

المنتدى العالمي
للشفافية وتبادل
المعلومات للأغراض الضريبية

إنشاء وظيفة فعالة لتبادل المعلومات وإدارتها

مجموعة الأدوات التي أعدها المنتدى العالمي بالمشاركة مع المنتدى
الأفريقي لإدارة الضرائب



جدول المحتويات

٢	الاختصارات والمختصرات اللفظية
٢	تمهيد
٤	مقدمة
4	أهمية وظيفة تبادل المعلومات
4	المفاهيم الأساسية لعملية تبادل المعلومات
٥	اتفاق بشأن تبادل المعلومات
٦	الأشكال المختلفة لعملية تبادل المعلومات وشرط صلة المعلومات
٩	السلطة المختصة ووحدة تبادل المعلومات
١١	١. إنشاء وظيفة تبادل المعلومات
١١	رسالة وحدة تبادل المعلومات
١١	الوظائف الأساسية لوحدة تبادل المعلومات
١٤	الوظائف الإضافية لوحدة تبادل المعلومات
١٧	إنشاء وحدة تبادل المعلومات
١٧	أين تُنشأ وحدة تبادل المعلومات: بوزارة المالية أم بإدارة الضرائب؟
٢٠	تفويض وضع السلطة المختصة
٢١	هيكل وحدة تبادل المعلومات
٢٥	موارد وحدة تبادل المعلومات
٢٦	الموارد التنظيمية
٢٦	الموارد التقنية
٢٧	الموارد المالية
٢٧	الموارد البشرية

نُشر هذا العمل تحت مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الآراء الواردة في هذه الوثيقة والحجج المستخدمة هنا لا تعكس بالضرورة وجهات النظر الرسمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

لا تمس هذه الوثيقة، فضلاً عن أي خريطة متضمنة فيها، وضع أي إقليم أو سيادته، أو ترسيم الحدود الدولية والحدود الرسمية، أو اسم أي إقليم، أو مدينة أو منطقة.

تخضع الاستعانة بهذا العمل، سواء أكان ذلك في صورة نسخة رقمية أو مطبوعة، للشروط والأحكام المذكورة على موقع:

www.oecd.org/termsandconditions

٤٨	الملاحق	٢٩	٢. إدارة وظيفة تبادل المعلومات
٤٩	الملحق رقم (أ). القائمة المرجعية لإنشاء وحدة تبادل المعلومات	٢٩	متابعة أنشطة وحدة تبادل المعلومات
٥٠	الملحق رقم (ب). المهارات المثالية التي يتعين توافرها في العاملين بوحدة تبادل المعلومات	٢٩	التتبع والاحتفاظ بالسجلات
٥٢	الملحق رقم (ج). مثال لنموذج تقييم الأثر لعملية تبادل المعلومات	٣٠	قياس الأداء
٥٢	مثال نموذجي لتوضيح نموذج تقييم الأثر لعملية تبادل المعلومات	٣١	جمع المعلومات
٥٤	ملاحظات حول نموذج تقييم أثر عملية تبادل المعلومات	٣١	لا تؤدي وحدة تبادل المعلومات أي وظيفة لجمع المعلومات
٥٥	الملحق رقم (د). أمثلة على مذكرة تفاهم موقعة بين إدارة الضرائب وغيرها من الوكالات الحكومية الأخرى بشأن تبادل المعلومات على الصعيد المحلي	٣٢	لا تجمع وحدة تبادل المعلومات إلا المعلومات المتاحة في نظم إدارة الضرائب (وقواعد البيانات الحكومية الأخرى) مباشرة فحسب
٥٥	المثال رقم (١)	٣٣	تجمع الوحدة جميع المعلومات، بما في ذلك المعلومات غير المتوافرة في نظم إدارة الضرائب مباشرة
٥٧	المثال رقم (٢)	٣٣	التعاملات التي تتم بين وحدة تبادل المعلومات و (الإدارات الأخرى التابعة) لإدارة الضرائب والوكالات أو الهيئات الحكومية الأخرى
٦٠	الملحق رقم (هـ). تحديد موقع وحدات تبادل المعلومات ومواردها في الولايات القضائية المختارة	٣٤	التعاون مع الجهات أو الهيئات الحكومية الأخرى
٦٢	الملحق (و). مصادر مفيدة	٣٤	التعاون مع المأموريات الأخرى التابعة لإدارة الضرائب
٦٦	المعلومات ذات الصلة بالمعايير الدولية بشأن الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات	٣٥	السرية
٦٦	الأدلة والمبادئ التوجيهية العملية	٣٥	المعايير الدولية
٦٦	المواقع الإلكترونية ذات الصلة	٣٦	متطلبات السرية
		٣٨	المشكلات المشتركة فيما يتعلق بجانب السرية
		٣٩	التواصل
		٣٩	التواصل مع شركاء تبادل المعلومات
		٤٢	التواصل مع مأموريات الضرائب المحلية وغيرها من الوكالات والهيئات الحكومية الأخرى
		٤٤	استمرارية تصريف الأعمال في سياق الأزمة
		٤٤	الحفاظ على الحد الأدنى من التواصل مع الشركاء
		٤٦	تحديد الأنشطة الجوهرية ومواطن الضعف
		٤٦	الاعتماد على موظفي وحدة تبادل المعلومات وإدارتهم
		٤٧	اغتنام فرصة الأزمة

تمهيد

ماريا خوسيه جارد
رئيسة المنتدى العالمي
للشفافية وتبادل المعلومات
للأغراض الضريبية



لوجان وورت
السكرتير التنفيذي للمنتدى
الأفريقي لإدارة الضرائب



زايد ماناتا
رئيسة الأمانة العامة للمنتدى
العالمي للشفافية وتبادل
المعلومات للأغراض
الضريبية



الاختصارات والمختصرات اللفظية

التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات	AEOI
تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح	BEPS
السلطة المختصة	CA
اتفاق السلطة المختصة	CAA
تقرير كل دولة على حدة	CbCR
اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي	DTC
تبادل المعلومات	EOI
تبادل المعلومات عند الطلب	EOIR
قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)	FATCA
المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية	Global Forum
فريق العمل الدولي المشترك المعني بالمعلومات المتبادلة والتعاون	JITSIC
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
التبادل الطوعي للمعلومات	SEOI
اتفاقية تبادل معلومات ضريبية	TIEA
ضريبة القيمة المضافة	VAT

تمثل وحدة تبادل المعلومات مكونًا حيويًا من مكونات البنية التحتية لعملية التبادل، فهي المكتب المسؤول عن إدارة أعمال تبادل المعلومات بصفة يومية. كما أنها إحدى النقاط الأولية التي يجب أن توضع في الحسبان عند بناء نظام لتبادل المعلومات. ومن الدروس المهمة المستفادة التي استخلصها المنتدى العالمي والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب من تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية، أن الولايات القضائية التي لديها خبرة محدودة في عملية تبادل المعلومات تحتاج إلى إرشادات مفصلة في إنشاء وحدة فعالة لتبادل المعلومات؛ إذ تعد الوحدة مكتبًا جديدًا له أنشطة ومتطلبات محددة. وتعد الإرشادات المفصلة من أولى الطلبات التي غالبًا ما يقدمها جميع الأعضاء الجدد تقريبًا إلى المنتدى العالمي. كما سلطت مراجعات النظراء التي يجريها المنتدى العالمي لعملية تبادل المعلومات عند الطلب (EOIR) الضوء على الحاجة إلى النهوض بأداء وحدات تبادل المعلومات في العديد من الولايات القضائية ذات الخبرة. وفي حقيقة الأمر، فإن عملية تبادل المعلومات ليست عملاً يتسم بالجمود؛ ومن ثم، لا بد وأن تتلاءم مع العدد المتزايد من طلبات تبادل المعلومات وتعقيدها والبيانات التي تتم معالجتها والمتطلبات المتغيرة لمعايير الشفافية الضريبية. ولقد أبرز سياق جائحة كوفيد-19 الحالية كذلك حاجة الإدارات الضريبية إلى وضع استراتيجية لاستمرار تصريف الأعمال حفاظًا على عملياتها، بما في ذلك أنشطة تبادل المعلومات، إلى أقصى حد ممكن أثناء الأزمة.

لذلك وعلى ضوء ما سبق، تصافت جهود المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب والمنتدى العالمي معًا لإعداد مجموعة أدوات تهدف إلى توفير إرشادات للولايات القضائية عند النظر في إنشاء وظيفة تبادل المعلومات أو النهوض بمستوى وظيفة تبادل المعلومات التي لديهم. ومن المتوقع أن تساعد مجموعة الأدوات الحالية وزارات المالية وإدارات الضرائب على إنشاء مكاتب لتبادل المعلومات تعمل بكفاءة وإدارتها.

يتمثل الهدف النهائي من مجموعة الأدوات التي أعدها المنتدى العالمي بالمشاركة مع المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب في مساعدة السلطات المختصة على مواصلة تنظيمها وممارستها مع متطلبات المعايير الدولية بمعالجة عمليات تبادل المعلومات بجودة وفي الوقت المناسب، من أجل شركائها ومن أجل أغراضها الخاصة. إن اعتبارات السياسة العامة والإرشادات العملية وأفضل الممارسات التي توفرها مجموعة الأدوات، تجعل منها وثيقة فريدة من نوعها يمكن أن تستعين بها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء في جميع أنحاء العالم.

على مدار العقد الماضي، حدثت تغييرات جذرية في المشهد العالمي للشفافية الضريبية وتبادل المعلومات جعلت التهرب الضريبي أصعب من أي وقت مضى. فقد عزز تحسن مستوى الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية بصورة فعالة قدرة الإدارات الضريبية على تتبع الأنشطة التجارية عبر الحدود وضمان عدم وجود ملاذ للممولين، أفرادًا كانوا أو شركات، لإخفاء دخولهم أو أصولهم، إلى جانب ضمان سدادهم للمبلغ الصحيح للضريبة. ويُعزى الفضل في تحقق جانب كبير من هذا التقدم غير المسبوق إلى العمل الذي أنجزه المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية (Global Forum) منذ عام ٢٠٠٩؛ إذ يضمن المنتدى العالمي تنفيذ المعايير المتفق عليها دوليًا من خلال آليات المتابعة المتعمقة ومراجعات النظراء وبرنامج شامل لبناء القدرات. كما توفر مجموعة واسعة من الشركاء والبلدان المانحة والمنظمات، ومن بينها المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب (ATAF)، الدعم لعمل المنتدى العالمي،

تجمع بين المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب والمنتدى العالمي، علاقة طويلة، فالمنتدى الأفريقي هو أحد مراقبي المنتدى العالمي وشريكه التقني الرئيسي في قارة أفريقيا. إلى جانب ذلك، يشارك المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب أيضًا في مبادرة أفريقيا منذ بدايتها. ولقد عمل المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب على زيادة حجم الدور الذي يضطلع به في تعزيز الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات في أفريقيا بوضع برنامج شامل لدعم أعضائه عبر القارة في هذا المجال. وفي إطار هذا البرنامج انخرط المنتدى الأفريقي والمنتدى العالمي في تعاون مشترك في مختلف جوانب تطبيق الشفافية الضريبية ومعايير تبادل المعلومات منذ عام ٢٠١٦، ويشمل ذلك مد يد العون للبلدان الأفريقية في تحديد الثغرات الموجودة في المعايير التي تتضمنها أطرها القانونية وممارسة الشفافية الضريبية، وإيجاد الحلول المناسبة لسد تلك الثغرات ومساعدتها في بناء البنية التحتية اللازمة لاستخدام آلية تبادل المعلومات.

١. "مبادرة أفريقيا" عبارة عن برنامج وضعه المنتدى العالمي وبعض الشركاء في عام ٢٠١٤ لإطلاق العنان لإمكانات الشفافية الضريبية في قارة أفريقيا، وضمان تمكن البلدان الأفريقية من تنفيذ المعايير والاستفادة منها في مكافحة التهرب الضريبي، وغيره من التدفقات المالية غير المشروعة وتعبئة مواردها المحلية.

أعدت الأمانة العامة للمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية مجموعة الأدوات الحالية بالتعاون مع المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب.

تؤدي وحدة تبادل المعلومات دورًا محوريًا في تشغيل عملية تبادل المعلومات كما تمارس دورها على نطاق أوسع على صعيد التعاون الضريبي الدولي. ويتمثل الغرض من مجموعة الأدوات الحالية في تزويد الولايات القضائية بإرشادات عملية في إنشاء وظيفة تبادل المعلومات وإدارتها. وتستند مجموعة الأدوات إلى أفضل الممارسات التي تم تحديدها، لا سيما أثناء مراجعات النظراء التي يجريها المنتدى العالمي. ولذلك فهي ليست إلزامية، ولكنها تعطي إشارات لتوضيح النهج التي يمكن اتباعها، بناءً على أفضل الممارسات المقبولة دوليًا. وسيتم تحديث مجموعة الأدوات حسب الاقتضاء، حتى تعكس تطور مشهد تبادل المعلومات، الذي تطرأ عليه تغييرات سريعة الوتيرة.

إن مجموعة الأدوات الراهنة ليست غاية في حد ذاتها. لذا فإن أمانتي المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب والمنتدى العالمي متاحتان لاستكمال التوجيهات الواردة في مجموعة الأدوات بتقديم مساعدة مخصصة للولايات القضائية التي تحتاج إلى مساعدة في إنشاء وحدة لتبادل المعلومات، أو الارتقاء بمستوى وحداتها الخاصة.

لمزيد من المعلومات حول قدرات الدعم، يُرجى الاتصال بأمانة المنتدى العالمي عبر موقع: gftaxcooperation@oecd.org

أو أمانة منتدى إدارة الضرائب الأفريقية عبر موقع: info@ataftax.org

مقدمة

إن فهم هيكل وحدة تبادل المعلومات (EOI) ووظيفتها ومساهمتها في النظام الضريبي في ولاية ما يتطلب فهم النظام البيئي العام الذي تمارس فيه الوحدة عملها للأغراض الضريبية.

أهمية وظيفة تبادل المعلومات

تسهم عولمة الاقتصادات، سواء بآثارها المباشرة وغير المباشرة مثل زيادة التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، في تكوين الثروات، كما تتيح فرصًا جديدة للإدارات الضريبية.

بيد أنها قد تؤدي أيضًا إلى تفاقم المخاطر الضريبية المرتبطة بالمعاملات التي تتم عبر الحدود. ففي حقيقة الأمر، بينما يتنقل الممولون وروؤس أموالهم وأصولهم بشكل أساسي فإن الإدارات الضريبية، على النقيض من ذلك، ليست مخولة صلاحية إجراء تحقيق في شؤون الممولين خارج نطاق حدودها الوطنية.

لذلك تُعد عملية تبادل المعلومات، في ظل مثل هذه الظروف، هي الوسيلة الفعالة الوحيدة لإنفاذ القوانين الضريبية المحلية في الحالات التي توجد فيها صلات بولاية قضائية أجنبية. ومن ثم تمثل آلية تبادل المعلومات، أداة قوية متاحة لمكافحة التهرب الضريبي بدعم الوظائف الأخرى للإدارة الضريبية مثل عمليات التدقيق والتحقيقات والامتثال والتقاضى والبحوث والتخطيط.

تعد عملية تبادل المعلومات وسيلة فعالة للبلدان للحفاظ على سيادتها على أوعيتها الضريبية. فهي تدعم عمل إدارة الضرائب بتوفير المعلومات اللازمة:

- لتطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (DTCs) التي تبرمها البلدان ببيان الملايسات والحقائق التي تُوزع بموجبها حقوق فرض الضريبة.
- لتطبيق قوانينها الضريبية المحلية وإنفاذها بالتحقق من موقف شؤون الممولين فيما يخص اتصالاتهم عبر الحدود.

المفاهيم الأساسية لعملية تبادل المعلومات

يجمع التعاون الضريبي على الصعيد الدولي المعروف باسم المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، الإدارات الضريبية معًا لتقديم المساعدة لبعضها البعض في إنفاذ تشريعاتها الضريبية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي حينما توجد معاملات أو علاقات عبر الحدود.

مقدمة

- يتم تبادل المعلومات دائما عبر السلطات المختصة المعنية بتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. ومن الناحية العملية، تضطلع وحدة تبادل المعلومات بالعمل اليومي للسلطة المختصة.

اتفاق بشأن تبادل المعلومات

تستند عملية تبادل المعلومات بشكل أساسي إلى الأحكام الخاصة بتقديم المساعدة المتبادلة في المسائل الضريبية المنصوص عليها في اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (DTCS)، واتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية (TIEAs)، والاتفاقيات الإقليمية أو الاتفاقية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية (MAAC)^٣ التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومجلس أوروبا واتفاق المساعدة المتبادلة في المسائل الضريبية (AMATM)^٤، التي أعدها المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب (ATAF).

ينص اتفاق تبادل المعلومات على نطاق التعاون الإداري. كما تحدد كذلك من بين جملة أمور أخرى، ما يلي:

- الضرائب التي يشملها الاتفاق.
- الأشخاص الذين يشملهم الاتفاق.
- الفترات التي يشملهم الاتفاق.
- أشكال تبادل المعلومات التي يشملها الاتفاق.
- نصوص السرية.
- دخول الاتفاق حيز النفاذ.

يجب أن يُبرم اتفاق سارٍ لتبادل معلومات سارية بين الولايات القضائية التي ترسل المعلومات والتي تتلقاها. وتحتوي وثيقة تبادل المعلومات على بند يحدد تاريخ دخولها حيز النفاذ. ويحدد هذا التاريخ الموعد الذي ستصبح فيه الوثيقة بأسرها قابلة للتطبيق في الولايات القضائية المعنية.

يجوز أن تنص بعض وثائق تبادل المعلومات على تأخير دخول بعض أحكامها حيز النفاذ (أي أن بعض الأحكام تدخل حيز النفاذ في تاريخ لاحق على تاريخ السريان).

لذلك، يجب الانتباه إلى أحكام اتفاق تبادل المعلومات عند النظر في تنفيذ عملية تبادل المعلومات.

^٣ اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، بصيغتها المعدلة، بموجب بروتوكول ٢٠١٠ متاحة على موقع:

www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/convention-on-mutual-administrative-assistance-in-tax-matters.htm

^٤ اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية متاحة على موقع:

<https://irp-cdn.multiscreensite.com/a521d626/files/uploaded/AMATM-EOI29%281%20%209.pdf>

المربع رقم (١): أثر عملية تبادل المعلومات: بعض الأرقام

على مدار العقد الماضي، أصبحت آلية تبادل المعلومات الدافع الأساسي وراء الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات بصورة متزايدة:

- أُقيمت أكثر من ٨٠٠٠ علاقة ثنائية لتبادل المعلومات
- تلقى أعضاء المنتدى العالمي أكثر من ٢٥٠٠٠٠ طلب للحصول على المعلومات تم تلبية ٩٩٪ منها.
- سهّلت آلية تبادل المعلومات تحديد إيرادات ضريبية على الصعيد العالمي لم يُبلغ عنها قيمتها ١٠٧ مليار يورو، من خلال برامج الإفصاح الطوعي والتحقيقات.
- بدأت أكثر من ١٠٠ ولاية قضائية تبادلاً أوتوماتيكياً لمعلومات الحسابات المالية.
- أجرى ما يقرب من ١٠٠ بلداً تبادلاً أوتوماتيكياً للمعلومات في عام ٢٠١٩، مما مكن سلطاتها الضريبية من الحصول على بيانات حول ٨٤ مليون حساب مالي خارجي يملكه المقيمون بها، تغطي إجمالي أصول بقيمة ١٠ تريليون يورو.
- في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩ قامت البلدان الأفريقية بتوسيع نطاق شبكتها لتبادل المعلومات من مجرد ٩٠٠ علاقة ثنائية إلى أكثر من ٣٠٠٠ علاقة ثنائية وضاعفت عدد طلبات تبادل المعلومات المرسلة إلى ثمانية أمثال عددها السابق. ونتيجة لذلك حددت، ثمانية بلدان أفريقية قيمة الإيرادات الإضافية التي تم التوصل إليها عن طريق طلب تبادل المعلومات بـ ١٨٩ مليون دولار أمريكي.
- وعلى الصعيد العالمي، سهّلت آلية تبادل المعلومات عند الطلب تحصيل حوالي ١٠ مليار يورو. المصدر: التقارير المتاحة على موقع المنتدى العالمي: www.oecd.org/tax/transparency/

تعتمد عملية تبادل المعلومات على المبادئ الأساسية التالية:

- تستند عملية تبادل المعلومات دائما إلى وجود وثيقة لتبادل المعلومات (بعبارة أخرى اتفاق دولي ينص على تبادل المعلومات في المسائل الضريبية) يكون سارياً ودخل حيز النفاذ بين الولايات القضائية التي توفر المعلومات والتي تتلقى المعلومات.
- ثمة أشكال مختلفة من عملية تبادل المعلومات يجمع بينها شرط مشترك وحيد، ألا وهو تبادل المعلومات ذات الصلة من أجل تطبيق أحكام اتفاق تبادل المعلومات المعني أو لتطبيق القانون الضريبي للولاية القضائية التي تطلب المعلومات أو إنفاذه.

٢. التي تشمل الضرائب والعقوبات والفوائد.

الشكل رقم (١): تبادل المعلومات عند الطلب



هناك أشكال مختلفة لعملية تبادل المعلومات. ° وتبين الأشكال رقم (١) ورقم (٢) ورقم (٣) الأشكال الرئيسية منها (تبادل المعلومات عند الطلب، وأوتوماتيكياً وطوعياً) ويوضح المربع رقم (٢) تفاصيل الأشكال الأخرى لعملية التبادل

- تبادل المعلومات عند الطلب (EOIR): يشير هذا الشكل من أشكال تبادل المعلومات إلى الحالة التي تطلب فيها السلطة المختصة التابعة لأحد البلدان الحصول على معلومات معينة من السلطة المختصة التابعة لبلد آخر على أساس اتفاق دولي.

الأشكال المختلفة لعملية تبادل المعلومات و شرط صلة المعلومات

تتيح عملية تبادل المعلومات للإدارات الضريبية تبادل أي معلومات ذات صلة تكون مطلوبة لتطبيق أحكام الاتفاق المعني أو لتطبيق أو إنفاذ القانون الضريبي الخاص بالولاية القضائية التي تطلب المعلومات. كما تتيح لها أيضاً توضيح موقف ممولها الذين لديهم صلات بالولايات القضائية الأجنبية.

° تعريفات أشكال تبادل المعلومات المستخدمة في الدليل الحالي والتي وردت في دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تنفيذ أحكام تبادل المعلومات لأغراض الضريبية متاحة على موقع:

www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/36647823.pdf

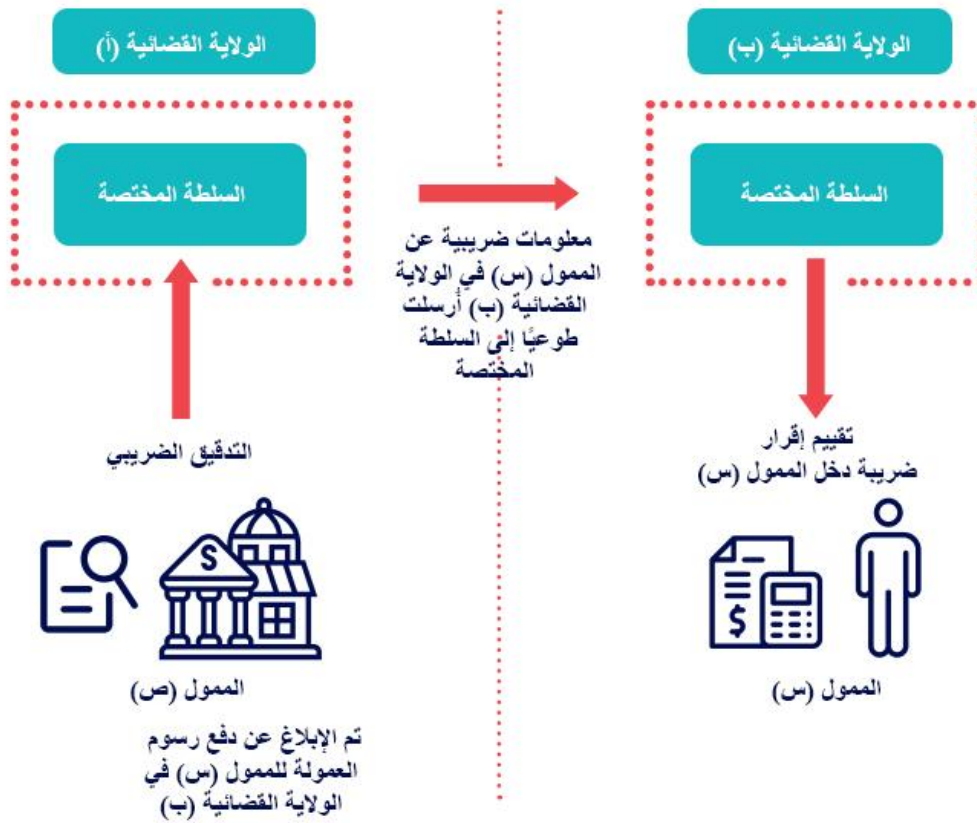
الشكل رقم (٢): التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات



في بلد المصدر، على سبيل المثال الفوائد، وتوزيعات الأرباح، والإتاوات، ومعاشات التقاعد وما إلى ذلك. ويحصل على هذه المعلومات بصورة روتينية البلد الذي يرسلها (بشكل عام من خلال قيام المكلف بالإبلاغ عن المبالغ المدفوعة) من البلد الذي يرسل المعلومات، ومن ثم تكون متاحة للإرسال إلى شركائه في الاتفاقية. ويجب أن توافق السلطات المختصة المعنية بالتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات على نوع المعلومات التي تريد تبادلها على هذا الأساس، وعلى موعد إتمام عمليات التبادل.

• التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات (AEOI): يشير هذا الشكل من أشكال تبادل المعلومات إلى الحالة التي تتبادل فيه السلطات المختصة لبلدين أو أكثر معلومات محددة مسبقاً وفقاً لاتفاق دولي، دون تقديم طلب مسبق وعلى أساس دوري. وتكون المعلومات المتبادلة أوتوماتيكيًا عادةً معلومات تضم العديد من الحالات الفردية من النوع ذاته، وتتكون من بيانات الدخل المتحصل من مصادر موجودة

الشكل رقم (٣): التبادل الطوعي للمعلومات



أنه لم يتم دفع أي رسوم عمولة بالفعل ويجوز أن تُبلغ هذه الحقيقة إلى نظيرتها التي قدمت المعلومات. ومن ثم سوف يُرفض خصم رسوم العمولة ويُعدل الدخل الخاضع للضريبة تبعاً لذلك.

من بين جميع أشكال تبادل المعلومات، برز تبادل المعلومات عند الطلب والتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات كمعيارين مُتفق عليهما دولياً للشفافية الضريبية وتبادل المعلومات. ويقع على عاتق المنتدى العالمي مسؤولية متابعة تنفيذ هذين المعيارين وتطبيق آلية مراجعة النظراء بشأنهما. ويتضح معيار تبادل المعلومات عند الطلب بشكل أساسي في الاتفاقية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠٠٢ بشأن تبادل المعلومات الضريبية وشروحها، وفي المادة (٢٦) من الاتفاقية الضريبية النموذجية بشأن الدخل ورأس المال الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

• التبادل الطوعي للمعلومات (SEOI): يشير هذا الشكل من أشكال تبادل المعلومات إلى الحالة التي تقوم فيها سلطة مختصة في بلد ما بعد أن تحصل على معلومات في إطار تطبيق قوانينها الضريبية، تعتقد أنها ستكون مفيدة لأحد شركائها في المعاهدة للأغراض الضريبية، بنقل هذه المعلومات إلى الشريك دون أن يطلبها. وتعتمد فعالية هذا الشكل من أشكال تبادل المعلومات إلى حد كبير على قدرة مفتشي الضرائب على تحديد المعلومات التي قد تكون ذات صلة بإدارة ضريبة أجنبية أثناء إجراء التحقيق. ويجب أن تطلب السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي تقدم المعلومات طواعية، من إدارة الضرائب التي تتلقى المعلومات إبداء ملاحظاتها لأن تلك الملاحظات يجوز أن تؤدي إلى إجراء تعديل ضريبي في الدولة المتعاقدة التي ترسل المعلومات. على سبيل المثال، يجوز أن تكتشف إدارة ضرائب أجنبية أبلغت بشكل طوعي أنه تم الإبلاغ عن دفع رسوم العمولة لأحد المقيمين بها،

٦. معيار تبادل المعلومات عند الطلب متاح على موقع:

www.oecd.org/tax/transparency/documents/terms-of-referenc-e.pdf

المربع رقم (٢): الأشكال الأخرى لعملية تبادل المعلومات

حضور مسؤولي الضرائب الأجانب للفحص يستدعي الحصول على موافقة الممول (بالإضافة إلى أي شروط وأحكام أخرى تتعلق بمثل هذه الزيارات). ويجب أن يكون المسؤولون الضريبيون ممثلين مفوضين للسلطة (السلطات) المختصة. ويجوز حضور الفحص الضريبي الخارجي في حالات مختلفة. فربما يتم حضور الفحص الخارجي بناءً على طلب تقدمه الولاية القضائية التي تسعى إلى الحصول على المعلومات، إذا كان من شأن ذلك تسهيل فهم الطلب وجمع المعلومات. وقد يكون حضور الفحص بمبادرة من السلطة المختصة الموجه إليها الطلب لخفض تكلفة جمع المعلومات وتخفيف عبئها. في عدد من الولايات القضائية، يجوز للممثلين المعتمدين للسلطة (السلطات) المختصة التابعة للولاية القضائية الأخرى، المشاركة في إجراء فحص ضريبي، وعادة ما تكون للمشاركة فائدة جمة في التأكد من حقيقة أعمال المقيم في بلد ما وعلاقاته الأخرى مع شركائه الأجانب.

- تبادل المعلومات على مستوى الصناعة: لا يتعلق تبادل المعلومات على نطاق صناعة بأكملها بممول محدد بل بقطاع اقتصادي بأسره، على سبيل المثال، صناعة الأدوية أو صناعة النفط. ينطوي التبادل على مستوى الصناعة على اجتماع ممثلين عن الولايات القضائية الشريكة لمناقشة الطريقة التي يعمل بها قطاع اقتصادي معين، وخطط التمويل، والطريقة التي يتم بها تحديد الأسعار، واتجاهات التهرب الضريبي المحددة، وما إلى ذلك.

الأشكال الأخرى لعملية تبادل المعلومات المسموح بها بموجب أحكام تبادل المعلومات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية في المسائل الضريبية هي عمليات الفحص الضريبي المتزامن والفحص الضريبي الخارجي وتبادل المعلومات على مستوى الصناعة.

- **عمليات الفحص الضريبي المتزامن:** الفحص الضريبي المتزامن هو ترتيب بين ولايتين قضائيتين أو أكثر لإجراء عملية فحص، في آن واحد وبصورة مستقلة، للشؤون الضريبية لممول (ممولين)، محل اهتمام مشترك بينهما، أو ذي صلة بهما، بهدف رئيسي وهو تبادل أي معلومات ذات صلة يتم الحصول عليها. وتعد الاختلافات القائمة في قوانين التقدّم بالولايات القضائية أحد الاعتبارات العملية الرئيسية التي توضع في الحسبان في اختيار الحالات. وتكون عمليات الفحص مفيدة لا سيما في مجال التسعير التحويلي وفي تحديد مخططات التهرب الضريبي التي تكون الولايات القضائية التي تفرض ضرائب منخفضة ضالعة فيها.

- **الفحص الضريبي في الخارج:** قد يكون السفر إلى ولاية قضائية أجنبية لأغراض جمع المعلومات عن حالة معينة مفيداً في حالات محددة. ومع ذلك، يجب أن توافق الولاية القضائية الأجنبية على هذه الزيارة (وأن تجيزها قوانين الولاية القضائية التي ترسل الطلب)، وإلا اعتبرت الزيارة انتهاكاً للسيادة. ومن ثم، يكون لكل ولاية قضائية على حدة الحق وحدها دون غيرها في تقرير الموافقة على مثل هذه الزيارات أو رفضها، وما إذا كان

وفق التنظيم المحدد لكل ولاية قضائية، من مسؤولي وزارة المالية أو إدارة الضرائب. وفي بعض الحالات، تكون السلطة المختصة التي تم إخطارها من الولاية القضائية هي رئيس إدارة الضرائب (المفوض العام / المفوض / المدير العام) وممثليه المفوضين^٨. وتؤدي السلطات المختصة دوراً محورياً في عملية تبادل المعلومات؛ إذ يُخول المسؤولون وحدهم دون غيرهم سلطة إرسال طلبات تبادل المعلومات واستلامها من السلطات القضائية الأجنبية والرد عليها.

ومع ذلك تضطلع وحدة تبادل المعلومات، التي يختلف حجمها وكفاءتها من ولاية قضائية إلى أخرى، عادة بوظائف تبادل المعلومات اليومية.

وشروحها بصيغته المحدثة في عام ٢٠١٢ وفي المادة (٢٦) من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. يتضح معيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات في معيار الإبلاغ المشترك (CRS)^٧ الذي تم تطويره استجابة لطلب مجموعة العشرين، ووافق عليه مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ١٥ يوليو ٢٠١٤.

السلطة المختصة ووحدة تبادل المعلومات

يُقصد بالسلطات المختصة المسؤولون الحكوميون المكلفون بموجب اتفاق سار لتبادل المعلومات السارية بمسؤولية التعامل مع مسائل تبادل المعلومات للأغراض الضريبية. وتكون السلطات المختصة بصفة عامة هي الوزراء المسؤولين عن المالية أو ممثليهم المفوضين حسب الأصول، والذين قد يكونون،

٨. على سبيل المثال قائمة السلطات المختصة المعنية من الولايات القضائية المشاركة في اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية متاحة على موقع: www.coe.int/en/web/conventions/search-on-treaties/-/conventions/treaty/127/declarations

٧. معيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات متاح على موقع: www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/standard-for-automatic-exchange-of-financial-account-

المربع رقم (٣): معيار صلة المعلومات المتوقعة

المبدأ

يجب أن تلتزم السلطات المختصة المشورة في الحالات التي تكون فيها صلة المعلومات المطلوبة غير واضحة للولاية القضائية الموجه إليها طلب المعلومات.

بيد أن الولاية القضائية الموجه إليها طلب المعلومات غير ملزمة بتوفير المعلومات استجابة للطلبات التي تعد "تصيداً للمعلومات"، وبعبارة أخرى الطلبات القائمة على التخمين ولا تمت لتحز أو تحقيق مفتوح بصلة واضحة.

أدى التنقيح الذي تم عام ٢٠١٢ للمادة (٢٦) من الاتفاقية الضريبية النموذجية بشأن الدخل ورأس المال الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تطوير تفسير معيار "الصلة"، وذلك بتوضيح الحالات التي تلبى فيها "طلبات المعلومات عن مجموعة" أو لا تلبى معيار "الصلة" إلى جانب إضافة أمثلة جديدة تتعلق بذلك المعيار.

طلبات الحصول على معلومات عن مجموعة هي طلبات للحصول على معلومات عن مجموعة من الأشخاص لم يتم تحديدهم بصفة فردية ولكن تجمع بينهم سمات وسلوكيات مشتركة ويُستنبه في عدم امثالهم للقوانين الضريبية في الولايات القضائية التي تطلب المعلومات.

المصدر: الفقرات (٥)، و (١/٥)، و (٢/٥) و (٣/٥) من شروح المادة (٢٦) من الاتفاقية الضريبية النموذجية بشأن الدخل ورأس المال الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

يُعد معيار صلة المعلومات المتوقعة في صميم جميع أشكال تبادل المعلومات. تتبادل السلطات المختصة في الولايات القضائية، التي ترسل المعلومات والتي تتلقاها، المعلومات بناءً على مدى صلتها المتوقعة لضمان التطبيق الصحيح لأحكام الاتفاق الدولي المُبرم بينها أو لقوانينها المحلية. ويهدف هذا المعيار إلى إتاحة آلية تبادل المعلومات في المسائل الضريبية إلى أقصى حد ممكن، والتوضيح في الوقت نفسه، أن الولايات القضائية لا تتمتع بحرية المشاركة في "تصيد المعلومات"، أو طلب معلومات ليس من المحتمل أن تكون ذات صلة بالشؤون الضريبية لممول معين.

في إطار تبادل المعلومات عند الطلب

يجب تقديم جميع المعلومات المتوقعة ذات الصلة بما في ذلك المعلومات المصرفية والمعلومات التي تحتفظ بها الجهات الائتمانية، بصرف النظر عن وجود مصلحة ضريبية محلية أو تطبيق مبدأ ازدواجية التجريم. يقتضي المعيار أن يكون هناك احتمال معقول بأن المعلومات المطلوبة ستكون ذات صلة وقت تقديم الطلب ويُعد ثبوت الصلة الفعلية للمعلومات، بمجرد تقديمها، أمرًا غير جوهري. ولذلك لا يجوز رفض الطلب في الحالات التي لا يمكن فيها إجراء تقييم محدد لصلة المعلومات بالتحقيق الجاري إلا بعد استلام المعلومات.

يركز الجزء المتبقي من مجموعة الأدوات الحالية على إنشاء وظيفة فعالة لتبادل المعلومات وإدارتها

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول مفاهيم تبادل المعلومات، ومتطلبات المعايير الدولية في المصادر المفيدة المتوفرة في الملحق رقم (و). وتشمل دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تنفيذ أحكام تبادل المعلومات للأغراض الضريبية، ودليل عمل تبادل المعلومات الصادر عن المنتدى العالمي، والدليل العملي بشأن تبادل المعلومات للبلدان النامية الصادر عن المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، دليل تبادل المعلومات عند الطلب لإجراء مراجعات النظراء الصادر عن المنتدى العالمي ومعيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية في المسائل الضريبية.

ويرأس وحدة تبادل المعلومات عادةً السلطة المختصة. لذلك فهي تتبوأ موقعاً فريداً؛ إذ تعمل بمثابة جسر بين الوظائف المحلية لإدارة الضرائب وإدارات الضرائب الأجنبية. كما تمثل الوحدة اللبنة الأساسية لضمان فعالية تبادل المعلومات. لهذا الغرض، يجب أن يكون لدى الولايات القضائية عمليات وموارد تنظيمية مناسبة لضمان جودة عمليات تبادل المعلومات والتقيد بمواعيد تنفيذها.

وتتحمل وحدة تبادل المعلومات المسؤولية دائماً عن التعامل مع عمليات تبادل المعلومات عند الطلب والتبادل الطوعي للمعلومات. وحسب الولايات القضائية، يجوز أن تتعامل وحدة تبادل المعلومات أيضاً مع الأشكال الأخرى لتبادل المعلومات التي تشارك فيها الولاية القضائية. على سبيل المثال يجوز أن تنظر الولايات القضائية في إسناد دور استلام بيانات التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات ومعالجتها وإرسالها، إلى الوحدة.

١. إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

تُعد وحدة تبادل المعلومات عنصرًا أساسيًا من عناصر وضع نظام فعال لتبادل المعلومات؛ إذ تضطلع بتنفيذ وظيفة تبادل المعلومات في الولاية القضائية. ويتطلب إنشاء وحدة لتبادل المعلومات تؤدي دورها بكفاءة وجود بعض المكونات الأساسية الآتية: (١) ينبغي توضيح رسالة وحدة تبادل المعلومات. (٢) ينبغي اتخاذ قرار بشأن تحديد موقع وحدة تبادل المعلومات إما في وزارة المالية أو في إدارة الضرائب. وختامًا (٣) ينبغي تخصيص الموارد الكافية لوحدة تبادل المعلومات لتمكينها من أداء رسالتها بكفاءة.

رسالة وحدة تبادل المعلومات

يتمثل الدور الرئيسي لوحدة تبادل المعلومات في ضمان التبادل الفعال للمعلومات مع شركاء المعاهدة. ويمكن تقسيم وظائفها إلى فئتين: الوظائف الأساسية والوظائف الإضافية.

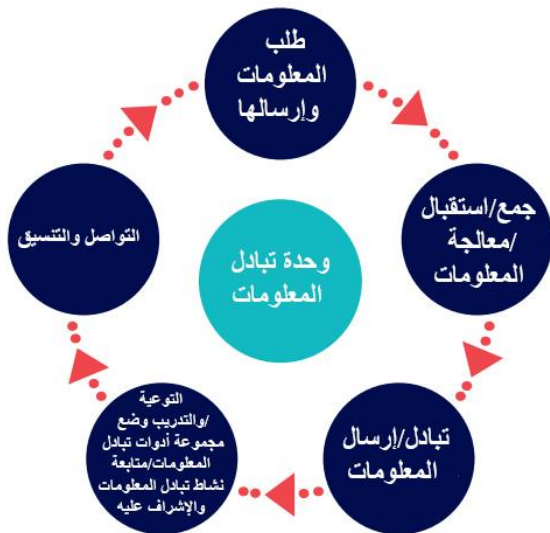
الوظائف الأساسية لوحدة تبادل المعلومات

تؤدي وحدة تبادل المعلومات عادة وظائف تشغيلية ووظائف تتعلق بالسياسة والاتصالات.

الوظيفة التشغيلية

تؤدي وحدة تبادل المعلومات دورًا تشغيليًا في المقام الأول؛ إذ تتبادل السلطات المختصة المعلومات دائمًا فيما بينها وتتولى الوحدة معالجتها. ولذلك تضطلع الوحدة

الشكل رقم (٤): دائرة تبادل المعلومات: وصف مبسط للأنشطة التشغيلية لوحدة تبادل المعلومات



إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

بوظيفة الاتصال والتواصل داخليًا (مع مأموريات الضرائب المحلية) ودوليًا (مع الولايات القضائية التي تطلب المعلومات والموجه إليها طلب المعلومات).

يلخص الشكل رقم (٤) الأنشطة المختلفة التي تؤديها وحدة تبادل المعلومات على المستوى التشغيلي، والتي تغطي الأشكال الرئيسية من عمليات تبادل المعلومات ألا وهي تبادل المعلومات عند الطلب، والتبادل الطوعي، والتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.

تختلف وظائف وحدة تبادل المعلومات باختلاف أشكال تبادل المعلومات التي تشملها الأنشطة التي تزاولها.

عمليات تبادل المعلومات طوعياً وعند الطلب

عادةً ما تُكلف وحدة تبادل المعلومات بمعالجة عمليات التبادل عند الطلب والتبادل الطوعي. ومن ثم فإن أنشطتها كالآتي:

- استقبال الطلبات من شركاء المعاهدة (أي السلطات المختصة الأجنبية) أو من الوظائف الأخرى لإدارة الضرائب (مثل عمليات التدقيق والتحقيقات).
- معالجة الطلبات.
- جمع المعلومات (مباشرة أو عن طريق مأموريات أخرى).
- اعتماد الطلبات التي بادرت بتقديمها وظائف أخرى وإعداد الردود عليها.
- إرسال الردود أو الطلبات الصادرة إلى شركاء المعاهدة.
- استقبال المعلومات من شركاء المعاهدة وإرسالها إلى وظائف أخرى داخل إدارة الضرائب.
- متابعة أنشطة تبادل المعلومات، بما في ذلك إعداد الإحصاءات (يُرجى الرجوع إلى متابعة أنشطة وحدة تبادل المعلومات).

يوضح الشكلان رقما (٥) و(٦) وظيفة وحدة تبادل المعلومات؛ حيث تُقدم الطلبات إلى الشركاء الأجانب (الطلبات الصادرة) واستلامها منهم (الطلبات الواردة).

تتبادل العديد من الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم المعلومات أوتوماتيكيًا للأغراض الضريبية استنادًا إلى الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية المبرمة بينها. ولقد برزت آلية التبادل الأوتوماتيكي مؤخرًا كمعيار عالمي لعملية تبادل المعلومات؛ إذ تتبادل أكثر من ١٠٠ سلطة قضائية المعلومات بشكل فعال بطريقة أوتوماتيكية، إما بموجب معيار الإبلاغ المشترك أو معيار إبلاغ كل دولة على حدة (CbCR).

لذلك أصبح التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات مكونًا أساسيًا آخر من مكونات أنشطة تبادل المعلومات يجب وضعه في الاعتبار عند إنشاء وحدة تبادل المعلومات. وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الأمر، حتى لو لم تقم الولاية القضائية بتبادل بيانات المعلومات أوتوماتيكيًا بعد؛ حيث من المحتمل أن يحدث ذلك عند مرحلة معينة. وفي بعض الولايات القضائية، تم توسيع نطاق وظائف وحدة تبادل المعلومات لتشمل آلية التبادل الأوتوماتيكي. ويشمل ذلك استلام بيانات التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات من الجهات المحلية التي ترسل المعلومات (مثل المؤسسات المالية أو الشركات متعددة الجنسيات الموجودة داخل الولاية القضائية) و/أو من شركاء عمليات التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات (الولايات القضائية الأجنبية) ومعالجتها وإرسالها إلى شركاء المعاهدة، إلى جانب استخدام بيانات التبادل الأوتوماتيكي أو إرسالها لكي تستخدمها الإدارات ذات الصلة التابعة لإدارة الضرائب.

الأشكال الأخرى من عمليات تبادل المعلومات

تشمل تنفيذ عمليات الفحص المتزامن والفحص الضريبي الخارجي وتبادل المعلومات على مستوى الصناعة بشكل مباشر وظائف أخرى لإدارة الضرائب مثل التدقيق والتحقيق. ومع ذلك، تؤدي وحدة تبادل المعلومات دورًا مهمًا في هذه العمليات؛ إذ تضمن اشتمال الوثائق القانونية المعمول بها فيما يخص الولاية القضائية على هذه الأشكال من تبادل المعلومات وتجري الاتصالات الأولية، وتسهل العمل مع السلطات المختصة الأجنبية، وتنفذ عمليات التبادل الفعلي للمعلومات وفقًا للقواعد المرعية وتختتم عملية التعاون فيما يتعلق بالحالة ذات الصلة.

وظيفة السياسات

على مستوى السياسات، يقع على عاتق وحدة تبادل المعلومات أيضًا بعض المسؤوليات. فإما أن تتولى الوحدة العمل المتعلق بالسياسات فيما يخص تبادل المعلومات أو تدعم الوظائف المتعلقة بالسياسات التي يضطلع بها مكتب آخر، والذي يكون بشكل عام جزءًا من قسم السياسات الضريبية بوزارة المالية. يشمل العمل المتعلق بالسياسات في عملية تبادل المعلومات ما يلي:

- التفاوض بشأن اتفاقات تبادل المعلومات (المادة (٢٦) من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية، ووثائق تبادل المعلومات الإقليمية أو المتعددة الأطراف) والتوقيع والتصديق عليها، بالإضافة إلى إعداد الإرشادات حول تفسير مثل هذه الاتفاقات.
- صياغة التشريعات واللوائح المتعلقة بتبادل المعلومات، (مثل صلاحيات جمع المعلومات وضمن توافر المعلومات بموجب التشريعات المحلية للضرائب أو القانون التجاري/الأعمال المصرفية) والموافقة عليها وشرحها.

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

وتنسق عملية الاتصال مع مختلف أصحاب المصلحة في الولاية القضائية.

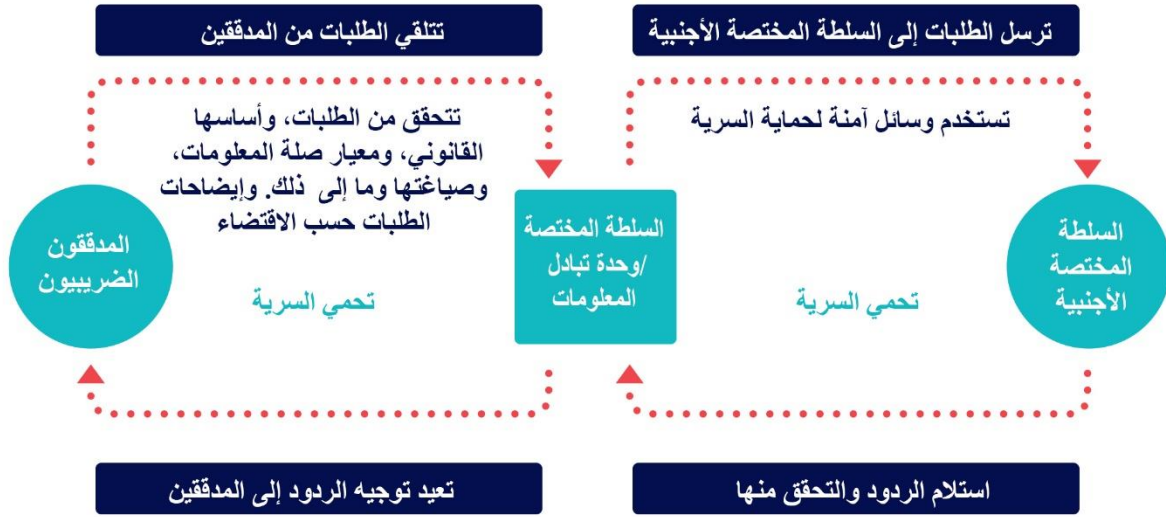
يُعد فهم مبادئ عملية تبادل المعلومات وإجراءاتها أمرًا بالغ الأهمية للاستفادة منها في العمليات التي تؤديها الإدارة الضريبية. لذلك لا غنى عن وحدة تبادل المعلومات لتمكين الوظائف الأخرى من استخدام عملية تبادل المعلومات على أكمل وجه والمساعدة في نشر ثقافة تبادل المعلومات داخل الهيئة بأكملها. ويقع على عاتق وحدة تبادل المعلومات مسؤولية تنفيذ ما يلي:

- إعداد مذكرة (مذكرات) التفاهم بين وزارة المالية/إدارة الضرائب والمؤسسات الحكومية الأخرى أو الأطراف الثالثة التي تحتفظ بالمعلومات ذات الصلة وتوقيعها.

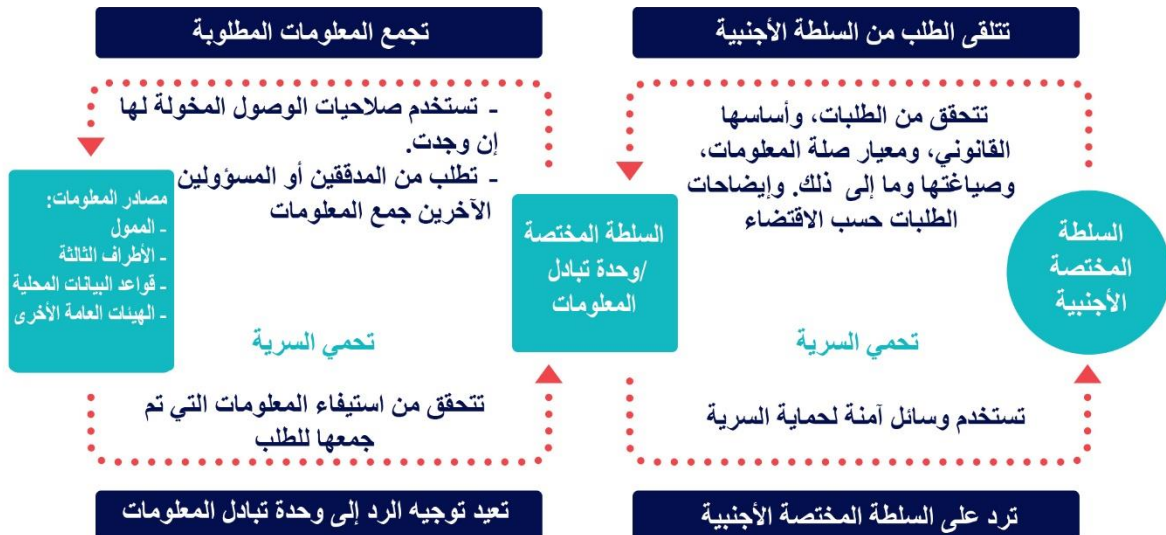
وظيفة التواصل

تضمن وحدة تبادل المعلومات نشر المعرفة بألية تبادل المعلومات داخل الهيئة

الشكل رقم (٥): معالجة الطلبات الصادرة



الشكل رقم (٦): معالجة الطلبات الواردة



إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

المربع رقم (٤): فرص بناء القدرات في إطار عملية تبادل المعلومات

وضع المنتدى العالمي وشركاء آخرون برامج شاملة لبناء القدرات لدعم البلدان في عملية تبادل المعلومات، بما في ذلك إعداد الدورات التدريبية لمسؤولي تبادل المعلومات ومدققي الضرائب على الاستخدام الفعال لوثائق المعلومات.

على سبيل المثال، يتوفر الدعم الفني والتدريب لأعضاء المنتدى العالمي والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب على تنفيذ المعايير الدولية. وهو ما يشمل المساعدة المختصة المصممة لتلبية الاحتياجات المحددة للولاية القضائية، والتعلم من النظراء بين الأعضاء، والدورات التدريبية الإقليمية والوطنية. تغطي برامج بناء القدرات مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بتبادل المعلومات بما في ذلك رفع وعي المدققين والمساعدة في بناء نظم فعالة لتبادل المعلومات والتدريب على المعايير الدولية.

كما تعد اجتماعات السلطات المختصة الإقليمية أو الدولية، واجتماعات السلطة المختصة التي يعقدها كل من المنتدى العالمي والمنتدى الإفريقي، منابر مفيدة للتعلم من النظراء، وتبادل الخبرات، والمناقشات الثنائية مع شركاء تبادل المعلومات بشأن حالات محددة.

توفر برامج تبادل المعلومات الإقليمية فرصة أخرى لبناء القدرات وتبادل الخبرات داخل المنطقة ذاتها؛ فعلى سبيل المثال هناك "مبادرة أفريقيا" ومبادرة إعلان بونتا دل إيستي (Punta del Este Declaration Initiative) ^٩ اللتان تهدفان إلى تعزيز تبادل المعلومات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية كل على حدة من خلال ضمان حصول البلدان الأفريقية وأمريكا اللاتينية على الدعم السياسي والفني للاستفادة من معايير الشفافية الضريبية الدولية في مكافحة التهرب الضريبي وغيره من التدفقات المالية غير المشروعة.

كما توجد كذلك العديد من المبادرات والبرامج الأخرى التي يمكن أن تعزز قدرة الولاية القضائية على استخدام تبادل المعلومات في جهودها لتعبئة الموارد المحلية. على سبيل المثال:

• مفتشو الضرائب بلا حدود (TIWB) ^{١٠}، وهي مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تتيح تبادل المعارف والمهارات بشأن عمليات التدقيق الضريبي مع إدارات الضرائب في البلدان النامية من خلال نهج "التعلم بالممارسة" الهادف للحظي.

• يجمع منتدى فريق العمل الدولي المشترك المعني بالمعلومات المتبادلة والتعاون (JITSIC) ^{١١} التابع لمنظمة التعاون والتنمية، أعضاء إدارات الضرائب الوطنية معاً لوضع مشروعات مشتركة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتبادل المعلومات.

• عقد الدورات التدريبية المناسبة للمسؤولين الآخرين التابعين لإدارة الضرائب على عملية تبادل المعلومات. ينبغي عقد دورات تدريبية بانتظام للمدققين والمحققين الضريبيين وغيرهم من مسؤولي الضرائب ذوي الصلة (وظائف ربط الضريبة واسترداد أموال الضرائب) على تبادل المعلومات.

• تسهيل عمل هؤلاء المسؤولين بتزويدهم بالأدلة والنماذج وغيرها من الأدوات الأخرى لتمكينهم من استخدام وثائق تبادل المعلومات.

• جمع المعلومات عن أثر استخدام آلية تبادل المعلومات.

فيما يتعلق بالاتصال بأصحاب المصلحة المحليين (الوكالات أو الهيئات الحكومية الأخرى، والهيئات التمثيلية للمهن ذات الصلة، وما إلى ذلك)، فإن وحدة تبادل المعلومات هي المسؤولة عن:

• ضمان التواصل وتنظيم المشاركات مع أصحاب المصلحة بشأن جدول أعمال تبادل المعلومات.

• زيادة الوعي بمتطلبات معايير تبادل المعلومات ودور كل صاحب مصلحة.

• وضع أطر تعاون مع أصحاب المصلحة

الوظائف الإضافية لوحدة تبادل المعلومات

المشاركة في أعمال الشفافية وتبادل المعلومات على الصعيد العالمي

عادة ما تنسق وحدة تبادل المعلومات أو تدعم مشاركة الولاية القضائية في جوانب مختلفة من عمل الشفافية الضريبية، لا سيما عندما تكون الولاية القضائية عضواً في المنتدى العالمي و/ أو أي منظمات ضريبية إقليمية أخرى، مثل المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب. ويتضمن العمل على سبيل المثال:

• التعاون مع الأمانة العامة للمنتدى العالمي كجهة اتصال مركزية فيما يخص مسائل المنتدى العالمي.

٩. مبادرة إعلان بونتا دل إيستي هي برنامج مشابه لمبادرة أفريقيا لبلدان أمريكا اللاتينية. لمزيد من المعلومات عن المبادرة يرجى زيارة موقع:

www.oecd.org/tax/transparency/what-we-do/technical-assistance/punta-del-este-declaration.htm

١٠. لمزيد من المعلومات عن مبادرة مفتشو الضرائب بلا حدود (TIWB)، يرجى زيارة موقع:

www.tiwb.org

١١. لمزيد من المعلومات عن فريق العمل الدولي المشترك المعني بالمعلومات المتبادلة والتعاون، يرجى زيارة موقع:

www.oecd.org/tax/forum-on-tax-administration/jitsic/

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

المربع رقم (٥): أمثلة على وحدات تبادل المعلومات المختصة المسؤولة عن عمليات تبادل المعلومات عند الطلب، والتبادل الطوعي، والتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات



جزر كايمان

وفقاً للمادة (٤) من قانون هيئة المعلومات الضريبية، وزير الخدمات المالية هو هيئة المعلومات الضريبية لجزر كايمان (أي السلطة المختصة) التي تفوض جميع وظائف السلطة المختصة إلى مدير إدارة التعاون الضريبي الدولي (DITC). تتمثل مهمة هذه الإدارة في التنفيذ القانوني والفعال لجميع ترتيبات التعاون الدولي لجزيرة كايمان في المسائل الضريبية، وأداء جميع وظائف السلطة المختصة التي تشمل كل أشكال التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك جميع عمليات تبادل المعلومات عند الطلب، والتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات إلى جانب عمليات التبادل الطوعي للمعلومات.



أستراليا

في أستراليا، تندرج وحدة تبادل المعلومات تحت مظلة قسم العلاقات الدولية، التابع للإدارة العامة للشركات الدولية والشركات الكبرى. ويقع على عاتق فريق وحدة تبادل المعلومات المهام التالية:

- تنفيذ ترتيبات السلطة المختصة في أستراليا.
- إدارة سير عمل تبادل المعلومات عند الطلب والتبادل الطوعي والأوتوماتيكي للمعلومات.
- تنسيق مشاركة إدارة الضرائب الأسترالية (مأمورية الضرائب الأسترالية (ATO)) بشكل عام في بيئة تبادل المعلومات الدولية.
- التفاوض بشأن اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية مع البلدان الأخرى.
- إدارة المشاركة في عملية مراجعة النظراء التي يجريها المنتدى العالمي.

المصدر: تقرير مراجعة النظراء بشأن عملية تبادل المعلومات عند الطلب الخاص بجزر كايمان، ٢٠١٧ (الجزء الثانية) متاح على موقع:

http://www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-tax-purposes-cayman-islands-2017-second-round_9789264280168-en

والموقع الإلكتروني لإدارة التعاون الضريبي الدولي بجزر كايمان: www.ditc.ky.

تقرير مراجعة النظراء بشأن عملية تبادل المعلومات عند الطلب الخاص بأستراليا، ٢٠١٧ (الجزء الثانية) متاح على موقع:

http://www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-tax-purposes-australia-2017-second-round_9789264280069-en.

• المساهمة في مراجعات النظراء التي يجريها المنتدى العالمي: بتوفير مدخلات النظراء بشأن التجربة مع شركاء عملية تبادل المعلومات، والإجابة على الاستبيان الخاص بالولاية القضائية الخاضعة للتقييم، وتوفير المقيمين الخبراء، والمشاركة في اجتماعات مجموعة مراجعة النظراء ومراجعة تقارير مراجعة النظراء والموافقة عليها.

• تقديم تقارير المتابعة السنوية إلى المنتدى العالمي حول مستوى تنفيذ توصيات مراجعات النظراء السابقة.

• المساهمة في الإدارة الرشيدة والسياسات والعمل التقني للمنتدى العالمي، بحضور الجلسات العامة ولسات الهيئات الإدارية والتقنية الأخرى والمشاركة فيها.

• التعاون وتبادل الخبرات مع النظراء على الصعيدين الإقليمي والعالمي وذلك بحضور الاجتماعات الدولية مثل مؤتمر السلطات المختصة السنوي الذي يعقده المنتدى العالمي أو الاجتماعات الإقليمية مثل اجتماعات السلطات المختصة المشاركة في المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب واجتماعات مبادرة أفريقيا^{١٢}.

توفر الشفافية الضريبية العالمية ومشهد تبادل المعلومات فرصاً لبناء قدرات البلدان من أجل تعزيز عمليات تبادل المعلومات الخاصة بها. ويسلط المربع رقم (٤) الضوء على بعض هذه الفرص.

وظائف أخرى

في بعض الولايات القضائية الصغيرة التي تعاني من قلة الموارد، من بينها الموارد البشرية المحدودة، يجوز ن يضطلع المكتب نفسه بإدارة وظيفة تبادل المعلومات إلى جانب غيرها من الوظائف الأخرى، مثل الوظائف المتعلقة بالمسائل الضريبية الدولية الأخرى (مفاوضات اتفاقيات منع الازدواج الضريبي على سبيل المثال) أو وظيفة جمع المعلومات للأغراض المحلية. ومع ذلك، بصرف النظر عن الاختيارات التنظيمية التي أُتخذت، يتعين على كل ولاية قضائية ضمان تخصيص الموارد الكافية لوحدة تبادل المعلومات لتمكينها من تنفيذ مهامها على نحو فعال.

يوضح المربع رقم (٥) والجدول رقم (١) الوظائف التي تؤديها وحدة تبادل المعلومات في الولايات القضائية المختارة.

^{١٢} تعد مبادرة إفريقيا برنامجاً إقليمياً من برامج المنتدى العالمي لبناء القدرات يركز على إفريقيا. وضع هذا البرنامج في عام ٢٠١٤ كل من المنتدى العالمي وأعضاؤه من البلدان الأفريقية والشركاء الرئيسيون مثل المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، وذلك لإطلاق العنان لإمكانات الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات داخل قارة أفريقيا بضمان تزويد البلدان الأفريقية بما يؤولها للاستفادة من تحسين الشفافية العالمية للتعامل مع حالات التهرب الضريبي بشكل أفضل. لمزيد من المعلومات حول مبادرة إفريقيا يرجى زيارة موقع:

www.oecd.org/tax/transparency/what-we-do/technical-assistance/africa-initiative.htm

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

الجدول رقم (1): وظائف وحدة تبادل المعلومات في الولايات القضائية المختارة

الولاية القضائية	السلطة المختصة المفوضة/وحدة تبادل المعلومات	وظائف وحدة تبادل المعلومات			
		تبادل المعلومات عند الطلب	التبادل الطوعي للمعلومات	التبادل الأوتوماتيكي	الأشكال الأخرى لعملية تبادل المعلومات
أستراليا	وحدة تبادل المعلومات، بقسم العلاقات الدولية التابع للإدارة العامة للشركات الدولية والشركات الكبرى التابعة لمأمورية الضرائب الأسترالية	نعم	نعم	نعم	نعم
جزر كايمان	مدير إدارة التعاون الضريبي الدولي	نعم	نعم	نعم	نعم
تشيلي	إدارة التحليل الائتماني للائتمثال الضريبي التابعة لدائرة الإيرادات الداخلية	نعم	نعم	نعم	-
جمهورية الصين الشعبية	قسم التعاون الدولي والائتمثال، التابع لإدارة الضرائب الدولية، التابعة لإدارة الضرائب الحكومية	نعم	نعم	نعم	-
فرنسا	مكتب الشؤون الدولية	نعم	نعم	لا	نعم
جبل طارق	مدير المركز المالي ومفوض ضريبة الدخل	نعم	نعم	نعم	نعم
اليونان	الإدارة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية، الهيئة المستقلة للإيرادات العامة	نعم	نعم	نعم	-
الهند	وحدة تبادل المعلومات، التابعة للمجلس المركزي للضرائب المباشرة	نعم	نعم	نعم	نعم
كوريا	قسم الائتمثال الخارجي، التابع لدائرة الضرائب الوطنية	نعم	نعم	نعم	نعم
ليبيريا	وحدة تبادل المعلومات، التابعة لإدارة الضرائب المحلية، التابعة لهيئة الإيرادات الليبيرية	نعم	نعم	نعم	نعم
مالطا	مدير عام (الشؤون القانونية والدولية)، التابع لمفوض الإيرادات	نعم	نعم	نعم	نعم
بابوا غينيا الجديدة	وحدة تبادل المعلومات، التابعة لقسم اختيار الحالات والمعلومات	نعم	-	نعم	-
بيرو	مكتب المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية	نعم	نعم	نعم	-
سنغافورة	فرع تبادل المعلومات، التابع للضرائب والعلاقات الدولية	نعم	نعم	نعم	-
سويسرا	شعبة تبادل المعلومات في المسائل الضريبية، التابعة لإدارة الضرائب الفيدرالية	نعم	لا	لا	-
تونس	وحدة تبادل المعلومات الدولية، والتدقيق الشامل بوحدة تبادل المعلومات الدولية، والبرمجة وإدارة المخاطر	نعم	نعم	نعم	-
الإمارات العربية المتحدة	وحدة تبادل المعلومات الضريبية، التابعة لإدارة العلاقات المالية الدولية، بوزارة المالية	نعم	نعم	نعم	-
المملكة المتحدة	الإدارة العامة لائتمثال العملاء (مجموعة خدمات المعلومات والمخاطر)، هيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك	نعم	نعم	نعم	-
أوروغواي	دائرة الضرائب الدولية (ITD)، قسم كبار الممولين	نعم	نعم	نعم	-
تونس	وحدة تبادل المعلومات الدولية، والتدقيق الشامل بوحدة تبادل المعلومات الدولية، والبرمجة وإدارة المخاطر	نعم	نعم	نعم	-

ملاحظة: لا تتوفر في بعض الولايات القضائية جميع أشكال تبادل المعلومات حالياً، ولكنها مدرجة في مهام وحدة تبادل المعلومات المصدر: تقارير مراجعة النظراء متاحة على موقع:

http://www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-tax-purposes-peer-reviews_2219469x.

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

على الرغم من أن القسم التالي سوف يستعرض النموذجين، إلا أن الجزء المتبقي من مجموعة الأدوات الحالية سوف يتمحور حول النموذج الثاني؛ حيث تندرج وحدة تبادل المعلومات في معظم الحالات تحت مظلة إدارة الضرائب. ومع ذلك، تعد معظم التعليقات التي تم إبدائها فيما يخص النموذج (٢) ذات صلة، مع مراعاة إجراء التغييرات اللازمة، بالنموذج (١).

النموذج رقم (١): وضع وحدة تبادل المعلومات بوزارة المالية

قد يعزى السبب وراء قرار وضع وحدة تبادل المعلومات بوزارة المالية إلى عدة عوامل مثل:

- حجم الولاية القضائية: في الولايات القضائية صغيرة الحجم، لا تضطلع دائماً إدارة ضريبية متكاملة الأركان بتنفيذ الوظيفة الضريبية ولكن قد تضطلع بها إدارة أو مكتب داخل وزارة المالية.
- النظام الضريبي ووظائف الإدارة الضريبية: في الولايات القضائية التي تفرض ضرائب منخفضة، وفي العديد من المراكز المالية الدولية، ينصب اهتمام الوظيفة الضريبية على الضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة. وفي بعض الولايات القضائية الأخرى، يتم التعامل مع القضايا الدولية المتعلقة بالضرائب على مستوى وزارة المالية.

ربما يكون النهج القائم على وضع وحدة تبادل المعلومات داخل وزارة المالية فعالاً. ففي الولايات القضائية التي تفرض ضرائب منخفضة والعديد من المراكز المالية الدولية، قد يسهل هذا الوضع إضفاء الطابع المركزي على عمليات تبادل المعلومات ويضمن فعاليتها نظراً لأن أنشطة الوحدة لا ترتبط بالضرورة بأنشطة إدارة الضرائب (مثل الضرائب غير المباشرة أو الضرائب المحلية حسب). وفي الولايات القضائية التي تكون فيها إدارة الضرائب مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالضرائب، يمكن أن يؤدي وضع وظيفة السلطة المختصة في وزارة المالية أيضاً إلى توفير نظام فعال لتبادل المعلومات بشرط مراعاة بعض العوامل بعناية.

في جميع الأحوال، تقتضي كفاءة وحدة تبادل المعلومات وفعالية عملية التبادل عادة وضع العوامل التالية في الاعتبار بشكل كامل وتطبيقها:

- يتعين على وزارة المالية إدراك أهمية عملية تبادل المعلومات وإعطائها الأولوية.
- وجود موظفين مطلعين وموارد ملائمة في وحدة تبادل المعلومات. يجب أيضاً تحديد وضع وحدة تبادل المعلومات بوضوح داخل الهيكل التنظيمي لوزارة المالية مع بيان وظائفها وأدوارها بجلاء يجب أن تتمتع وحدة تبادل المعلومات بصلاحيات وصول فعالة نتيج لها جمع المعلومات المطلوبة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

تحديد موقع وحدة تبادل المعلومات

يؤثر وجود وحدة لتبادل المعلومات تؤدي عملها بفاعلية وكفاءة بشكل ملموس على قدرة الولاية القضائية على تبادل المعلومات بشكل فعال مع شركاء المعاهدة. وما لم يكن لدى الولاية القضائية وحدة متكاملة الأركان لتبادل المعلومات، فمن المحتمل أن تكابد الصعوبات في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية ذات الصلة، فحين تكون الولايات القضائية التي لديها أساليب أعمال رسمية في كثير من الأوقات قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

أي ولاية قضائية تبرم اتفاقاً دولياً ينص على تبادل المعلومات مع ولاية أخرى أو مع غيرها من الولايات القضائية، يجب أن تنفذ عملية تبادل المعلومات. ولهذا لا يمكن لمثل هذه الولاية القضائية التذرع بقلة الموارد كمبرر لعدم تبادل المعلومات، بل تقع على عاتقها مسؤولية وضع عمليات ونظم فعالة تتيح التبادل الفعال للمعلومات.

لإنشاء وحدة تبادل معلومات مستدامة، يجوز أن تَمَعَن الولاية القضائية التفكير، من بين جملة أمور أخرى، في جوانب مثل تحديد من السلطة المختصة المعنية بتبادل المعلومات؛ والهيكل التنظيمية القائمة لتبادل المعلومات؛ ومتطلبات أساليب العمل لإنشاء وحدة تبادل المعلومات؛ ومتطلبات الموارد ذات الصلة المناسبة لإقامة وحدة فعالة لتبادل المعلومات. تؤدي جميع هذه العوامل دوراً بالغ الأهمية في تحديد موقع وحدة تبادل المعلومات داخل الهيئة.

أين توضع وحدة تبادل المعلومات: بوزارة المالية أم بإدارة الضرائب؟

يعد تحديد موقع وحدة تبادل المعلومات قراراً استراتيجياً؛ إذ قد يكون للقرار أثر ملموس ليس على قدرة الولاية القضائية على الرد بشكل فعال على طلبات شركائها في عملية تبادل المعلومات فحسب ولكن على طلب المعلومات منهم أيضاً. ويعتمد تحديد موقع الوحدة على عوامل مختلفة مثل من هي الجهة التي تمثل السلطة المختصة، وما إذا كانت وظيفة السلطة المختصة قد تم تفويضها إلى سلطة أخرى، وحجم الولاية القضائية، وتنظيمها الإداري ونظامها الضريبي.

على الرغم من عدم وجود نهج "واحد يناسب الجميع" فيما يخص تحديد موقع وحدة تبادل المعلومات، إلا أن هناك نموذجان رئيسيان تستخدمهما الولايات القضائية. وبشكل عام، يتم إنشاء وحدة تبادل المعلومات إما بوزارة المالية (النموذج (١)) أو بإدارة الضرائب (النموذج (٢)). يمكن أن يضمن كلا النموذجين التبادل الفعال للمعلومات في الواقع العملي شريطة وضع بعض العوامل الحاسمة وتأثيرها على متطلبات تبادل المعلومات في الحسبان. وأينما يتم إنشاء الوحدة تبادل المعلومات، يتمثل العنصر الحاسم في قرار تفضيل أحد النموذجين هو فاعلية عملية تبادل المعلومات على أرض الواقع.

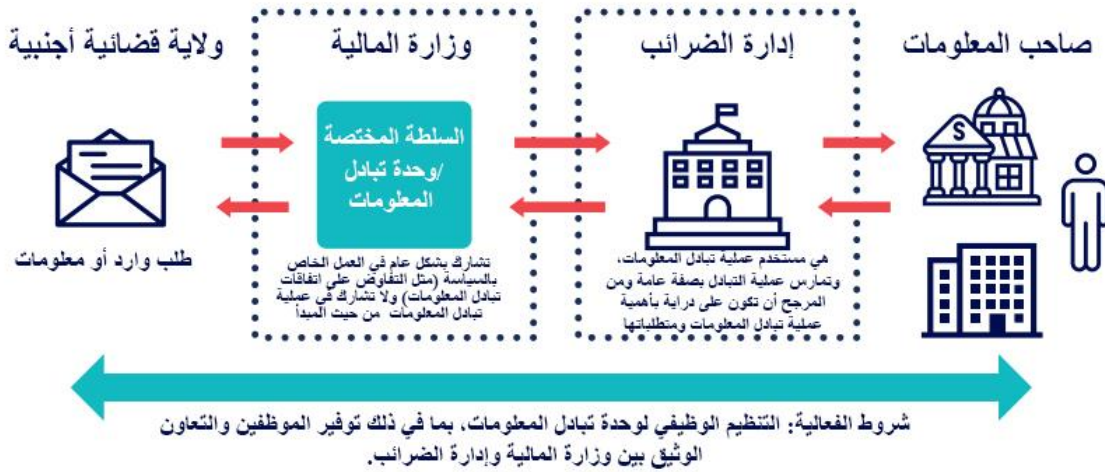
إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

يمكن أن يؤدي الافتقار إلى العوامل المذكورة أعلاه إلى عملية تبادل للمعلومات لا جدوى منها. وأظهرت مراجعات النظراء التي أجراها المنتدى العالمي بشأن عمليات تبادل المعلومات عند الطلب، حالات لم يتم فيها التعامل مع الطلبات الواردة التي تلقتها وحدة تبادل المعلومات داخل وزارة المالية لأن عملية التبادل استندت إلى أساس مخصص، ولم تكن الوحدة مجهزة بالموظفين المناسبين أو كانت تفتقر إلى صلاحيات الوصول إلى المعلومات. ومن بين المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها حين تخول الإدارة الضريبية صلاحيات الوصول هي الأولوية التي تعطيتها الإدارة الضريبية لعملية تبادل المعلومات. على سبيل المثال، قد يحدث أن تتلقى وزارة المالية طلبًا لتبادل المعلومات من ولاية قضائية أخرى، ولكن ربما لا تتصرف بناءً على ذلك الطلب لأنه قد لا يحدد بوضوح عملية جمع المعلومات المطلوبة. وقد تتصرف بناءً على الطلب ولكن بنجم عن مستوى التعاون مع الإدارة الضريبية حدوث تأخير في جمع المعلومات. ونتيجة لأوجه القصور المشار إليها لا تتحقق الغاية النهائية من عملية تبادل المعلومات وتصاب الدولة التي تطلب المعلومات بالإحباط بسبب عدم الرد على طلبها أو التأخير في الرد عليه.

يستعرض الشكل رقم (٧) مثالاً على التعاون الفعال بين وحدة تبادل المعلومات المنشأة في وزارة المالية وإدارة الضرائب.

- يجب وضع إطار تعاون وتواصل جيد بين وحدة تبادل المعلومات والإدارة الضريبية (إن وجد)، بما في ذلك على صعيد أولوية نشاط تبادل المعلومات للإدارة الضريبية.
- يجب أن تؤدي وحدة تبادل المعلومات وظائفها الأخرى. ويتعين عليها، على وجه الخصوص، تسهيل استخدام وثائق عملية التبادل بصورة فعالة. وفي إطار تقديمها لخدمات مفيدة للإدارة الضريبية يجب أن تسفيد الوحدة من تحسن وجود مستوى أفضل من الاتصال والتعاون.
- وجود عمليات تبادل معلومات مستدامة وموثقة داخل وحدة تبادل المعلومات. ويجب أن يتضمن ذلك العمليات التي تُنفذ بين وحدة تبادل المعلومات والوظائف الأخرى للإدارة الضرائب. وتحققاً لهذه الغاية، ينبغي أن يحدد إجراء التشغيل القياسي الموثق سير العملية، والأدوار العرضة للمساءلة والمحاسبة ومقاييس الأداء المتفق عليها التي يجب اتباعها.
- الحفاظ على سرية المعلومات طوال عملية التبادل (بما في ذلك عندما تكون الإدارة الضريبية مسؤولة عن جمع المعلومات).

الشكل رقم (٧): إنشاء وحدة تبادل المعلومات داخل وزارة المالية



إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

المعلومات الخاصة بالمولد مثل الإقرارات الضريبية أو القوائم المالية الموجودة لدى الإدارة الضريبية.

ويعني عادة إنشاء وحدة تبادل المعلومات داخل إدارة الضرائب أن وزير المالية قد فوض وظيفة السلطة المختصة إلى رئيس إدارة الضرائب أو أن رئيس الإدارة الضريبية قد تم تكليفه باعتباره السلطة المختصة الأساسية في الاتفاق الدولي (يرجى الرجوع إلى تفويض إنشاء السلطة المختصة). ويضمن مثل هذا التفويض عادة التعامل مع الطلبات بكفاءة، من خلال اختصار وقت تنفيذ الطلبات وتعزيز السرية.

أظهرت مراجعات النظراء لعملية تبادل المعلومات عند الطلب التي أجراها المنتدى العالمي أن إنشاء وحدة تبادل المعلومات داخل الإدارة الضريبية هو الأنسب عادةً من حيث القدرات والإمكانات من أجل إدارة عملية التبادل بصورة فعالة من البداية إلى النهاية. وفي الواقع تستخدم غالبية الولايات القضائية التي خضعت لمراجعات النظراء التي يجريها المنتدى العالمي، هذا النموذج. يوضح الشكل رقم (٨) موقع وحدة تبادل المعلومات داخل إدارة الضرائب.

ومع ذلك ينبغي إيلاء الاهتمام داخل الإدارة الضريبية كذلك إلى تحديد موقع وحدة تبادل المعلومات (انظر هيكل وحدة تبادل المعلومات). وأينما كانت وحدة تبادل المعلومات يجب مراعاة بعض العوامل التالية:

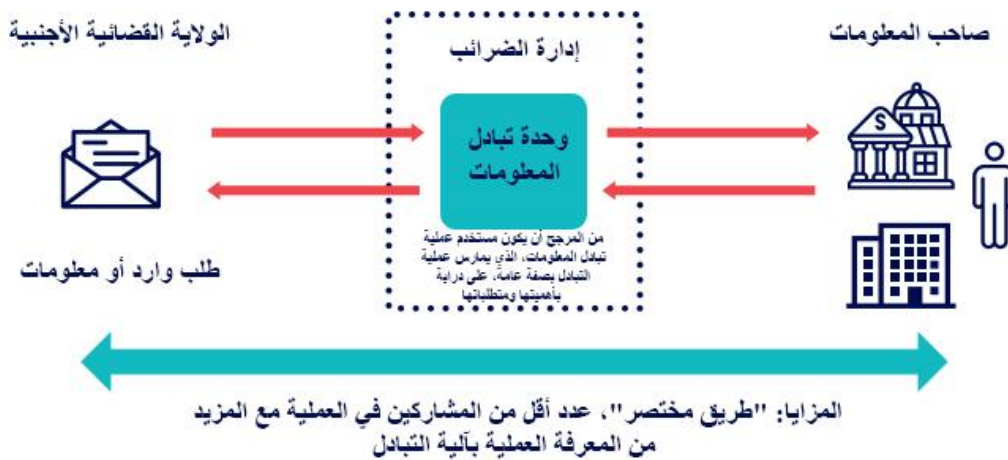
- تخصيص الموارد المناسبة وتعيين موظفين ذوي معرفة بالوحدة. يجب أيضاً تحديد وضع وحدة تبادل المعلومات بوضوح في الهيكل التنظيمي للإدارة الضريبية إلى جانب تحديد وظائفها وأدوارها بجلاء.

النموذج رقم (٢): إنشاء وحدة تبادل المعلومات داخل إدارة الضرائب

قد يكون قرار إنشاء وحدة تبادل المعلومات داخل الإدارة الضريبية مدفوعاً باعتبارات مختلفة مثل حجم الولاية القضائية والنظام الضريبي المتبع ووظائف الإدارة الضريبية.

قد يؤدي وجود إدارة ضريبية متكاملة لديها كفاءات في مجال الضرائب الدولية، على وجه الخصوص، إلى تسهيل أداء جميع وظائف وحدة تبادل المعلومات بطريقة مجدية. ومما لا شك فيه أن عملية تبادل المعلومات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطبيق الفعال للقوانين الضريبية على مدار حياة الممول. ومن ثم من المرجح أن تقدر إدارة الضرائب أهمية الوحدة ومتطلباتها أكثر من غيرها من الإدارات الحكومية الأخرى. كما يستلزم دور وحدة تبادل المعلومات، من بين جملة أمور أخرى، استلام جميع طلبات تبادل المعلومات وتفسيرها وجمع المعلومات واعتمادها وتبادل المعلومات التي سيتم استخدامها في الأغراض الضريبية بما يتماشى مع الاتفاق الدولي. علاوة على ذلك، توجه عملية تبادل المعلومات إلى الإدارة الضريبية في الولاية القضائية الأجنبية. لذلك، يسهل على الإدارة الضريبية التعامل مع الطلبات لأنها تعي مبرراتها وآلياتها، ولا سيما شرط أن تكون المعلومات ذات صلة. لهذا السبب عندما توضع وحدة تبادل المعلومات في وزارة المالية، سيتعين عليها في نهاية المطاف الاتصال أو التواصل مع إدارة الضرائب لجمع المعلومات المطلوبة. على سبيل المثال، عند الحاجة إلى التأكد من معلومات حول ما إذا كان الشخص (الطبيعي أو الاعتباري) مقيماً ضريبياً أو للتحقق من صحة

الشكل رقم (٨): وحدة تبادل المعلومات داخل إدارة الضرائب



إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

ويعزى السبب في ذلك إلى حقيقة أن وزير المالية ورئيس الإدارة الضريبية يتعاملان مع الأمور الاستراتيجية ومن ثم قد لا يكونان في وضع يسمح لهما بمعالجة الجوانب الفنية والعملية التي ينطوي عليها تحليل الطلبات وجمع المعلومات ومتابعة عملية التبادل. هذا ما أكدته مراجعات النظراء التي أجراها المنتدى العالمي والتي توصلت على سبيل المثال إلى الحقيقة التي مفادها أنه في الولايات القضائية التي تتولى فيها وزارة المالية وظيفة السلطة المختصة دون تفويض هذه الوظيفة، لا تسير عملية تبادل المعلومات بصفة عامة بطريقة فعالة.

لذلك، سواء أكانت السلطة المختصة هي وزير المالية أم رئيس الإدارة الضريبية، فمن الأهمية بمكان أن يقوموا بتعيين سلطة مختصة مفوضة أكثر فاعلية تشارك عملياً في تبادل المعلومات يومياً.

تفويض الصلاحيات هو عمل قانوني تقوم بموجبه السلطة (المفوض) بتجريد نفسها من جزء بسيط من الصلاحيات الممنوحة لها، وتحويلها إلى سلطة تابعة (السلطة المفوضة). ثم تضطلع السلطة المفوضة بعد ذلك بالالتزامات والمسؤوليات المرتبطة بالصلاحيات المخولة إليها.

يخضع التفويض المنصوص عليه قانوناً، لشروط محددة للغاية. فيبدأ ذي بدء، لا يمكن افتراض الحق في ممارسة التفويض، بل يجب أن يُنص كتابياً بوضوح على منح التفويض. على سبيل المثال، يمكن لوزير المالية إصدار قرار بتفويض وظيفة السلطة المختصة إلى رئيس إدارة الضرائب، ومن ثم يمكن لرئيس إدارة الضرائب تفويض وظيفة السلطة المختصة إلى مسؤول أو أكثر معني بالعمليات (يُرجى الرجوع إلى الشكل رقم (٦)).

ومع ذلك، قد لا يجيز القانون الدستوري أو الإداري لبعض الولايات القضائية تفويض الصلاحيات المفوضة (تفويض فرعي). في حالة وجود مثل هذا الإطار القانوني، يمكن للسلطة المختصة (وفقاً للتعريف الوارد) تفويض وضعها لأكثر من شخص أو وظيفة (بما في ذلك تفويضها إلى عدد محدد سلفاً من المفوضين بالتوقيع على الاتفاقيات لأغراض تبادل المعلومات). على سبيل المثال، عندما يكون وزير المالية هو السلطة المختصة الرئيسية، يجوز ألا يقتصر منح التفويض على رئيس إدارة الضرائب فحسب بل يمكن منحه إلى سلطة (سلطات) مفوضة أخرى (مثل رئيس وحدة تبادل المعلومات) كذلك.

تكون السلطة المختصة المفوضة المعنية بعملية تبادل المعلومات في موضع مساءلة ومحاسبة عن عملية التبادل. وعند منح التفويض الكتابي، تُوجه طلبات تبادل المعلومات بعد ذلك إلى السلطة المختصة المفوضة التي يجب أن تضمن الإدارة الحديثة و الدوابة لعملية تبادل المعلومات.

• يجب أن تتمتع وحدة تبادل المعلومات بصلاحيات وصول فعالة تتيح لها جمع المعلومات المطلوبة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

• يجب وضع إطار جيد للتعاون والتواصل بين وحدة تبادل المعلومات والوظائف الأخرى للإدارة الضريبية، من بينها وضع أولوية نشاط تبادل المعلومات للإدارة الضريبية.

• يجب أن تؤدي وحدة تبادل المعلومات وظيفتها الأخرى. ويتعين عليها على وجه الخصوص، تسهيل استخدام وثائق تبادل المعلومات بصورة فعالة. وفي إطار تقديمها لخدمات مفيدة للإدارة الضريبية، يجب أن تستفيد الوحدة من وجود مستوى أفضل من الاتصال والتعاون.

• وجود عمليات تبادل معلومات مستدامة وموثقة داخل وحدة تبادل المعلومات. ويجب أن يتضمن ذلك العمليات التي تُنفذ بين وحدة تبادل المعلومات والوظائف الأخرى للإدارة الضرائب. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يحدد إجراء التشغيل القياسي الموثق سير العملية، والأدوار المعرضة للمساءلة والمحاسبة ومقاييس الأداء المتفق عليها التي يجب اتباعها.

• الحفاظ على سرية المعلومات على مدار عملية التبادل (بما في ذلك عندما تكون الوظائف الأخرى للإدارة الضريبية مسؤولة عن جمع المعلومات).

تفويض وضع السلطة المختصة

توجه طلبات تبادل المعلومات إلى السلطة المختصة المسؤولة عن تبادل المعلومات حسبما يقتضي الاتفاق الدولي، والمفوضة بوضع معايير رفيعة للتعاون الدولي في المسائل الضريبية. ومع ذلك، عندما تكون السلطة المختصة الأساسية (أي السلطة المختصة المعينة في اتفاق دولي) هي وزير المالية أو رئيس إدارة الضرائب، ينبغي النظر في تفويض وظيفة السلطة المختصة إلى مسؤول أو أكثر من مسؤولي العمليات. يجب وضع الأمر نفسه في الاعتبار عندما يفوض وزير المالية وظيفة تبادل المعلومات إلى رئيس إدارة الضرائب. وفي الواقع، يجب التعامل مع طلبات تبادل المعلومات بكفاءة وفعالية.

ومن الناحية العملية سيواجه كل من وزير المالية ورئيس إدارة الضرائب (بصفته سلطة مختصة أساسية أو مفوضة) تحديات في إدارة عملية تبادل المعلومات، سواء تفرغوا لذلك أو لم يتفرغوا. وقد يؤدي تحمل عبء المسؤولية الإضافية لإدارة التبادل العملي للمعلومات إلى تقادم أوجه القصور في عملية التبادل.

الجدول رقم (٢): عناصر عملية تبادل المعلومات موضحة بأمثلة للهيكل التنظيمي

هيكل وظيفي	هيكل المصفوفة هيكل العملية	هيكل الأقسام	هيكل وظيفي	عناصر إدارة الضرائب من حيث الهيكل
يُنظم حسب عمليات تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس عمليات رئيسية تحدد عمل الهيكل التنظيمي، على سبيل المثال: • السياسات والتشريعات. • التسجيل ومعالجة الإقرارات. • التدقيق والتحققات. • التحصيل. • الطعون	مزيج بين المنهجين (المنهج الوظيفي والمنهج القائم على التقسيم إلى أقسام) على سبيل المثال: • قسم كبار الممولين المسؤول عن توفير الخدمات للممولين وإجراءات التسجيل والامتثال والإنفاذ والشؤون القانونية	التقسيم حسب العناصر المتجانسة مثل: • صغار ومتوسطي الممولين • كبار الممولين. • الضرائب الدولية. • الجمارك • قسم الشؤون القانونية	الهيكل التنظيمي على أساس الوظائف، على سبيل المثال: • خدمة الممولين. • تسجيل الممولين. • عمليات الامتثال. • عمليات الإنفاذ. • عمليات الدعم • على سبيل المثال الشؤون القانونية. الموارد البشرية. المالية	
قد تصبح وظيفة تبادل المعلومات بلا جدوى إذا وضعت ضمن إطار عملية نقل فيها وتيرة استخدامهما (مثل التسجيل ومعالجة الإقرارات) على النقيض من العمليات الأخرى مثل التدقيق والتحققات	يتطلب الهيكل تنظيمًا مدروسًا يصعب توفيره بدون وجود مناخ إداري داعم. يمكن أن ترفع وحدة تبادل المعلومات تقاريرها إلى مديرين مختلفين	إذا وضعت وظيفة تبادل المعلومات في مأمورية متخصصة (مثل قسم كبار الممولين) حينئذ يمكن الخطر في استخدام عملية تبادل المعلومات بما يخدم عمليات إدارة كبار الممولين فحسب، لا الأقسام الأخرى	إذا اقتصر وت وظيفة تبادل المعلومات على أداء وظيفة وحيدة محددة (مثل الإنفاذ)، حينئذ يمكن الخطر في تقييد أوجه التعاون والتواصل مع الوظائف الأخرى	مخاطر وضع وظيفة تبادل المعلومات في إطار هيكل رئيسي

القرار الخاص بتحديد موقع عملية تبادل المعلومات داخل إدارة الضرائب.

تبادل المعلومات كوظيفة من وظائف الدعم

يوضح الهيكل التنظيمي كيفية تقسيم العمل العام للمؤسسة إلى وحدات فرعية وتنسيق هذه الوحدات الفرعية لإكمال المهام المحددة. وهناك أنواع مختلفة من الهياكل التنظيمية وعادة ما تطبق الإدارات الضريبية أحد أربعة هياكل تنظيمية نموذجية:

- **الهيكل الوظيفي:** في الهيكل الوظيفي، تتبنى المؤسسة هيكلًا حسب الوظائف التي تؤديها من بينها وظائف الدعم.
- **هيكل الأقسام:** في الهيكل القائم على الأقسام، تقوم المؤسسة بتجميع

هيكل وحدة تبادل المعلومات

يتأثر وضع وحدة تبادل المعلومات داخل الإدارة الضريبية بالهيكل التنظيمي للإدارة. فغالبًا ما تُنظم العديد من إدارات الضرائب الحديثة استنادًا إلى النهج الوظيفي. ويعد استيعاب كل إدارة ضريبية لهيكلها التنظيمي أمرًا بالغ الأهمية، ويجب استكمالها بفهم الغرض من عملية تبادل المعلومات - وحينئذ فقط يمكن للإدارة الضريبية اتخاذ قرار مستنير بشأن مكان وضع وظيفة تبادل المعلومات داخل هيكلها التنظيمي. ومع هذا، فالأهم من ذلك هو أنه ينبغي أداء دور السلطة المختصة بشكل صحيح وأن يكون هناك أوجه تعاون واضحة على مستوى جميع وظائف إدارة الضرائب التي تتطلب معلومات بما يتماشى مع المعيار. لذلك، فمن شأن عملية تبادل المعلومات كوظيفة من وظائف الدعم ومكهمة وظيفية تسهم في إدارة سرية المعلومات، أن تقوم بتوجيه

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

أنشطتها على أساس المنتجات أو الخدمات أو الترتيب الجغرافي. ويتم إنشاء قسم استناداً إلى الموارد المخصصة لتحقيق الهدف من الهيكل أو تنفيذ الوظائف.

أنشطتها على أساس المنتجات أو الخدمات أو الترتيب الجغرافي. ويتم إنشاء قسم استناداً إلى الموارد المخصصة لتحقيق الهدف من الهيكل أو تنفيذ الوظائف.

● **هيكل المصفوفة:** هيكل المصفوفة عبارة عن مزيج يجمع بين الهيكل الوظيفي وهيكل الأقسام؛ حيث يوضع الهيكل الأفقي للأقسام فوق الهيكل الوظيفي الرأسي لتكوين هيكل المصفوفة.

● **هيكل العملية:** على ضوء هيكل العملية، يتمحور تصميم الهيكل التنظيمي حول العمليات التجارية الأساسية التي تنفذها المؤسسة – ومن ثم توضع جميع الوظائف الضرورية لتحقيق النتائج في وحدة مشتركة وتديرها الجهة صاحبة العملية.

يجب أن تعي إدارة الضرائب الغرض من آلية تبادل المعلومات أثناء اتخاذها القرار الحاسم بشأن مكان وضع وظيفة تبادل المعلومات. ويتمثل الغرض من آلية تبادل المعلومات، من بين جملة أمور أخرى، في:

● التأكد من الحقائق المتعلقة بتطبيق قواعد تجنب الازدواج الضريبي.

● مساعدة إحدى الدول المتعاقدة في تطبيق قانون الضرائب المحلي أو إنفاذه.

يجعل شرط السرية من الصعب تصور وضع وحدة تبادل المعلومات ضمن العديد من الوظائف أو الأقسام أو العمليات التي تتم داخل الإدارة الضريبية لأن ذلك لن يتيح إدارة مخاطر السرية بشكل مناسب، أو التنسيق مع الوظائف الأخرى ذات الصلة. فوضع وظيفة تبادل المعلومات ضمن عملية تشغيلية (مثل قسم كبار الممولين)، على سبيل المثال، أو بقسم ليس لديه القدرة على التنسيق مع الأقسام الأخرى بإدارة الضرائب، من شأنه زيادة مخاطر السرية، لأن المعلومات ستندفق إلى وظائف تشغيلية أخرى (مثل قسم التحصيل)، والتي قد يصبح معها ضمان التنسيق والتحكم في الوصول إلى المعلومات وتتبعها وفق ما هو مطلوب بموجب الاتفاق الدولي (يرجى الرجوع أيضاً إلى المخاطر الموضحة في الجدول رقم (٢)) أشد صعوبة.

يجب أن تأخذ الولاية القضائية هذه الاعتبارات في الحسبان عند النظر في وضع وظيفة تبادل المعلومات ضمن قسم أو وظيفة تشغيلية وإجراء التعديلات اللازمة للتخفيف من وطأة المخاطر أو المخاوف المشار إليها.

وبصفة عامة، لإدارة متطلبات السرية على أكمل وجه (يرجى الرجوع إلى الجزء الخاص بالسرية أدناه). من الأفضل وضع وظيفة تبادل المعلومات ضمن الهيكل التنظيمي وفقاً لطبيعته - كجهة داعمة للإدارة الضريبية ككل.

لذلك، تُعد عملية تبادل المعلومات وظيفة من وظائف الدعم للإدارة الضريبية بأسرها، ولا تخدم غرض وظيفة واحدة بعينها في إدارة الضرائب. ويمكن أن يؤدي أي تفسير آخر لعملية تبادل المعلومات بخلاف وظيفة الدعم إلى الحد من التعاون والتواصل داخل إدارة الضرائب (يرجى الرجوع إلى الجدول رقم (٢)).

عملية تبادل المعلومات كمهمة وظيفية

إن وظيفة تبادل المعلومات ليست إحدى وظائف الدعم فحسب ولكنها مهمة وظيفية أيضاً. ولها أنشطتها الخاصة التي تتمثل في المقام الأول في إدارة عمليات تبادل المعلومات. ويجب مراعاة حجم هذا نشاط عند تحديد موقع الوحدة داخل إدارة الضرائب.

تدعم عملية تبادل المعلومات الإدارة الضريبية في تطبيق قانون الضرائب وإنفاذه. وهو ما يشمل عمليات ووظائف مختلفة مثل الامتثال والتدقيق والتحقق والتحصيل والإنفاذ والطعون.

لذلك لا تنتمي آلية تبادل المعلومات إلى عملية أو وظيفة محددة. ومن ثم، يجب أن يوضح هيكل الإدارة الضريبية أنسب مكان توضع فيه وظيفة تبادل المعلومات، مع مراعاة عاملين حاسمين آخرين: إدارة السرية والمهمة الوظيفية.

سرية المعلومات كعامل حاسم يجب مراعاته عند تنظيم وظيفة تبادل المعلومات

قد يُتخذ قرار اعتبار عملية تبادل المعلومات كوظيفة بدوام كامل أو جزئي، كنتيجة مباشرة لعدد عمليات التبادل التي تنفذها الولاية القضائية وهو ما قد يرتبط بعدد الاتفاقات المبرمة.

يجب أن تعامل الولاية القضائية المعلومات المتبادلة بموجب اتفاق دولي كمعلومات سرية، على غرار المعلومات التي يتم جمعها بموجب قوانينها المحلية. ويجب أن يخضع استخدام المعلومات المتبادلة لمبادئ الاتفاق الدولي. لذلك ينصب جل الاهتمام بوحدة تبادل المعلومات على ضمان الحفاظ على سرية المعلومات، واستخدامها للأغراض المخصصة لها وألا يُفصح عنها إلا للأشخاص المصرح لهم على النحو

وثبتت بالتجربة وفق مراجعات النظراء التي يجريها المنتدى العالمي ما يلي:

● في العديد من الولايات القضائية، تطورت وظيفة تبادل المعلومات إلى وظيفة بدوام كامل بسبب العدد المتزايد لتبادل المعلومات

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

الجدول رقم (٣): أمثلة من بعض الولايات القضائية حيث توضع وظائف تبادل المعلومات داخل الإدارة الضريبية

موقع وحدة تبادل المعلومات	الولاية القضائية	موقع وحدة تبادل المعلومات	الولاية القضائية
قسم العمليات الدولية	اليابان	قسم العلاقات الدولية التابع للإدارة العامة للشركات الدولية والكبرى	أستراليا
قسم إبرام المعاهدات الدولية	ليسوتو	قسم تبادل المعلومات الضريبية والجمركية ، التابع لإدارة استشارات العلاقات الدولية	البرازيل
إدارة كبار الممولين	موريشيوس	الإدارة العامة للتحقيقات والبحوث	بوركينافاسو
الإدارة العامة للتشريع والدراسات والتعاون الدولي	المغرب	قسم التشريع والعلاقات الضريبية الدولية	الكاميرون
الإدارة العامة للتشريع والتعاون الدولي	السنغال	الإدارة العامة للشركات الدولية والكبرى	كندا
قسم الاستراتيجية والتمكين والدعم	جنوب أفريقيا	مكتب الشؤون الدولية	كولومبيا
الإدارة العامة للتفتيش	إسبانيا	قسم العلاقات الدولية والدعم التنفيذي	إسواتيني
قسم كبار الممولين	تنزانيا	مكتب الشؤون الدولية التابع لإدارة عمليات التدقيق الضريبي	فرنسا
إدارة التحقيقات الضريبية	أوغندا	إدارة العلاقات الدولية التابعة للإدارة العامة للتشريع والدعوى	الجابون
		الأمناء المشتركين الأول والثاني لشؤون الضرائب الأجنبية والبحوث الضريبية التابع للمجلس المركزي للضرائب المباشرة	الهند

المصدر Global Forum EOIR peer reviews والبيانات الأخرى المتاحة للجمهور Global Forum EOIR peer review reports، متاحة على موقع : WWW.OECD-ILIBRARY.ORG/TAXATION/GLOBAL-FORUM-ON-TRANSPARENCY-AND-EXCHANGE-OF-INFORMATION-FOR-TAX-PURPOSES-PEER-REVIEWS_2219469X.

لذلك من الأهمية بمكان العثور على موقع، في إطار هيكل المؤسسة، تخدم فيه عملية تبادل المعلومات غرض المؤسسة على أكمل وجه، حسب عدد علاقات تبادل المعلومات التي تعتمده الولاية القضائية لإقامتها، وعدد طلبات التبادل الفعلي التي تتوقع تقديمها في الوقت الحاضر وفي المستقبل بالإضافة إلى الدعم المقدم للوظائف الأخرى للإدارة الضريبية.

ومن ثم، إذا كان لدى المؤسسة مفهوم خاطئ عن الغرض من عملية تبادل المعلومات وطبيعتها، ولا يصاحب اختيارها تعديلاً مناسباً، أو إذا أساءت تقدير مستوى أنشطة تبادل المعلومات، فقد يضر ذلك بالهدف من إنشاء وحدة تبادل معلومات مستدامة. على سبيل المثال، قد تكمن المخاطرة بوضع وظيفة تبادل المعلومات في قسم رئيسي (مثل قسم كبار الممولين) في أنها لن تخدم (سواء عن قصد أو دون قصد) سوى أغراض هذا القسم (مثل تفضيل الطلبات الصادرة من هذا القسم) فحسب.

وما ينتج عنها من طلبات صادرة وواردة لتبادل المعلومات.

- في بعض الولايات القضائية، تكون وظيفة تبادل المعلومات وظيفية بدوام جزئي؛ حيث يكون مستوى نشاط تبادل المعلومات متواضعاً لأسباب مختلفة (مثل وجود شبكة محدودة لتبادل المعلومات، وانخفاض معدل استخدام عملية التبادل).

من المحتمل أن تحتاج الولايات القضائية التي يقل فيها حجم عمليات تبادل المعلومات، إلى مسؤول ضريبي يؤدي دور السلطة المختصة المفوضة بدوام جزئي وعندما يزيد حجم عمليات التبادل، يجوز أن يكون هناك المزيد من المسؤولين بدوام جزئي، أو مخصصون يتعاملون مع عملية تبادل المعلومات بدوام كامل. وسواء أكانت وظيفة تبادل المعلومات بدوام كامل أو جزئي، فقد تطورت لتصبح وظيفة متخصصة.

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

ومن ثم يجب أن تراعي إدارة الضرائب هذه المخاطر من أجل التخفيف من وطأة أثارها.

ختاماً، يجب وضع وظيفة تبادل المعلومات ضمن ذلك الجزء من الإدارة الضريبية؛ حيث تخدم المؤسسة بأسرها على أكمل وجه وهو ما يتطلب التخصيص المناسب للموارد، ومستوى ملائم من الخبرة والتنسيق الجيد مع جميع وظائف الإدارة الضريبية ذات الصلة للتعامل مع الحجم الحالي والمستقبلي لطلبات تبادل المعلومات الواردة والصادرة.

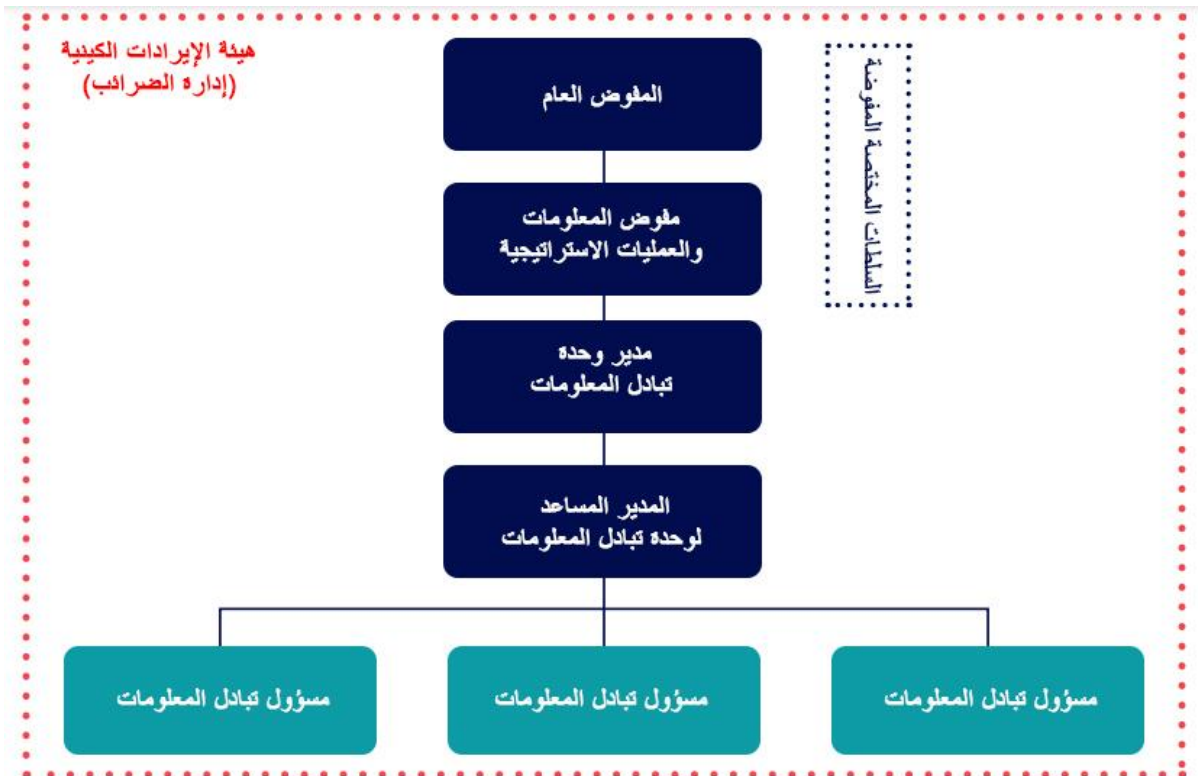
الهيكل التنظيمي لوحدة تبادل المعلومات

توضح مراجعات النظراء التي يجريها المنتدى العالمي أن الولايات القضائية لم تتخذ نهجاً فريداً في وضع وحدة تبادل المعلومات الخاصة بها داخل إدارة الضرائب (يرجى الرجوع إلى الجدول رقم (٣)).

على الرغم من أن النهج المتبع قد يكون مختلفاً، تشير كفاءة وحدة تبادل المعلومات إلى أنها وضعت في جانب مناسب من أعمال الإدارة الضريبية سيتيح لها أداء وظائفها الداعمة ومهامها الوظيفية مع ضمان الامتثال لمتطلبات السرية. لذلك يجب أن يكون أهم اعتبار هو اتباع آليات من شأنها ضمان قدرة وظيفة تبادل المعلومات من الناحية العملية على أداء ما يلي:

- التنسيق مع جميع الوظائف داخل الإدارة الضريبية التي تتطلب تبادل المعلومات.
- تنسيق المعلومات وجمعها من داخل نظم الإدارات الضريبية.
- تنسيق المعلومات وجمعها من الأطراف الثالثة بسهولة.
- الالتزام بمبادئ السرية كما هو متوقع بموجب المعايير الدولية.

الشكل رقم (٩): هيكل تنظيمي بسيط لوحدة تبادل المعلومات: كينيا



المصدر: هيئة الإيرادات الكينية

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

وهو ما يعني أن الارتباط بين الموارد المخصصة لعملية تبادل المعلومات في الولاية القضائية وفعالية الوحدة في الاضطلاع بعملها جانب يحتاج إلى الاهتمام والدعم الواجبين من كبار مسؤولي الإدارة، بما في ذلك رئيس الإدارة الضريبية ومجلس الإدارة.

وعلى نحو مماثل، توجه الموارد المخصصة لوحدة تبادل المعلومات الأنظار إلى مدى دراية كبار مسؤولي الإدارة بأهمية المساعدة المتبادلة، وما لها من فائدة في مكافحة التهرب الضريبي الدولي من خلال آلية تبادل المعلومات للأغراض الضريبية. لذلك من الضروري للوحدة أن تتابع أنشطة تبادل المعلومات عن كثب بالإضافة إلى الاحتفاظ بإحصاءات موثوقة حول هذه الأنشطة.

لذا فإن القدرة على الحصول على موافقة فريق الإدارة العليا أمر بالغ الأهمية لتنفيذ وظيفة تبادل معلومات لديها موارد جيدة وتعمل بكفاءة والمحافظة عليها.

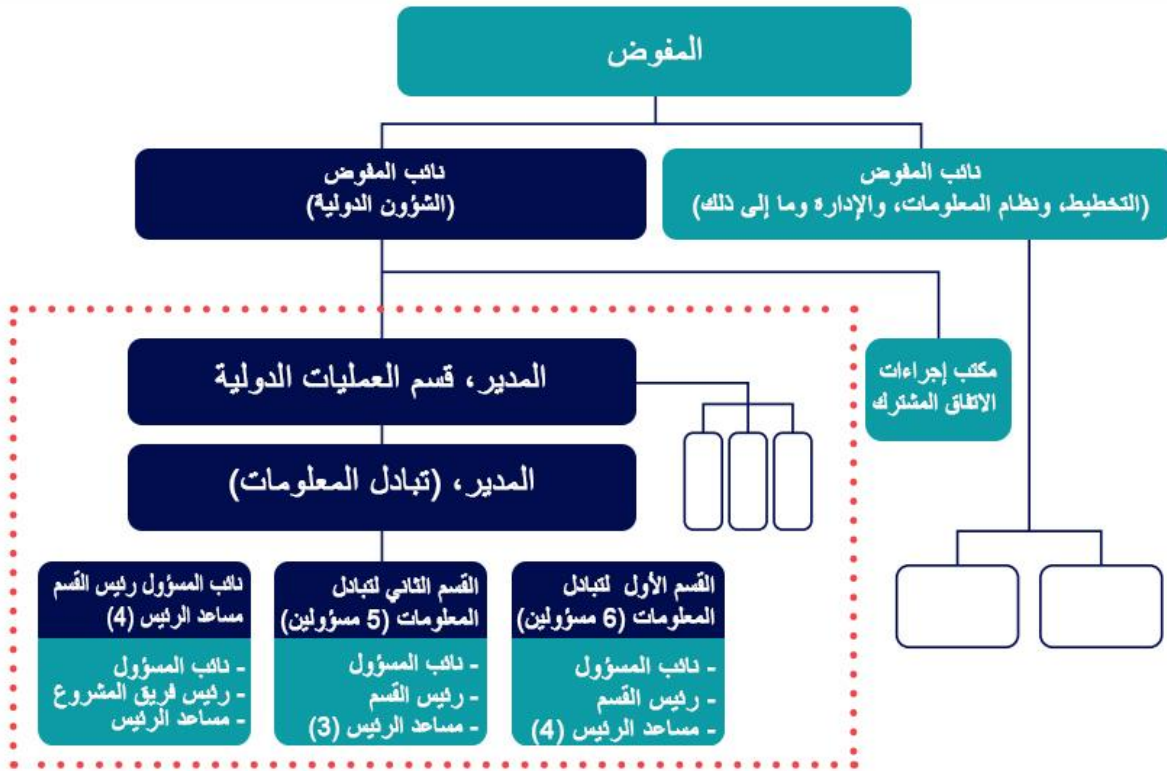
سيتيح القرار الذي يستند إلى المعايير المذكورة أعلاه وضع وحدة تبادل المعلومات، حيث تخدم غرضها ويستفاد منها لصالح الولاية القضائية. وحينها فقط ستكون إدارة الضرائب قادرة على تنفيذ عملية مستدامة لتبادل المعلومات.

من حيث التنظيم الداخلي، يعتمد هيكل وحدة تبادل المعلومات على نطاق أنشطتها، على سبيل المثال سواء أكان يشمل عمليات تبادل المعلومات عند الطلب، أو التبادل الطوعي و/أو الأوتوماتيكي للمعلومات. يوضح الشكل رقم (٩). مخططاً تنظيمياً مبسطاً لوحدة تبادل معلومات تؤدي وظائف أساسية والشكل رقم (١٠) هيكلًا تنظيميًا أكثر تعقيداً.

موارد وحدة تبادل المعلومات

يجب أن يكون لدى الولاية القضائية عملية مستدامة لتبادل المعلومات تتوفر لها الموارد الكاملة لمساعدة مسؤولي الضرائب في سعيهم نحو التأكد من الحقائق المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع الازدواج الضريبي أو قانون الضرائب المحلي، أو لمساعدة الولايات القضائية الأخرى التي تقدم طلبات المعلومات تبعاً لذلك.

الشكل رقم (١٠): مخطط تنظيمي أكثر تعقيداً لوحدة تبادل المعلومات: اليابان



قسم العمليات الدولية

المصدر: Japan's EOIR peer review report, 2018. متاح على موقع:

www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-tax-purposes-japan-2018-second-round_9789264302778-en.

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

لذلك يجب إعطاء هذا الأمر الأولوية كخطوة أولى في بدء تنفيذ عملية تبادل المعلومات في أي ولاية قضائية. وتتعلق الموارد التي يجوز أن تكون مطلوبة ويجب مراعاتها بالموارد التنظيمية والتقنية والبشرية والمالية.

الموارد التنظيمية

يتطلب إنشاء وحدة تبادل المعلومات توفير التسهيلات المناسبة. ومن ثم يجب على الإدارة العليا التأكد من تخصيص مساحة كافية لمكاتب وحدة تبادل المعلومات حسب مستوى أنشطة التبادل:

إذا كانت الطلبات قليلة العدد، فيجوز أن تكون وظيفة السلطة المختصة عبارة عن دور داخل قسم آخر. ومع ذلك، يجب إدارة جميع جوانب عملية التبادل وتخزين المعلومات بشكل مستقل وفصل إمكانية الوصول إلى المعلومات عن الأنشطة الأخرى التي يؤديها القسم.

في حالة زاد حجم الطلبات، قد تقتضي وظيفة تبادل المعلومات إنشاء مكتب منفصل يكون مركزاً لعملياتها.

في جميع الأحوال، يجب أن يقتصر الوصول إلى مباني تبادل المعلومات على الأشخاص المصرح لهم فحسب وفحص ملفات تبادل المعلومات وحفظها أو نشرها بما يتماشى مع المعايير المعتمدة دولياً كما هو موثق في إرشادات الولايات القضائية وإجراءاتها، وفصلها عن وثائق الممولين الرسمية اليومية.

وحسب مستوى وحدة تبادل المعلومات قد يكون ذلك في صورة حماية باستخدام قارئ البطاقات المقيدة الاستخدام و/أو أجهزة القراءة البيومترية، وكذلك الدوائر التلفزيونية المغلقة وأجهزة مراقبة الإنذار. وعلاوة على ذلك يمكن تصنيف مباني تبادل المعلومات على أنه منطقة أمنية مشددة يتطلب الوصول إليها الحصول على موافقة مسبقة (لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى السرية أدناه).

بعد تحديد مساحة المكتب المنعزل، يقع على عاتق السلطة المختصة بعد ذلك مسؤولية إنشاء الهياكل والعمليات ووضع الإجراءات بتوثيق أساليب الأعمال ووضع إجراءات التشغيل القياسية وإعداد الأدلة والمبادئ التوجيهية لعملية تبادل المعلومات بما يتماشى مع المعايير المقبولة دولياً.

وعندما تضطلع السلطة المختصة بهذا الدور، يجب عليها التأكد من أن عملية تبادل المعلومات معروفة في جميع أنحاء الإدارة الضريبية. وهو ما يتطلب أن تتبع طرقاً مبتكرة لنشر الوعي بعملية التبادل وضمان الحفاظ على الوعي المستمر بالمعرفة التنظيمية لتبادل المعلومات. وإلى جانب ضمان أن السلطة المختصة معروفة في جميع أنحاء الولاية القضائية، فإن تحديد السلطة المختصة بوضوح لشركاء المعاهدة والإشارة إلى بياناتها في مكان ظاهر لا يقل عن ذلك أهمية (يرجى الرجوع إلى مجموعة الأدوات ذات الصلة لتبادل المعلومات الأساسية للسلطة المختصة أدناه).

بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع أساليب العمل الخاصة بعملية تبادل المعلومات موضع التنفيذ الصحيح، بحيث لا يتوقف العمل في حالة تغيير الموظفين أو حصولهم على إجازة. وبصفة عامة، يكون لدى الولايات القضائية دليل تفصيلي للعاملين المكلفين بحالات تبادل المعلومات حول كيفية معالجة المعلومات. لذلك يجب أن يتضمن الدليل الإجراءات التي يجب اتباعها لمعالجة طلبات المعلومات الواردة والصادرة، لا سيما ما يلي:

- ١) تسجيل الطلبات الواردة والصادرة.
- ٢) إفادة باستلام الطلب الوارد.
- ٣) ترجمة الطلب والمرفات إذا لزم الأمر.
- ٤) مراجعة الطلب للتأكد من صحته واكتماله.
- ٥) التصنيف الأمني.
- ٦) تخصيص الحالة/ جمع المعلومات المطلوبة.
- ٧) ضبط الجودة.
- ٨) إفادة باستلام المعلومات وإبداء الملاحظات.

الموارد التقنية

يجب أن يتوافر لدى وحدة تبادل المعلومات الموارد التقنية بما في ذلك البرامج والأجهزة المطلوبة، مثل قاعدة بيانات تبادل المعلومات وأجهزة الكمبيوتر والطابعة/ آلة النسخ وآلة تمزيق الورق ومرافق التخزين وما إلى ذلك.

من المهم وضع نظام متابعة لعملية تبادل المعلومات لتسجيل الطلبات الواردة والصادرة وأي أنواع أخرى من الطلبات ومتابعتها. عندما يكون حجم تبادل المعلومات محدوداً، يمكن وضع نظام متابعة بسيط للغاية مع استخدام قاعدة بيانات أساسية (مثل جدول بيانات إكسيل) ويمكن بعد ذلك تطويره بمرور الوقت مع زيادة حجم عملية تبادل المعلومات إلى قاعدة بيانات أكثر تعقيداً لعملية التبادل.

بالإضافة إلى ذلك، يجوز حماية رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالمسؤولين التابعين لوحدة تبادل المعلومات وتخصيص جهاز خادم منفصل يقتصر الوصول إليه على موظفي تبادل المعلومات فحسب.

للعديد من الولايات القضائية عنوان بريد إلكتروني عام وحكومي مخصص لموظفي تبادل المعلومات وللتواصل مع شركاء المعاهدة والذي يتيح لجميع العاملين المعنيين بعملية تبادل المعلومات إمكانية الوصول إلى أي معلومات واردة إلى مكتب تبادل المعلومات. يجب أن يكون لدى وحدة تبادل المعلومات الأدوات اللازمة والحصول على تدريب لتشفير المعلومات وفك تشفيرها كلما تم تبادل المعلومات إلكترونياً، ومن ثم حماية سرية المعلومات التي يتم تبادلها مع شركاء المعاهدة الآخرين وتعزيزها. نظراً لأن وحدة تبادل المعلومات تعمل بشكل أساسي مع الولايات القضائية الأجنبية، يُعد خط الهاتف الدولي والمؤتمرات التي تعقد عن بُعد، أو مرافق الاجتماعات الافتراضية نقاط قوة رئيسية تضمن فعاليتها.

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

الضريبية بأسرها، بغية توجيه عملية تعيين موظفي تبادل المعلومات (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (ب)).

ونظرًا لأهمية السرية فيما يخص عملية تبادل المعلومات، يجب أن يخضع الموظفون الذين سيعملون في وحدة تبادل المعلومات للتدقيق فيما يتعلق بوظائفهم السابقة للتأكد من عدم ضلوعهم في أي خرق للسرية في الماضي. كما يجب أيضًا إجراء مقابلات معهم لتقييم مستوى فهمهم للمخاطر المرتبطة بالعمل في وحدة تبادل المعلومات، بما في ذلك السرية، واستعدادهم للتكيف مع هذه البيئة.

بعد تحديد الموظفين ذوي الكفاءات ذات الصلة والحاكمين بالعمل في الوحدة، يجب توفير تدريب متخصص على عملية تبادل المعلومات لتزويد مسؤولي تبادل المعلومات بمجموعات المهارات اللازمة. وسيضمن ذلك اضطلاع الموظفين المناسبين بمسائل تبادل المعلومات نيابة عن السلطة المختصة.

من الأهمية بمكان أيضًا أن يتمكن الموظفون المكلفون بتشغيل وظيفة تبادل المعلومات من الحصول على متطلبات المعلومات حسب أدوارهم الوظيفية ومن ثم التعامل مع طلبات المعلومات بكفاءة. لذلك، من الضروري أن يتمكن الموظفون المنوط بهم إدارة الوحدة من الوصول إلى الموارد مثل قاعدة بيانات الممولين، وأي سجلات عامة عبر الإنترنت، والمواقع التجارية ذات الصلة وأدلة الهاتف الدولي الإلكترونية وغيرها.

يتضمن الملحق رقم (هـ) تحليلًا لتجربة بعض الولايات القضائية من حيث عدد الطلبات في فترة معينة، وموقع وحدة تبادل المعلومات في الولاية القضائية، والموارد ذات الصلة المخصصة لوحدة تبادل المعلومات.

يجب تحديد استراتيجيات العمل ومؤشرات الأداء لمتابعة مهام تبادل المعلومات في بداية كل سنة مالية.

ويجب أن تتماشى هذه التدابير السنوية مع المبادئ التوجيهية كما هو موثق في دليل تبادل المعلومات ويجب تسجيلها كجزء من اعتبارات الأداء السنوية ذات الأهداف للموظفين الذين يديرون عملية تبادل المعلومات. قد تتعلق الأهداف المنوط بفريق تبادل المعلومات بتحقيقها بما يلي:

- التدريب والمشاركة مع أصحاب المصلحة فيما يخص الجوانب المتعلقة بتبادل المعلومات.
- عدد الطلبات والردود المرسلة ووقت الرد.
- إدخال تحسينات على العملية.
- جودة الطلبات والردود المرسلة إلى شركاء المعاهدة.
- أثر عملية تبادل المعلومات على الأداء الرئيسي للإدارة الضريبية (مثل الامتثال الطوعي، وعمليات التدقيق والتحقيقات، والإيرادات الإضافية).

الموارد المالية

من الضروري أن يكون لدى وحدة تبادل المعلومات موارد مالية كافية لتغطية التكاليف المختلفة التي تنطوي عليها إدارة عملية تبادل المعلومات. يجب أن تتيح الموارد المالية، على وجه الخصوص، ما يلي:

- إنشاء قاعدة بيانات لعملية تبادل المعلومات عند الاقتضاء والحفاظ عليها.
- جمع المعلومات وتكاليف التقاضي حسب الاقتضاء.
- تكاليف توفير خدمات البريد والهاتف والإنترنت.
- الوصول إلى المواقع الإلكترونية التجارية التي قد تكون ذات صلة.
- خدمات الترجمة، إذا تعذر أداء وظيفة الترجمة داخل وحدة تبادل المعلومات.
- التدريب على عملية تبادل المعلومات والمهارات الأخرى ذات الصلة.
- السفر لحضور الاجتماعات مع النظراء والفعاليات الإقليمية أو الدولية.
- موارد تكنولوجيا المعلومات.
- رسوم الاشتراك السنوي في الهيئات الضريبية الإقليمية والدولية ومبادرات الشفافية وتبادل المعلومات.

لذلك يجب أن تضمن الإدارة العليا للإدارة الضريبية توفير ميزانية محددة لعملية تبادل المعلومات. ويتعين على وحدة تبادل المعلومات المتابعة المستمرة للطلبات التي يتم إرسالها وتلك الواردة إلى الولاية القضائية بما يتماشى مع احتياجات مسؤولي الامتثال في إدارة الضرائب بحيث عندما يزداد حجم طلبات تبادل المعلومات، يتم طلب تمويل إضافي ويتم توفيره لتلبية جميع الطلبات بشكل مناسب في وحدة تبادل المعلومات.

الموارد البشرية

يجب أن يكون لدى وحدة تبادل المعلومات موارد بشرية كافية حتى يمكن وضع برنامج فعال لعملية التبادل. وكما أوضحنا آنفًا، تُعد عملية تبادل المعلومات وظيفة من وظائف الدعم ومهمة وظيفية في آن واحد. ومن ثم، تؤدي الموارد البشرية المخصصة المنوط بها عملية تبادل المعلومات دورًا جوهريًا فيما يخص أهمية عملية التبادل.

لذلك يجب على الإدارة الضريبية إيلاء عناية فائقة بتعيين الموظفين ذوي الصفات والمهارات ذات الصلة بصفاتهم السلطة المختصة المفوضة، وكذلك بتعيين الموظفين الذين سيتولون مسؤولية شؤون تبادل المعلومات بصفة يومية. يمكن إدراج الكفاءات المحددة لوحدة تبادل المعلومات بحيث تصبح جزءًا لا يتجزأ من وثيقة إطار كفاءات الإدارة

إنشاء وظيفة تبادل المعلومات

يجب بعد ذلك قياس الأهداف المحددة التي سيتم الاضطلاع بها للسنة المالية، وذلك مقارنة بالأداء الفعلي لتحديد التقدم الذي يحرزه موظفو تبادل المعلومات في نهايتها من خلال عمليات استعراض الأداء. ويتعين إجراء عمليات استعراض الأداء لموظفي تبادل المعلومات على أساس سنوي ونصف سنوي.

وقد ترشد نتائج استعراض الأداء، الإدارة العليا بشأن عبء العمل داخل وحدة تبادل المعلومات فيما يتعلق بالطلبات الواردة ومعالجتها ومن ثم توجيه تخصيص العدد المناسب من الموظفين للوحدة.

٢. إدارة وظيفة تبادل المعلومات

على غرار كل وظيفة تؤديها الإدارة الضريبية، يجب أن تُدار عملية تبادل المعلومات إدارة سليمة بصفة يومية لضمان أن تضفي قيمة إلى المهمة الرئيسية للإدارة الضريبية، ألا وهي تعبئة الإيرادات الضريبية بتطبيق القوانين الضريبية بفاعلية وإنفاذها.

تتطلب إدارة أعمال تبادل المعلومات ما يلي: (١) متابعة السجلات وتتبعها وحفظها، (٢) جمع المعلومات، (٣) التعامل مع المأموريات وأصحاب المصلحة الآخرين، (٤) ضمان السرية و (٥) إقامة اتصالات جيدة. كما أنه من الضروري أيضاً (٥) بناء قدرة الوحدة باستمرار (٦) لضمان مواصلة تصريف الأعمال في سياق الأزمة.

متابعة أنشطة وحدة تبادل المعلومات

إن وجود نظام فعال لتبادل المعلومات يتطلب تسجيل أنشطة عملية التبادل وتتبعها بشكل ملائم. كما يجب أيضاً قياس أداء الوحدة ككل من خلال تقارير التقييم والإحصاءات.

تتبع وحفظ السجلات

يجب على الوحدة متابعة أنشطة تبادل المعلومات عن كثب للأسباب الرئيسية التالية:

- ينبغي معالجة الطلبات الواردة والرد عليها في الوقت المناسب. وبموجب معيار تبادل المعلومات عند الطلب، يجب الرد على الطلبات في غضون ٩٠ يوماً من الاستلام، بعدها يجب أن تُطلع الولايات القضائية الموجه إليها طلب المعلومات، السلطة المختصة التابعة للولاية القضائية التي تطلب المعلومات على حالة الطلب. لذلك، فإن المتابعة أمر بالغ الأهمية لإدارة الجداول الزمنية بكفاءة وتلبية توقعات تبادل المعلومات عند الطلب.
- ينبغي أن تتولى وحدة تبادل المعلومات معالجة الطلبات الصادرة في الوقت المناسب كما تحتاج إلى متابعة معالجتها والرد على أي طلبات بتقديم إيضاحات ترسلها الولايات القضائية الموجه إليها طلب المعلومات.
- يجب أن تضمن العمليات التي تؤديها وحدة تبادل المعلومات أن أي طلب صادر تتوافر فيه متطلبات معيار تبادل المعلومات عند الطلب.

١٣. كقاعدة عامة، في حال كانت المعلومات المطلوبة متوافرة لدى الإدارة الضريبية أو الوكالة الحكومية بالفعل، فيجب تقديم الرد في غضون ٩٠ يوماً. وإلا، تعين تقديم المعلومات في غضون ستة أشهر من استلام الطلب. قد تؤدي ظروف معينة إلى الرد على الطلب بعد هذا الجدول الزمني (على سبيل المثال أن يكون حجم المعلومات المراد جمعها مهماً، أو كان الطلب ذو طبيعة معقدة). يجب أن تنظر الولاية القضائية الموجه إليها طلب المعلومات أيضاً في تقديم ردود جزئية لحين إعداد رد كامل.

إدارة وظيفة تبادل المعلومات

تُعد متابعة أنشطة تبادل المعلومات وتتبعها أمرًا بالغ الأهمية لضمان السرية ودعم التحقيقات في حالة الإفصاح غير القانوني عن المعلومات.

يمكن متابعة أنشطة التبادل إما يدويًا أو إلكترونيًا. فإذا كانت المتابعة يدوية، يجب إعداد سجل ورقي و/أو جدول بيانات إكسيل تُدرج فيه جميع حالات تبادل المعلومات مشفوعة بمعلومات التعريف والحالة. وإذا كانت المتابعة إلكترونية، فيمكن إنشاء برنامج لتتبع نشاط تبادل المعلومات بطريقة أكثر آلية، بما في ذلك الإنشاء التلقائي لتقارير الحالة والخطابات وعمليات تحديث الحالة. ولدى إنشاء وظيفة تبادل المعلومات، فإنها تبدأ عادةً بالمتابعة اليدوية لنشاطها. ومع اكتسابها للخبرة والمعرفة باحتياجاتها الخاصة، يمكن النظر في الانتقال إلى نظام التتبع الآلي لعملية تبادل المعلومات، والذي يُوصى به عندما يكون حجم تبادل المعلومات الصادرة والواردة التي تتم معالجتها شهريًا عن طريق وحدة تبادل المعلومات ضخمًا.

بعض المعلومات التي يجب أن يتضمنها سجل أو نظام تتبع عملية تبادل المعلومات كالآتي:

- الأرقام المرجعية لكلا الولايتين القضائيتين من أجل تبادل المعلومات.
- وضع الحالة (مفتوحة / مغلقة / أعيد فتحها) .
- الموعد المقرر للرد.
- بيانات هوية كل شخص أو كيان بما في ذلك الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد ورقم تعريف الممول.
- تواريخ إرسال الطلبات واستلامها.
- تواريخ أي مراسلات لاحقة مع الولاية القضائية الأخرى (مثل طلب الإيضاحات) .
- اسم الولاية القضائية الأخرى.
- بيانات جهة الاتصال في الولاية القضائية الأخرى (الاسم ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني).
- موظف تبادل المعلومات المكلف بتبادل المعلومات.
- موجز المعلومات المطلوبة.
- الإجراءات المتبعة.
- تاريخ آخر إجراء.
- الإجراءات الواجب اتخاذها.
- تذكير بالإجراء التالي الواجب اتخاذه.
- موجز المعلومات المقدمة.
- تاريخ إصدار / استلام الرد النهائي.

يرتبط نظام تتبع عملية تبادل المعلومات عادةً بالإجراءات والمواعيد النهائية المنصوص عليها في دليل تبادل المعلومات^{١٤} لكل من الطلبات الصادرة والواردة. ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات الخطوات التالية:

- تلقي طلب من سلطة مختصة أجنبية أو مسودة طلب من مأمورية ضرائب محلية.
- التحقق من جودة الطلب (طلب صادر) أو صحته (طلب وارد).
- الاتصال بمأمورية الضرائب ومصادر المعلومات الأخرى، بما في ذلك الوكالات أو السلطات الحكومية والأطراف الثالثة.
- إرسال المعلومات التي تم جمعها أو تلقيها من السلطات المختصة الأجنبية.
- متابعة الرد في الوقت المناسب/جمع المعلومات.
- حفظ السجلات.

في الوضع المثالي، يجب أن يكون لكل وحدة تبادل معلومات مسؤول مُخصص يتولى استلام/إرسال الطلبات بما يضمن إجراء اتصالات موثوقة داخليًا/خارجيًا بالإضافة إلى تتبع الاتصال أثناء الإرسال.

لهذا السبب، يعد وجود نظام فعال لتتبع عملية تبادل المعلومات أمرًا حيويًا لعمليات التبادل لأنه يساعد في متابعة التقدم المحرز في التعامل مع حالات محددة وقياس أداء وحدة تبادل المعلومات من خلال تقارير دورية و / أو تقارير خاصة بكل حالة.

قياس الأداء

توثق سجلات تبادل المعلومات نشاط الوحدة وتُعد دليلًا على معالجة الطلبات وخط الأساس لقياس الأداء. يجب أن يتيح نظام تتبع تبادل المعلومات إعداد الإحصاءات بشكل دوري عن حالة الطلبات الواردة والصادرة وعملية التبادل الطوعي للمعلومات سواء الصادرة أو الواردة، وتسهيل إعداد تقارير موجزة للمديرين أو إدارات التدقيق الداخلية.

١٤. من أمثلة أدلة تبادل المعلومات عند الطلب Global Forum EOI Working Manual متاح على الموقع الإلكتروني:

www.oecd.org/tax/transparency/documents/EOI-manual.pdf و the ATAF Practical Guide on EOI for Developing Countries متاح على الموقع الإلكتروني:

https://irp-cdn.multiscreensite.com/a521d626/files/uploaded/A_Practical_Guide_ENG_web_version.pdf

OECD Manual on the implementation of exchange of information provisions for tax purposes

متاح على الموقع الإلكتروني

www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/36647823.pdf

إدارة وظيفة تبادل المعلومات

تفيد تقارير الإحصاءات والتقييم التي تعد بصورة دورية، مدير وحدة تبادل المعلومات والإدارة العليا للإدارة الضريبية في قياس أداء أنشطة تبادل المعلومات. وهو ما يشمل - على سبيل المثال لا الحصر - مدى قدرة مأموريات الضرائب المحلية على الاستجابة، واكتمال المعلومات التي تم جمعها، والتقييد بمواعيد الطلبات والردود المرسله إلى السلطات الأجنبية المختصة وجودتها. وتفيد هذه المؤشرات في تحسين عمليات وظيفة تبادل المعلومات ومواءمة عمل الوحدة مع متطلبات المعيار الدولي. كما أنها ضرورية لتوثيق فعالية برنامج تبادل المعلومات وكفاية الموارد المخصصة للوحدة، و إعلام الإدارة العليا وصناع القرار بشأنها في نهاية المطاف.

جمع المعلومات

تؤدي عملية جمع المعلومات دورًا جوهريًا في التبادل الفعال للمعلومات؛ فهي الخطوة التي تجري فيها السلطة المختصة التابعة للولاية القضائية، عن طريق وحدة تبادل المعلومات، عمليات البحث عن المعلومات التي تطلبها السلطة المختصة الأجنبية. ولكي يتسنى للوحدة أداء وظيفتها، يجب أن تتمتع بإمكانية الوصول إلى جميع المعلومات المتاحة. بيد أن الدور الذي تؤديه الوحدة في عملية جمع المعلومات، يختلف من ولاية قضائية إلى أخرى حسب النموذج المختار لجمع المعلومات. وفي الواقع، يمكن لوحدة تبادل المعلومات الوصول المباشر و / أو غير المباشر إلى هذه المعلومات. وفيما يلي استعراض للنماذج الرئيسية الثلاثة التي تستخدمها الولايات القضائية على التوالي.

النموذج الذي لا تقوم فيه وحدة تبادل المعلومات بأى وظيفة لجمع المعلومات

في إطار هذا النموذج، تقوم الوحدة بتنفيذ جميع وظائف تبادل المعلومات باستثناء جمع المعلومات (يرجى الرجوع إلى المربع رقم (٦)). تسجل وحدة تبادل المعلومات الطلبات الواردة، وتفحص صحتها واكتمالها وتعيد توجيهها إلى مأموريات الضرائب المحلية ذات الصلة أو الوظائف الأخرى للإدارة الضريبية مثل التحقيقات والتدقيق التي ستجمع المعلومات المطلوبة.

وحسب نوع النظام المستخدم لتتبع حالات تبادل المعلومات يجب إعداد الإحصاءات والتقارير إما يدويًا أو آليًا. يمكن أن تتضمن هذه التقارير الموجزة إحصاءات تتعلق بما يلي:

- عدد الطلبات التي تم تلقيها/إرسالها وطلبات التبادل الطوعي التي يتم تلقيها/إرسالها إجمالاً وحسب الولاية القضائية.
- عدد ونسبة الطلبات التي يتم الإفادة باستلامها ضمن الأطر الزمنية المحددة.
- عدد الطلبات التي تم إغلاق ملفاتهما خلال سنة معينة ومتوسط عمر هذه الطلبات.
- عدد الطلبات التي لا تزال مفتوحة ومتوسط عمر هذه الطلبات.
- عدد الطلبات لكل نوع من المعلومات المطلوبة (المعلومات المصرفية، ومعلومات الملكية القانونية وملكية المالك الحقيقي، ومعلومات التسعير التحويلي وما إلى ذلك).
- نسبة الطلبات المرفوضة.
- قيمة الإيرادات الضريبية الإضافية المتحصلة خلال السنة المالية بناءً على المعلومات المتبادلة.

في الولايات القضائية التي تتحمل فيها وحدة تبادل المعلومات المسؤولية أيضًا عن إرسال بيانات تبادل المعلومات أوتوماتيكيًا واستقبالها، يجب أن يشمل الإحصاء هذا النوع المحدد من المعلومات. وحتى فيما يخص الولاية القضائية التي لا يندرج فيها التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات ضمن نطاق اختصاص الوحدة، فقد تشارك في عملية المتابعة بعد استلام بيانات التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. على سبيل المثال، قد تكون وحدة تبادل المعلومات مسؤولة عن إبداء الملاحظات لشركاء عملية التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات أو طلب إيضاحات بشأن الأخطاء المذكورة في البيانات المتبادلة، أو تقديمها.

من الجوانب المهمة لقياس الأداء، تقييم الإيرادات الإضافية المتحصلة من عملية تبادل المعلومات. وتساعد عملية تبادل المعلومات الإدارة الضريبية في تطبيق قوانين الضرائب وإنفاذها، كما تفيد في حماية الوعاء الضريبي بالتصدي للتهرب الضريبي عبر الحدود وتأمين الإيرادات المحلية في نهاية المطاف.

لذلك فإن صلة عملية تبادل المعلومات لا تعتمد على المساعدة المقدمة للشركاء في المعاهدة فحسب، ولكن على فعاليتها في زيادة الإيرادات الإضافية كذلك. ويقع على عاتق وحدة تبادل المعلومات، وضع مجموعة الأدوات المناسبة لقياس أثر عملية التبادل على تعبئة الإيرادات المحلية. ويمكن القيام بذلك عن طريق إعداد نموذج يعينه المسؤولون أو المأموريات التابعة للإدارة الضريبية التي تتلقى معلومات من ولايات قضائية أجنبية بشكل منظم. يحتوي الملحق رقم (ج) على مثال على نموذج تقييم الأثر.



المربع رقم (٦): مثال على وحدة تبادل معلومات لا تؤدي وظيفة جمع المعلومات: الهند

كما تخول إدارات التحقيق المحلية صلاحية طلب جميع أنواع المعلومات (الملكية القانونية وملكية المالك الحقيقي أو المعلومات المحاسبية أو المصرفية أو أي معلومات أخرى ذات صلة) من أي شخص في الهند (ضمن حدود اختصاصها المكاني)، بما في ذلك الحصول على المعلومات من أولئك الذين يحتفظون بالمعلومات لأغراض مكافحة عمليات غسل الأموال.

عادةً ما تستخدم إدارات التحقيق المحلية الصلاحيات لاستدعاء الشخص المسؤول أو صاحب المعلومات وتسجيل شهادة مشفوعة بيمين، عند الاقتضاء، للحصول على جميع المعلومات/المستندات/الأدلة ذات الصلة بالطريقة التي يريدها الشريك مقدم طلب المعلومات والرد بشكل كامل على طلب الحصول على المعلومات قيد التنفيذ.

ترسل إدارات التحقيق المحلية المعلومات التي تم جمعها بهذه الطريقة إلى وحدة تبادل المعلومات، في غضون الإطار الزمني المحدد (عادة في غضون أقل من شهر). يلي ذلك قيام وحدة تبادل المعلومات بالتحقق من استيفاء المعلومات التي تم جمعها (من إدارات تحقيق متعددة في بعض الحالات) وجودتها وتصدر بيانات توجيهية أخرى إلى إدارات التحقيق المحلية في الحالات الاستثنائية التي يتعين فيها اتخاذ أي تدابير إضافية للرد بشكل كامل على طلب شريك الاتفاقية.

ولدى اقتناع الوحدة أنه قد تم الحصول على جميع المعلومات التي يطلبها الشريك وأنها ذات نوعية جيدة و/أو أنها معدة بالطريقة والشكل المحددين اللذين يطلبهما الشريك، ترسل الوحدة الرد الشامل بعد ذلك إلى الولاية القضائية الشريكة مهوِّراً بختم السلطة الهندية المختصة وبموجب سلطتها.

في الهند، تقع وحدة تبادل المعلومات في المجلس المركزي للضرائب المباشرة (CBDT)، بنودلهي (الهيئة العليا لإدارة الضرائب والسياسات الضريبية في الهند)، ويرأسها الأمناء المشتركين الأول والثاني للشؤون الخارجية وقسم البحوث الضريبية التابع للمجلس. يمثل الأمين المشترك الأول السلطة المختصة لتبادل المعلومات مع جميع شركاء الهند في أوروبا وأمريكا الشمالية بينما يمثل السكرتير المشترك الثاني السلطة المختصة لتبادل المعلومات مع جميع شركاء الهند في بقية أنحاء العالم.

تتلقى وحدة تبادل المعلومات الطلبات الواردة من الشركاء وتتحقق من صلتها بالحالة ومن اكتمال الطلب من حيث ذكر جميع المعلومات الأساسية ذات الصلة قبل إرسال خطاب إلى وحدة (وحدات) التحقيق المحلية المعنية وإبراز المعلومات التي سيتم الحصول عليها.

في بعض الأحيان ترسل وحدة تبادل المعلومات الخطابات إلى إدارات تحقيق متعددة منتشرة في جميع أنحاء البلاد و / أو إلى الإدارة العامة للنظم (السلطة المركزية المسؤولة عن قاعدة بيانات الإدارة الضريبية) حسب الانتشار القضائي لأصحاب المعلومات أو الممولين المعنيين، أو بناءً على تحديد الطريقة المثلى للحصول على المعلومات التي يطلبها الشريك.

وتخول إدارات التحقيق المحلية التي تتلقى الخطاب من وحدة تبادل المعلومات صلاحية اكتشاف المعلومات وطلب إتاحتها دون تعليق أي إجراءات ضريبية يخضع لها الدخل المحلي للممول قيد التحقيق أو لصاحب المعلومات، وإذا لزم الأمر يجوز أن تجري عمليات تفتيش ومصادرة لتتمكن من جمع المعلومات المطلوبة في طلب تبادل المعلومات.

المصدر: India's EOIR peer review report, 2017، (الجزء الثانية) متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-tax-purposes-India-2017-second-round_9789264283756-en

النموذج الذي لا تجمع فيه وحدة تبادل المعلومات سوى المعلومات المتاحة مباشرة في نظم إدارة الضرائب (وقواعد البيانات الحكومية الأخرى)

يخول هذا النموذج وحدة تبادل المعلومات صلاحيات الوصول المباشر وغير المباشر (يرجى الرجوع إلى المربع رقم (٧)):

- يمكن لوحدة تبادل المعلومات الوصول إلى أي معلومات يُحتفظ بها في قواعد بيانات إدارة الضرائب مباشرة.
- حسب الولاية القضائية، تتاح لوحدة تبادل المعلومات إمكانية الوصول المباشر أو غير المباشر للمعلومات الموجودة في قواعد

يُعاد إرسال المعلومات مجدداً إلى وحدة تبادل المعلومات لتعيد بدورها توجيهها إلى شريك عملية التبادل.

يرتبط نجاح نموذج الوصول غير المباشر إلى المعلومات ارتباطاً وثيقاً بمدى سرعة نقل المعلومات المطلوبة إلى وحدة تبادل المعلومات.

وهو ينطوي على متابعة حثيثة لأنشطة التبادل والتزام من جانب المأموريات أو الوظائف المطلوب منها جمع المعلومات. وعند تنفيذ مثل هذا النموذج يجب على الولاية القضائية أيضاً الانتباه إلى متطلبات السرية عند وضع الإجراءات.



**المربع رقم (٧): مثال لوحدة تبادل
معلومات تتمتع بصلاحيات جمع
المعلومات تقتصر على ما هو متوافر
داخل إدارة الضرائب (وقواعد البيانات
الحكومية الأخرى): فرنسا**

يتم استلام طلبات تبادل المعلومات التي تقدم إلى فرنسا إما عن طريق وحدة تبادل المعلومات، وهي مكتب الإجراءات الدولية والشفافية الضريبية التابع لإدارة الثبوتية القانونية والتدقيق الضريبي التابعة لإدارة المالية العامة (DGFiP- إدارة الضرائب) أو السلطات المختصة المفوضة الأخرى (ملحق ضريبي في بلد أجنبي أو مأمورية ضرائب محلية (بالنسبة للولايات القضائية المجاورة التي تطبق اتفاق سلطة مختصة عبر الحدود سارياً مع فرنسا). عندما تتلقى وحدة تبادل المعلومات طلبات من شركاء فرنسا، تبحث السلطة المختصة أولاً عن المعلومات في قواعد البيانات التي يمكنها الوصول إليها مباشرة. ويمكن أن تكون تلك القواعد هي قواعد بيانات وكالات أو سلطات حكومية أو قواعد بيانات محفوظة داخلياً بإدارة الضرائب. على سبيل المثال، تتمتع وحدة تبادل المعلومات بإمكانية الوصول المباشر إلى موقع Infogreffe الذي يحتوي على قوائم بجميع المعلومات التي يحتفظ بها السجل التجاري وسجل الشركات في فرنسا، بما في ذلك معلومات الملكية القانونية وملكية المالك الحقيقي الخاصة بالشركات. كما تتمتع بحق الوصول المباشر إلى الصناديق الاستئمانية والسجل الخاص بها الذي تحتفظ به إدارة الضرائب. يُحتفظ في هذين السجلين بمعلومات الملكية وملكية المالك الحقيقي فيما يتعلق بالترتيبات القانونية في فرنسا.

عندما يتعذر الرد على طلب تبادل المعلومات الذي يتم استلامه، باستخدام قواعد البيانات الداخلية للإدارة الضريبية أو غيرها من قواعد البيانات الحكومية الأخرى، أي أن المعلومات المطلوبة تحتفظ بها أطراف ثالثة أخرى أو الممولين، تعتمد السلطة المختصة عادة على مأموريات الضرائب المحلية لجمع المعلومات.

المصدر: France's EOIR peer review report، 2018، (الجولة الثانية) متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-tax-purposes-France-2018-second-round_9789264291058-en

الوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى أو أصحاب المعلومات الآخرين للمشاركة في إتاحة المعلومات. وتعتمد فعالية عملية تبادل المعلومات على الحصول على المعلومات اللازمة للرد على الطلب. لهذا يجب أن يكون هناك تواصل مباشر مع الإدارات الأخرى بإدارة الضرائب والوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى حتى يتبين التعاون الرد على الطلبات في الموعد المحدد.

بيانات الوكالات الحكومية أو السلطات الأخرى (على سبيل المثال، يمكن لوحدة تبادل المعلومات أن تطلب من وكالة حكومية أخرى أو هيئة عامة توفير المعلومات المطلوبة).

• فيما يخص أي نوع آخر من المعلومات، بما في ذلك المعلومات الواردة في ملفات الممولين التي تحتفظ بها المأموريات المحلية أو معلومات الطرف الثالث، يجب على وحدة تبادل المعلومات الاتصال بالمأموريات ذات الصلة أو بالوظائف الأخرى للإدارة الضريبية مثل إدارات التحقيقات والتدقيق. ستقوم هذه المأموريات بجمع المعلومات وإعادة توجيهها إلى وحدة تبادل المعلومات.

على غرار النموذج الأول، لا تحتاج وحدة تبادل المعلومات إلى موارد بشرية وكفاءات محددة لأغراض جمع المعلومات من أطراف ثالثة أو من الممولين. وينبغي أيضاً مراعاة متطلبات السرية، فضلاً عن الاتصال والتعاون مع المأموريات المحلية والوظائف الأخرى للإدارة الضريبية في عملية جمع المعلومات.

**النموذج الذي تجمع فيه وحدة تبادل المعلومات جميع
المعلومات، بما في ذلك المعلومات غير المتوافرة في نظم
إدارة الضرائب مباشرة**

يمنح هذا النموذج لوحدة تبادل المعلومات صلاحيات واسعة لجمع المعلومات، تضاهي صلاحيات مكاتب التدقيق والتحقيقات (يرجى الرجوع إلى المربع (٨))، ومن ثم تستطيع الوحدة الوصول إلى جميع نظم إدارة الضرائب، والوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى. وهي مخولة ممارسة جميع صلاحيات الوصول إلى المعلومات التي تتمتع بها إدارة الضرائب للحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى والممولين والأطراف الثالثة مثل المؤسسات المالية.

تتمثل نتائج هذا النموذج في تحكم وحدة تبادل المعلومات في عملية جمع المعلومات برمتها، وهو الأمر الذي يختصر وقت التعامل مع الطلبات. بيد أن هذا النموذج يقتضي الاستعانة بالمزيد من الموظفين ذوي المهارات المناسبة في وحدة تبادل المعلومات، كما يعني أيضاً أن مسؤولي تبادل المعلومات يستطيعون ممارسة صلاحيات الوصول التي يتمتعون بها، في الموقع بسهولة.

**التعاملات بين وحدة تبادل المعلومات و (الإدارات الأخرى
التابعة لـ) إدارة الضرائب والوكالات أو السلطات
الحكومية الأخرى**

تقوم وحدة تبادل المعلومات بمعالجة الطلبات الواردة والصادرة. وتُسند هذه الطلبات لموظف تبادل المعلومات المسؤول عن البحث عن المعلومات المطلوبة والحصول عليها ومقارنتها، حسب الاقتضاء.

إذا لم تكن المعلومات متاحة في النظم الداخلية للوحدة، فقد يكون من الضروري الاستعانة بالمأموريات الأخرى داخل إدارة الضرائب أو

تبادل المعلومات تفصيليًا الوكالات أو السلطات الحكومية المعنية. يتضمن الملحق رقم (د) أمثلة على مذكرات التفاهم.

فإذا لم تكن هناك مذكرة تفاهم محددة، يجب أن تكون وحدة تبادل المعلومات قد وضعت إجراءات للاتصال بالوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى. يمكن الاتصال بتلك الوكالات والسلطات الحكومية عن طريق خطاب موحد صادر من مدير وحدة تبادل المعلومات أو من السلطة المختصة. سوف يضيف الخطاب الطابع الرسمي على طلب المساعدة في الحصول على المعلومات المطلوبة، وتحديد موعد نهائي لتقديمها. يجب ذكر الأساس القانوني لتبادل المعلومات وعدم الإفصاح إلا عن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة في هذا الخطاب (أي عادةً ما يُذكر الأساس القانوني، إلى جانب تحديد الشخص المعني والأسئلة).

التعاون مع المأموريات الأخرى التابعة لإدارة الضرائب

يجب أن يكون هناك إطار تعاون فعال بين وحدة تبادل المعلومات والمأموريات الأخرى التابعة لإدارة الضرائب. وهو ما يشمل بشكل أساسي جمع المعلومات لتلبية الطلبات الواردة التي يتم تلقيها من ولايات قضائية أجنبية والطلبات الصادرة من المأموريات المحلية.

بأي حال من الأحوال، من الأهمية بمكان وجود آليات اتصال مبسطة للتواصل مع المأموريات المعنية والتعامل معها. على سبيل المثال، قد يكون النظام الذي تتم فيه جميع الاتصالات بين وحدة تبادل المعلومات والمأموريات الأخرى من خلال خطابات رسمية موقعة من رئيس إدارة الضرائب، أكثر تشجيعًا على المشاركة بالنسبة للمسؤولين المعنيين. ومع ذلك، فإن عدم مرونة مثل هذا النظام قد تؤدي إلى التأخير وعدم التعامل مع حالات تبادل المعلومات بكفاءة. يجب أن يكون مسؤولو تبادل المعلومات، سواء بصفقتهم سلطة مختصة مفوضة أم لا، هم الواجهة المباشرة بين وحدة تبادل المعلومات والمأموريات لأغراض تبادل المعلومات. ويجب أن تكون الشبكات الداخلية والبريد الإلكتروني والهاتف هي قنوات الاتصال المفضلة. وتتمثل إحدى طرق تسهيل الاتصال بين وحدة تبادل المعلومات والمأموريات الضريبية الأخرى في تعيين جهات اتصال تكون معنية بتبادل المعلومات في المأموريات المحلية وإجراء مشاورات منتظمة معها.



المربع رقم (٨): مثال على وحدة تبادل المعلومات ذات صلاحيات واسعة في جمع المعلومات: الكاميرون

في الكاميرون، وحدة تبادل المعلومات (وحدة تبادل المعلومات الدولية (UEIR) هي جزء من قسم التشريع والعلاقات الضريبية الدولية التابع للإدارة العامة للضرائب (إدارة الضرائب). ويقع على عاتق الوحدة إدارة أنشطة تبادل المعلومات بوجه عام، بما في ذلك جمع المعلومات للرد على الطلبات الواردة. تتمتع وحدة تبادل المعلومات الدولية بإمكانية وصول غير محدودة إلى قواعد البيانات الداخلية للإدارة الضريبية، وإلى الملفات الضريبية للممولين. ويشمل ذلك الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الإدارات المركزية (مثل قسم التحقيقات والبرمجة ومتابعة عمليات التدقيق الضريبي وقسم كبار الممولين) والإدارات اللامركزية (مثل مراكز ضرائب الشركات المتوسطة والمراكز الضريبية بالأقسام) التابعة للإدارة الضريبية. تجيز الأحكام المحددة في قانون الضرائب العام لموظفي وحدة تبادل المعلومات الدولية ممارسة "الحق في الحصول على المعلومات" الذي يمثل الصلاحية الرئيسية لجمع المعلومات التي تتمتع بها الإدارة الضريبية للحصول على معلومات الطرف الثالث. على سبيل المثال، تمارس وحدة تبادل المعلومات الدولية بشكل مباشر الحق في الحصول على المعلومات بغية جمع المعلومات المصرفية أو المحاسبية.

إذا لم تكن المعلومات المطلوبة متاحة بشكل مباشر في نظم الإدارة الضريبية ولكن تحتفظ بها إحدى مأموريات الضرائب المحلية، ترسل وحدة تبادل المعلومات الدولية خطابًا إلى المأمورية المحلية تحدد فيه الموعد النهائي لتقديم المعلومات أو تكلف أحد الموظفين بمهمة التوجه إلى هناك وجمع المعلومات ميدانيًا.

المصدر: Cameroon's EOIR peer review report (2016) (الجولة الأولى)، متاح على:

http://www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-tax-purposes-peer-reviews-cameroon-2016_9789264258754-en

التعاون مع الوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى

يجب على الولايات القضائية النظر في وضع نظام لإبرام اتفاقات تعاون بين الوكالات أو السلطات الحكومية وإدارة الضرائب بشأن الوصول إلى المعلومات. على سبيل المثال، اعتبار مذكرة التفاهم اتفاق مبرم بين إدارة الضرائب و الوكالات أو السلطات الحكومية المختلفة لتوضيح طريقة الوصول إلى المعلومات ومبادئ وشروط إرسالها باستفاضة، إذا كان يجب تقديم الطلب بالتنسيق محدد بالإضافة إلى مواعيد الرد المتفق عليها. تضمن هذه الاتفاقات أنه حينما تحتاج الوحدة إلى المعلومات من إحدى الوكالات أو السلطات، فستوفرها الوكالة أو السلطة في الوقت المناسب. إذا كانت هناك مذكرات تفاهم محددة، يجب أن يوضح دليل



المربع رقم (٩): مثال على التعاون بين وحدة تبادل المعلومات ومأموريات الضرائب المحلية: تشيلي

من الممولين والأطراف الثالثة حسب الاختصاص المكاني لكل منها وتجمع وحدة تدقيق كبار الممولين المعلومات من كبار الممولين ويجمع مكتب الحالات الخاصة المعلومات من البنوك. يستعرض الكتاب الدوري الصادر عن دائرة الإيرادات الداخلية رقم ٢٠١٣/١٨ بتاريخ سبتمبر ٢٠١٣ (الكتاب الدوري الرسمي) عملية جمع المعلومات ومشاركة المسؤوليات في حالات تبادل المعلومات باستفاضة.

في تشيلي، مفوض دائرة الإيرادات الداخلية (SII) (الإدارة الضريبية) هو السلطة المختصة المفوضة المعنية بعملية تبادل المعلومات. وتؤدي إدارة التحليل الانتقائي للامتثال الضريبي (DASCT) دور وحدة تبادل المعلومات إلى جانب اضطلاعها بمهام أخرى. وعندما تتلقى طلبًا لتبادل المعلومات من شريك في معاهدة، تطلب إدارة التحليل من الإدارات الأخرى جمع المعلومات كل حسب اختصاصه. تجمع المأموريات الإقليمية المختصة المعلومات

المصدر: Chile's EDIR peer review report 2020 (الجولة الثانية) متاح على الموقع الإلكتروني:

http://www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-tax-purposes-Chile-2020-second-round_ec2b5c7b-en

المعايير الدولية

بموجب معايير تبادل المعلومات، تعامل المعلومات التي يتم تلقيها في إطار اتفاق لتبادل المعلومات، كمعلومات سرية. تحتوي أحكام السرية الضريبية الواردة في اتفاق تبادل المعلومات مبدئيًا على المبادئ الأساسية التالية:

- لا يجوز استخدام عملية تبادل المعلومات إلا لأغراض محددة.
- لا يجوز الإفصاح عن المعلومات المتبادلة إلا لبعض الأشخاص المحددين.
- تشمل السرية جميع الوثائق، والاتصالات والمعلومات الأساسية ذات الصلة المذكورة في الطلب، والمعلومات التي يتم تلقيها ردًا على طلب، والمراسلات الأخرى بين السلطات المختصة.
- تنطبق أحكام المعاهدة والقوانين المحلية على حد سواء لضمان السرية.

تقتضي أحكام السرية المنصوص عليها في اتفاقات تبادل المعلومات عدم استخدام المعلومات المتبادلة إلا في الإجراءات الضريبية. ومع ذلك، يمكن استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق عملية تبادل المعلومات في أغراض غير ضريبية شريطة استيفاء الشروط المنصوص عليها في اتفاق تبادل المعلومات المعمول به. على سبيل المثال، ينص تحديث عام ٢٠١٢ للمادة ٢٦ (٢) من الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على استخدام المعلومات في الأغراض غير الضريبية إذا كان ذلك مباحًا بموجب قوانين الدولتين، وأجازت السلطة المختصة في الدولة التي توفر المعلومات هذا الاستخدام.

يجب اتباع المبادئ التوجيهية للسرية في أي حالة تقتضي الاتصال بوحدة أخرى تابعة للإدارة الضريبية، أو وكالة أو سلطة حكومية أخرى لجمع المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، سوف تجعل الوحدة استخدام المعلومات قاصرًا على الأغراض المذكورة في هذا النموذج.

تم تناول التواصل بين وحدة تبادل المعلومات وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويين الوطني والدولي بمزيد من التفصيل في القسم الخاص بالاتصالات.

السرية

تحتل السرية بأهمية قصوى بالنسبة للإدارات الضريبية والممولين وتمثل حجر الزاوية في الأنظمة الضريبية؛ إذ يحتاج الممولون إلى الثقة في الالتزام بعدم الإفصاح عن المعلومات المالية التي عادة ما تكون حساسة، بشكل غير قانوني، سواء عن قصد أو دون قصد.

وتعد السرية أيضًا عنصرًا حاسمًا في عملية تبادل المعلومات، وبشكل أعم، في المساعدة الإدارية في المسائل الضريبية؛ إذ لن يثق المواطنون وحكوماتهم في عملية تبادل المعلومات إلا إذا أستخدمت المعلومات المتبادلة وأفصح عنها وفقًا لاتفاق لتبادل المعلومات تستند إليه عملية التبادل.

وعلى غرار السياق المحلي، هذه مسألة تتعلق بكل من الإطار القانوني والتنظيمي؛ حيث يجب وضع النظم والإجراءات التي تضمن احترام الإطار القانوني في الممارسة العملية وعدم الإفصاح عن المعلومات دون إذن. ويبرز التطوير الوارد أدناه بعض العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها عند إنشاء وحدة لتبادل المعلومات. ويتضمن المربع رقم (١٠) بعض المصادر الإضافية المفيدة لتلبية متطلبات السرية.

متطلبات السرية

إعادة توجيه المعلومات المحددة التي تحتاجها الولاية القضائية التي تتطلب المعلومات فحسب وألا يُعاد ببساطة إرسال المعلومات المجمعة.

اعتبارًا من عام ٢٠٢١، ستكون الولايات القضائية قادرة أيضًا على الاستفادة من "نظام النقل المشترك" (CTS) لتنفيذ عمليات تبادل المعلومات عند الطلب والتبادل الطوعي للمعلومات.

ونظام "النقل المشترك" هو عبارة عن نظام فائق الأمان استخدمته حوالي ١٠٠ ولاية قضائية لتبادل الملفات المشفرة بموجب معيار التبادل الأتوماتيكي للمعلومات، كما تم استخدامه أيضًا في تقرير كل دولة على حدة وفي تبادل الأحكام الضريبية.

ويعني توسيع نطاق نظام النقل ليشمل أشكال أخرى من تبادل المعلومات أن الولايات القضائية يمكن أن تعتمد على طريقة تبادل بسيطة وسريعة وأمنة، مما يساعد الولاية القضائية التي ترسل المعلومات على الوفاء بالتزامات السرية وحماية البيانات.

الأمان والتشفير

يجب نقل المعلومات بشكل آمن بغض النظر عن وسيلة النقل:

- يجب عدم إرسال بريد ورقي إلا عن طريق نظام تسجيل دولي تتوافر فيه خاصية تتبع البريد، لضمان عدم فقدان أي طلب أو رد على طلب.
- يُسلم البريد الذي يتم تلقيه من سلطة مختصة أجنبية مباشرة إلى وحدة تبادل المعلومات: يمكن ضمان ذلك بالإشارة إلى عنوان السلطة المختصة واسمها على وجه التحديد في قاعدة بيانات السلطات المختصة التي يحتفظ بها المنتدى العالمي (يرجى الرجوع إلى قاعدة بيانات السلطات المختصة الأمانة التي يحتفظ بها المنتدى العالمي)
- يجب تأمين النقل الإلكتروني بمستوى مناسب من التشفير، على سبيل المثال عن طريق برنامج (بي جي بي) أو (PGP) والذي يشير إلى "الخصوصية الجيدة الفائقة" وهو عبارة عن طريقة تُستخدم لتشفير رسائل البريد الإلكتروني بتشفير المفتاح العام والخاص، والتأكد من نقل البيانات ورسائل البريد الإلكتروني بشكل آمن.

- عدم إتاحة إمكانية الوصول إلى صندوق بريد السلطة المختصة المحمي بكلمة مرور، إلا للأشخاص المصرح لهم بتلقي المعلومات المتبادلة بموجب اتفاق تبادل المعلومات.

يجب وضع إطار قانوني وتنظيمي سليم لضمان السرية. ويجوز تطبيق كل من أحكام المعاهدة والقوانين المحلية في الوقت نفسه لحماية السرية. كما يجب أن يتضمن مثل هذا الإطار القانوني عقوبات صارمة على الإفصاح غير المصرح به عن المعلومات.

قد تكون هناك حاجة إلى مراجعة القوانين المحلية لضمان الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة ولا سيما ضمان ألا تقتضي القوانين المحلية أو تجيز الإفصاح عن المعلومات التي تم الحصول عليها بموجب اتفاق تبادل المعلومات، في ظل أحوال تتعارض مع ذلك الاتفاق.

بالإضافة إلى وضع هذا الإطار القانوني، يجب على الإدارات الضريبية ووحدات تبادل المعلومات اتباع النظم والإجراءات في الممارسة العملية بشكل فعال، بإرساء دعائم "ثقافة بذل العناية"، مع سياسات السرية وتدابيرها المدرجة في جميع عمليات الإدارة الضريبية.

ويجوز أن تتبع الإدارات الضريبية المختلفة نهج مختلفة لتحقيق المستوى المناسب المطلوب من حماية السرية بشكل مُجدٍ؛ إذ قد تختار بعض الإدارات توسيع نطاق تطبيق السياسات والممارسات الموضوعة للأغراض الضريبية المحلية لتشمل أغراض تبادل المعلومات لضمان السرية بينما قد تختار إدارات ضريبية أخرى وضع سياسات وممارسات محددة لحماية سرية المعلومات التي يتم تبادلها بموجب اتفاقات تبادل المعلومات.

وفي الحالتين، يجب مراعاة المبادئ والمتطلبات المشتركة. ولضمان التنفيذ السليم لمتطلبات السرية داخل الإدارة الضريبية، يجب أن تعتمد الإدارة العليا سياسة شاملة لتبادل المعلومات والحفاظ على السرية. ويجوز تعيين شخص لمراقبة تنفيذ هذه السياسة.

وتشمل سياسة سرية تبادل المعلومات نقل المعلومات والأمن والتشفير، وأختام السرية، والتخزين، ودخول المباني، وسياسات التخلص من معلومات السجلات الإلكترونية والورقية، ومنع عمليات الإفصاح غير المصرح به وإدارتها.

نقل المعلومات

قبل قبول طلب وإرسال معلومات في إطار الطلب الوارد، يجب تطبيق الإجراءات والعمليات لضمان الحفاظ على سرية المعلومات المرسل.

يتضمن ذلك تأكيد أن الشخص الذي طلب المعلومات مخول سلطة تقديم الطلب وتلقي المعلومات. كما يجب على الولاية القضائية التي تتلقى الطلب اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من صحة اسم السلطة المختصة وعنوانها قبل إرسال أي معلومات (يرجى الرجوع إلى تحديد وتبادل بيانات اتصال السلطة المختصة ووسائل الاتصال التي يُفضل استخدامها). يتحمل موظفو وحدة تبادل المعلومات مسؤولية ضمان

إدارة وظيفة تبادل المعلومات

يرافقهم أحد، أو ضرورة الحصول على تصاريح أمنية، أو استخدام نظم الدخول المشفرة للموظفين والمراقبة بالكاميرات.

يجب تقييد وصول الموظفين إلى المناطق التي توجد فيها معلومات حساسة. وأن يقتصر الوصول إلى كلمات المرور وتوليفات الأرقام والمفاتيح على المسؤولين العاملين في وحدة تبادل المعلومات. كما يجب مراعاة التدابير الأمن في حالة إعادة هيكلة وحدة تبادل المعلومات أو نقلها إلى موقع أو مبنى مختلف تابع للإدارة الضريبية.

التخلص من المعلومات

يجب أن تضع الإدارات الضريبية سياسات للتخلص من المعلومات السرية بأمان، سواء الوثائق الورقية أو الإلكترونية. ويجوز أن تختلف إجراءات التخلص من المعلومات باختلاف مستوى السرية ودرجة حساسية المستندات، وعادة ما ترتبط تلك الإجراءات بسياسة تصنيف المعلومات الخاصة بالإدارة الضريبية.

يتعين اتخاذ الخطوات المناسبة لإزالة المعلومات السرية عند التخلص من أجهزة الكمبيوتر وأجهزة تخزين المعلومات. ويمتنع على وحدة تبادل المعلومات توفير نسخ ورقية من المعلومات الواردة إلا في حالة الضرورة القصوى فحسب، على سبيل المثال عندما يجب إعادة توجيه المستندات إلى الإدارات الأخرى. يجب التخلص من أي نسخ ورقية بطريقة آمنة إذا لم تعد ضرورية (على سبيل المثال باستخدام آلة تمزيق الورق، أو صناديق حرق الأوراق، أو صناديق النفايات المغلقة). كما يُراعى تطبيق مستوى التأمين نفسه على النسخ الورقية على غرار المستندات الأصلية.

منع حالات الإفصاح غير المصرح به وإدارتها

يُعد منع حالات الإفصاح غير المصرح به وإدارتها من صميم سياسات الحفاظ على السرية. وفيما يخص جانب الوقاية، ينبغي تدريب الموظفين على الإبلاغ عن الانتهاكات الفعلية أو المحتملة للسرية. وتكون العقوبات الناجمة المفروضة في حالة الإفصاح غير المصرح به عن المعلومات السرية المتبادلة، واضحة وصارمة لكبح جماح الانتهاكات. فضلاً عن ذلك يجب معالجة أوجه القصور التي تم تحديدها في الإجراءات والعمليات على الفور وتصحيحها. فإذا كان الانتهاك متعمداً من أجل تحقيق مكاسب شخصية، يجوز إحالة الأمر إلى مسؤولي إنفاذ القانون لإمكانية توجيه تهم جنائية.

إذا وقع انتهاك للسرية وتم إثباته، فيجب إجراء التحقيق اللازم في الانتهاك، وإعداد تقرير مشفوع بالتوصيات مع تطبيق العقوبات إذا لزم الأمر. ويجب تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير والتحيلة دون ارتكاب انتهاك مماثل.

ختم السرية أو العلامة المائية

من الناحية العملية، تواجه السلطات المختصة تحديًا كبيرًا يتمثل في ضمان عدم استخدام المعلومات التي يتم إرسالها أو تلقيها إلا للأغراض المتفق عليها فحسب بمجرد إرسالها عبر الخدمات ذات الصلة التي توفرها الإدارة الضريبية. يجب على السلطات المختصة تصنيف الخطاب التقديمي وجميع المرفقات بوضوح (معلومات أساسية، نسخ من العقود، سجلات محاسبية وما إلى ذلك). كما يجب وضع ختم للتحذير على جميع السجلات الورقية أو وضع علامة مائية في حالة التنسيقات الرقمية.

ويشير الختم أو العلامة المائية بشكل عام إلى خضوع المعلومات لاتفاق دولي، كما في المثال التالي^{١٥}



يتم توفير هذه المعلومات بموجب أحكام اتفاق ضريبي دولي ويخضع استخدامها والإفصاح عنها لأحكام هذا الاتفاق".

التخزين

يجب تصنيف المعلومات والطلبات الواردة بشكل مناسب وتخزينها على نحو آمن. كما يجب أن تتخذ السلطة المختصة الخطوات التي تضمن استيفاء استخدام المعلومات والإفصاح عنها لأحكام اتفاق تبادل المعلومات المعمول به.

يجب تخزين السجلات الورقية داخل وحدات تخزين مغلقة، أو إيداعها بصناديق حديدية أو غرف يقتصر الوصول إليها على موظفي وحدة تبادل المعلومات فحسب. يجب الاحتفاظ بالملفات الإلكترونية وقواعد البيانات على أجهزة خوادم آمنة محمية بجدران الحماية وكلمات المرور. ولا يسمح كذلك بالوصول إلى تلك الملفات وقواعد البيانات إلا لموظفي وحدة تبادل المعلومات فحسب.

يجب وضع السياسات الخاصة باستخدام الأجهزة المحمولة بما في ذلك أجهزة الحاسوب المحمولة ووحدات الذاكرة والهواتف الذكية والهواتف المحمولة بمستوى أمني يجوز أن يختلف باختلاف مستوى السرية.

الوصول إلى الوحدة

يجب أن يقتصر الوصول إلى مبانٍ ومقرات إدارة الضرائب ووحدة تبادل المعلومات على الأشخاص المصرح لهم فحسب. ويجوز أن تشمل تدابير الأمن وجود حراس أمن، أو وضع سياسات تمنع دخول زوار لا

١٥. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٢)،

Keeping It Safe: The OECD Guide on the Protection of Confidentiality of Information Exchanged for Tax Purposes

متاح على الموقع الإلكتروني: www.oecd.org/ctp/exchange-of-tax-information/keepj

مشكلات شائعة حول السرية

الإفصاح عن المعلومات للوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى

في بعض تقارير مراجعة النظراء لعمليات تبادل المعلومات عند الطلب، سلط المنتدى العالمي الضوء أيضًا على مشكلات الإفصاح عن المعلومات للسلطات غير المعنية بربط الضرائب التي يشملها اتفاق تبادل المعلومات أو تحصيلها؛ حيث لم يتم تلبية شروط هذه الاتفاقات (على سبيل المثال المعلومات التي تم الإفصاح عنها لوحدة الاستخبارات المالية، أو البنك المركزي، أو النائب العام أو أمين السجلات). وفي حقيقة الأمر، لا يمكن استخدام المعلومات المتبادلة بموجب المعاهدة في الأغراض غير الضريبية إلا إذا أجاز اتفاق تبادل المعلومات ذلك، ووفقًا للشروط المنصوص عليها فيه.

استخدام البريد الإلكتروني العام في ردود السلطات المختصة على الطلبات

برز جانب آخر من جوانب السرية في أحد التقارير وهو استخدام السلطة المختصة لحساب بريد إلكتروني عام (جهاز خادم تستضيفه جهة غير حكومية) لإرسال الردود على الطلبات إلى شركاء تبادل المعلومات. وخلصت النتائج إلى أن السلطة المختصة أرسلت الرد أيضًا عبر حساب البريد الإلكتروني العام، إذ أشار الشركاء إلى أنهم لم يتلقوا الرد عبر البريد الإلكتروني الرسمي، وهذا لا يتماشى مع معيار تبادل المعلومات عند الطلب؛ إذ لم يتم الاسترشاد باتفاق تبادل المعلومات المبرم مع الشركاء ولم يتم استخدام أي تشفير.

الطلبات المفقودة أو الطلبات التي في غير موضعها

أشارت عدة تقارير إلى حالات أرسلت فيها السلطة المختصة في الولاية القضائية التي تطلب المعلومات طلبًا ولكن لم يصل إلى السلطة المختصة في الولاية القضائية الموجه إليها الطلب ومن ثم لم يعد أنه قد تم استلامه. قد تنطوي هذه الحالات على خطر محتمل بوقوع انتهاك للسرية؛ حيث يمكن أن يتعامل أشخاص غير مصرح لهم مع الطلبات. وأبرزت التقارير حقيقة أنه بمجرد أن تصبح المشكلة معروفة، يجب على الولاية القضائية الموجه إليها طلب المعلومات اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الأثر الناجم عن ذلك ومنع تكرار حدوثها بشكل جذري بإنشاء قنوات اتصال آمنة مع شركائها.

عدم وجود أحكام تنفيذية تتعلق بسرية المعلومات

وختامًا، أشار المنتدى العالمي إلى غياب تدابير إنفاذ أحكام السرية كواحدة من المشكلات. ويجب أن تنطبق تدابير الإنفاذ المعمول بها لتعزيز الالتزام بالحفاظ على السرية، على جميع المعلومات المتبادلة بموجب اتفاق تبادل المعلومات سواء أكانت المعلومات تتعلق بالمولين الوطنيين أم لا.

أجرى المنتدى العالمي بالفعل تقييمًا لإطار السرية وتنفيذه في أكثر من ١٠٠ ولاية قضائية خلال الجولتين الأولى والثانية من مراجعات النظراء لعملية تبادل المعلومات عند الطلب. وكشفت تقارير مراجعة النظراء عن وجود بعض الاتجاهات التي أشارت إلى عدم استيفاء متطلبات السرية في إطار عملية تبادل المعلومات عند الطلب أو تدني مستوى الامتثال لها، وهو الأمر الذي يستلزم إيلاء اهتمام خاص بهذا الجانب.

الإفصاح عن المعلومات لأصحاب المعلومات والممولين

تمثلت المشكلة الأكثر شيوعًا التي ذُكرت في تقارير مراجعة النظراء التي أعدها المنتدى العالمي والمذكورة في العنصر رقم (ج-٣) من معيار عملية تبادل المعلومات عند الطلب بشأن السرية، في حقيقة أن الولايات القضائية تكشف جانب كبير من المعلومات المذكورة في الخطاب الوارد بشأن طلب المعلومات إلى صاحب المعلومات.

توضح شروح المادة (٢٦) من اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه "من المعلوم أن الدولة الموجه إليها الطلب يمكنها الإفصاح عن الحد الأدنى الضروري من المعلومات المشار إليها في خطاب السلطة المختصة (وليس الخطاب نفسه) لكي تتمكن من الحصول على المعلومات المطلوبة أو توفيرها إلى الدولة التي تطلبها، دون إعاقة جهود الدولة التي تطلب المعلومات". كما توضح أيضًا أنه "إذا اقتضت إجراءات المحكمة أو ما شابه ذلك بموجب القوانين المحلية للدولة الموجه إليها طلب المعلومات، الإفصاح عن خطاب السلطة المختصة نفسه، يجوز للسلطة المختصة في الدولة الموجه إليها طلب المعلومات، الإفصاح عن الخطاب ما لم تحدد الدولة التي تطلب المعلومات خلاف ذلك".

لقد خضعت هذه المسألة لدراسة مستفيضة في عدد من التقارير وخلصت النتائج إلى أن هناك تعارض بين الإطار القانوني للعديد من الولايات القضائية وممارستها في هذا الشأن ومعيار تبادل المعلومات نظرًا للإفصاح عن معلومات لم تكن ضرورية لجمع المعلومات المطلوبة (على سبيل المثال، تم الإفصاح عن نسخة من خطاب الطلب، أو اسم الولاية القضائية التي تطلب المعلومات أو هوية الشخص رهن التحقيق دون داعي لجمع المعلومات).

بالإضافة إلى ذلك، تمنح بعض الولايات القضائية للممولين الحق في الاطلاع على ملفهم الضريبي الذي يتضمن بعض أو كل بيانات الطلب، بما في ذلك مراسلات السلطات المختصة. وفي هذه الحالات، خُصص المنتدى العالمي إلى أنه لا ينبغي تقديم خطاب الطلب مطلقًا إلى الممولين وأصحاب المعلومات، وألا يتم توفير بعض عناصر الملف دون الحصول على موافقة الولاية القضائية التي تطلب المعلومات.

إدارة وظيفة تبادل المعلومات

التواصل

يُعد التواصل في صميم أنشطة وحدة تبادل المعلومات. ويتطلب تنفيذ عملية فعالة لجمع المعلومات وتبادلها إبرام اتفاق مشترك حول أساليب التواصل والتوقعات من كل جانب من النظراء.

تختلف متطلبات وأساليب التواصل المناسبة باختلاف نوع التواصل، فهناك التواصل الخارجي (أي التواصل مع الشركاء الأجانب بشكل أساسي)، أو التواصل الداخلي (أي التواصل بمأموريات الضرائب المحلية والوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى).

التواصل مع شركاء تبادل المعلومات

تستلزم عملية تبادل المعلومات وجود أشكال التواصل مبسطة بين السلطات المختصة المشاركة في آلية التبادل. وعادة ما يتطلب التبادل الفعال للمعلومات مع الشركاء، على الأقل، تحديد جهات التواصل ذات الصلة ووسائل الاتصال التي من المحبذ استخدامها. ويمكن استكمال هذه المعلومات بإبرام اتفاق إداري وإبداء الملاحظات بصورة منتظمة.

تحديد وتبادل بيانات الاتصال بالسلطة المختصة ووسائل التواصل التي من المحبذ استخدامها

يؤثر ارتكاب أي انتهاك في التواصل بين السلطات المختصة على كفاءة عملية تبادل المعلومات وفعاليتها. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي إرسال طلبات تبادل المعلومات أو الردود إلى أشخاص أو شعبة غير مختصة إلى تأخير عملية التبادل دونما مبرر وإثارة مخاوف تتعلق بالحفاظ على السرية.

تحاشيًا لهذه الصعوبات، من الضروري تحديد جهات التواصل المعنية داخل وحدة تبادل المعلومات. ويجب أن تتيح الوحدة للسلطات المختصة الأجنبية، قائمة بالسلطات المختصة بالكامل (أي قائمة بجميع الأشخاص المسموح لهم بالتوقيع على طلبات تبادل المعلومات وتلقيها). إلى جانب ذلك يجب أن تميز هذه القائمة، عند الاقتضاء، بين السلطات المختصة كل حسب دوره. على سبيل المثال، يجب أن تذكر القائمة بوضوح ما إذا كانت بيانات الاتصال المذكورة تتعلق بالسلطة المختصة المسؤولة عن تبادل المعلومات عند الطلب أم بالسلطة المسؤولة عن التبادل الأوتوماتيكي أو عن كليهما. كما يجب أن توضح أيضًا الجهة المنوط بها الأشكال الأخرى لعملية تبادل المعلومات، مثل التبادل الطوعي للمعلومات.

وتعد قائمة السلطات المختصة أداة عمل تمكن السلطات المختصة الأجنبية من التحقق مما إذا كانت طلبات تبادل المعلومات موقعة من المسؤول المفوض أم لا. لهذا السبب يجب أن تشمل القائمة جميع السلطات المختصة المخولة بالصلاحيات في الولاية القضائية، بما في ذلك السلطات المختصة المفوضة حتى المفوضة تفويضًا محدودًا (جغرافي أو مادي).

المربع رقم (١٠): مصادر الحفاظ على السرية وحماية البيانات وإدارة أمن المعلومات

تتوافر مصادر إضافية لوضع سياسات السرية المناسبة وتطبيقها.

• يشير تقرير "الحفاظ على الأمان" إلى أفضل ممارسات الحفاظ على سرية المعلومات، ويوفر إرشادات عامة حول كيفية حماية الإدارات الضريبية لسرية معلومات الممولين على الصعيد المحلي لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات بموجب وثائق تبادل المعلومات، ويوفر كذلك إرشادات عملية في هذا الصدد. التقرير متاح على الموقع الإلكتروني: www.oecd.org/ctp/exchange-of-tax-information/keeping-it-safe-report.pdf.

• تعد أدلة تبادل المعلومات الصادرة عن المنتدى العالمي والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب من المصادر الإضافية التي تتضمن كذلك سياسات تتعلق بالحفاظ على السرية عند التعامل مع طلبات تبادل المعلومات. دليل عمل المنتدى العالمي حول تبادل المعلومات متاح على الموقع الإلكتروني: www.oecd.org/tax/transparency/documents/EOI-manual.pdf

• دليل المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب حول تبادل المعلومات متاح على الموقع الإلكتروني: https://events.ataftax.org/index.php?page=documents&func=view&document_id=36

• توفر مجموعة أدوات السرية وإدارة أمن المعلومات التي أصدرها المنتدى العالمي إرشادات مفصلة حول تنفيذ الإطار القانوني وإدارة أمن المعلومات (ISM) تضمن سرية معلومات الممولين (بما في ذلك المعلومات التي يتم تبادلها بموجب الاتفاقات الدولية) بما يتماشى مع معيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات ومعايير أمن المعلومات الدولية وأفضل الممارسات، المعمول بها في سياق الإدارة الضريبية. مجموعة الأدوات متاحة على الموقع الإلكتروني:

www.oecd.org/tax/transparency/documents/confidentiality-ism-toolkit_en.pdf.

• تستعرض مجموعة أدوات المنتدى العالمي للانضمام إلى اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية (MAAC) أحكام السرية لاتفاقية المساعدة الإدارية والعناصر المتعلقة بالسرية التي تعد أساسية للدعوة إلى التوقيع على اتفاقية المساعدة الإدارية في المسائل الضريبية. مجموعة الأدوات متاحة على الموقع الإلكتروني:

www.oecd.org/tax/transparency/documents/MAAC-toolkit_en.pdf

المعلومات عند الطلب بشأن الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية). ويوصى كذلك بأن توفر الولايات القضائية بيانات الاتصال بالسلطات المختصة المسؤولة عن المسائل التالية لإدخالها في قاعدة البيانات:

- ضريبة القيمة المضافة وغيرها من ضرائب الاستهلاك الأخرى.
- ضرائب الميراث والهبات.
- عمليات التبادل الطوعي والأوتوماتيكي للمعلومات.
- تحصيل الضرائب.
- الفحص الضريبي المتزامن والفحص الضريبي الخارجي.
- التفاوض بشأن المعاهدة الضريبية.
- إجراءات الاتفاق المتبادل.

يمكن للولاية القضائية أيضاً أن تذكر في قاعدة البيانات وسائل الاتصال بها التي تحيها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأدوات (مثل النظام الأساسي الإلكتروني) المستخدمة في عمليات التبادل الإلكترونية أو باستخدام أنظمة تشفير المراسلات الإلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل قاعدة البيانات أداة مهمة لتبادل المعلومات المفيدة من أجل عملية التبادل مثل:

- قاعدة البيانات المحلية المتاحة للعامة والتي يمكن العثور فيها على المعلومات (لا سيما رابط السجل التجاري، وسجل المالك الحقيقي إذا كان متاحاً للعامة، وما إلى ذلك).
- قائمة بوثائق تبادل المعلومات التي يمكن للولاية القضائية بموجبها تبادل المعلومات مع شركائها الأجانب.
- المعلومات الخاصة بالنظام المحلي لإخطار الممول لأغراض تبادل المعلومات.

لضمان اتساق قاعدة البيانات الآمنة، ينبغي لوحدة تبادل المعلومات استخدام النموذج ذي الصلة لتوفير هذه المعلومات، والذي يمكن للأمانة العامة للمنندى توفيره عند الطلب.

الصفحة ذات الصلة بالموقع الإلكتروني لإدارة الضرائب

يمكن لوحدة تبادل المعلومات أيضاً استخدام الموقع الإلكتروني لإدارة الضرائب لإبلاغ السلطات المختصة الأجنبية ببيانات الاتصال بالسلطات المختصة التابعة لها وعن وسائل الاتصال التي تحيها استخدامها لتبادل المعلومات. على سبيل المثال، يمكن للصفحة المختصة للضرائب الدولية أو التعاون الدولي أن تذكر هذه المعلومات. كما يمكن أيضاً ربطها بالصفحة المذكور فيها قائمة بوثائق تبادل المعلومات.

علاوة على ذلك، ينبغي إعلام السلطات المختصة الأجنبية بوسائل الاتصال التي تحيها الولاية القضائية استخدامها. وقد تختلف وسائل الاتصال المفضلة حسب القواعد الداخلية المرعية وقدرات تكنولوجيا المعلومات المتوفرة في الولاية القضائية. فقد تشترط بعض الولايات القضائية، على سبيل المثال، أن تتم عمليات استلام مراسلات تبادل المعلومات وإرسالها عبر القنوات الإلكترونية لتسريع عملية التبادل. وعلى النقيض من ذلك، يجوز أن تكون بعض الولايات القضائية ملزمة قانوناً باستخدام البريد المسجل فحسب.^{١٦}

قد تعتمد الوسيلة المفضلة للاتصال أيضاً على محتوى الاتصال ذاته؛ إذ تحيها بعض الولايات القضائية استخدام خطابات البريد المسجل كوسيلة لتبادل طلبات الحصول على المعلومات والرد عليها، ولكن يمكن أن تقلل إرسال طلبات المتابعة أو الإيضاحات وتحديثات الحالة عبر رسائل بريد الإلكتروني المشفرة. وربما تفضل الولاية القضائية الاستعانة بمزود خدمة البريد العادي. ويجوز أن توضح وحدة تبادل المعلومات أنه يجب إرسال الطلبات عن طريق مزود خدمة البريد بخلاف شركة البريد الوطنية لتجربة سابقة لها مع هذه الشركة.

فيما يخص آلية التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، يعد تحديد جهة الاتصال المعنية ووسائل الاتصال، أقل أهمية نظراً لأن "نظام النقل المشترك" هو النظام المشترك المستخدم في تبادل بيانات عملية التبادل الأوتوماتيكي. وكما ذكرنا سابقاً، من المقرر تطوير هذا النظام للسماح بإرسال الطلبات والرد عليها، اعتباراً من ٢٠٢١. ومع ذلك، لا يزال هناك اهتمام كبير بتوفير هذه المعلومات لجميع المراسلات بخلاف التبادل الفعلي للبيانات.

يمكن تبادل بيانات الاتصال المحدثة الخاصة بشركاء عملية تبادل المعلومات عن طريق الوحدة من خلال الأدوات التالية.

الأدوات ذات الصلة لتبادل المعلومات الأساسية للسلطة المختصة

قاعدة بيانات السلطات المختصة الآمنة الخاصة بالمنندى العالمي

تتيح قاعدة بيانات السلطات المختصة الآمنة التابعة للمنندى العالمي^{١٧} سهولة الوصول إلى بيانات الاتصال بالسلطات المختصة لأغراض تبادل المعلومات. وتحتوي قاعدة البيانات المشار إليها، التي لا يتاح الوصول إليها إلا للسلطات المختصة التابعة لأعضاء المنندى العالمي، على معلومات حول بيانات الاتصال بالسلطات المختصة التابعة لجميع أعضاء المنندى العالمي.

وعلى أقل تقدير يتم تشجيع أعضاء المنندى العالمي على تقديم قائمة محدثة لبيانات الاتصال بالسلطات المختصة التابعة لها لأغراض تبادل

١٦. هذا الموقع نادر الحدوث حالياً.
١٧. يمكن للسلطات المختصة المفوضة فحسب الوصول إلى قاعدة البيانات على الموقع الإلكتروني: www.oecd.org/securesites/gfcompetentauthorities/

إدارة وظيفة تبادل المعلومات

المعلومات أو عند إجراء اتصالات محددة. على سبيل المثال ، في حالة وجود أساليب محددة لتبادل المعلومات مع ولاية قضائية أخرى في إطار ترتيب معين عبر الحدود، حينئذ يمكن اعتبار أن نهج الاتصال الثنائي مناسب ومكمل لقاعدة بيانات السلطات المختصة الأمنة.

تحديث بيانات الجهة المختصة بشكل لحظي

بصرف النظر عن الأداة المستخدمة، من الضروري تحديث المعلومات، سواء فيما يخص بيانات الاتصال بالسلطات المختصة أو وسائل الاتصال ، بمجرد حدوث التغيير.

إلى جانب ذلك، وتجنباً لوقوع أي مشكلات في الاتصال بعد حدوث تغيير في قائمة السلطات المختصة، يوصى بإنشاء عنوان بريد إلكتروني دائم وعم يجب إرسال الطلبات والمراسلات ذات الصلة أو نسخها دائما عليه؛ إذ من شأن استخدام مثل هذا البريد الإلكتروني ضمان سرعة التعامل مع طلبات تبادل المعلومات أو المراسلات على الفور، حتى في حالة غياب السلطة المختصة أو مسؤول تبادل المعلومات المكلف بالحالة.

معالجة المشكلات العملية في اتفاق إداري

بمجرد معرفة أساسيات عملية تبادل المعلومات مع الشركاء الأجانب، قد تنظر وحدة تبادل المعلومات في تحرير اتفاق إداري إذا كان ذا صلة، مع بعض شركائها الرئيسيين. ويجوز أن تقرر الوحدة إبرام اتفاق إداري قبل الشروع في تنفيذ عمليات تبادل المعلومات على أرض الواقع على سبيل المثال بعد توقيع الولاية القضائية على وثيقة تبادل المعلومات، أو في وقت لاحق مثلاً إذا ظهرت بعض المشكلات العملية في ممارسة آلية تبادل المعلومات.

ويتمثل الغرض من الاتفاق الإداري في الاتفاق على تفاهم مشترك بشأن كيفية تبادل المعلومات من الناحية العملية. ويجوز أن تكون الاتفاقات من هذا النوع مفيدة لا سيما مع سلطة مختصة في ولاية قضائية، تختلف ممارساتها كلياً عن ممارسات وحدة تبادل المعلومات.

وتتضمن الاتفاق الإداري عادة معلومات أساسية مماثلة يجري تبادلها (جهات ووسائل الاتصال) ، ولكن يمكن أن يتضمن أيضاً ميزات الاتصال التالية بين السلطات المختصة:

- الترجمة وإلى أي مدى ينبغي ترجمة المستندات (ترجمة الطلب والرد وجميع المستندات المؤيدة وما إلى ذلك). قد يكون من المفيد الاتفاق بشأن هذه المسألة لا سيما مع الولايات القضائية التي من المتوقع أن تحدث مشكلات معها فيما يخص الترجمة، على سبيل المثال مع الولايات القضائية التي تستخدم أبجدية مختلفة.

- الحد الأدنى من المعلومات التي يجب ذكرها في الطلب حتى يتسنى للسلطة المختصة الموجه إليها طلب المعلومات معالجة الطلب لا سيما إذا كانت الولايات القضائية الموجه إليها الطلب بحاجة إلى

بيد أنه قد تُفرض بعض القيود على عملية الإفصاح عن المعلومات على موقع إدارة الضرائب:

- نظراً لأن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها على المواقع الإلكترونية لإدارة الضرائب متاحة للعام، ينبغي النظر بعناية في نطاق المعلومات التي تم الإفصاح عنها على الموقع، لدواعي السرية، لا سيما فيما يتعلق ببيانات الاتصال بالسلطة المختصة. وتفصح بعض الولايات القضائية عن اسم وحدة تبادل المعلومات وعنوانها أو عنوان بريدها الإلكتروني العام فحسب، دون ذكر أي بيانات اتصال شخصية تخص موظفي الوحدة. وكذلك يجوز أن تحبذ وحدة تبادل المعلومات عدم التواصل بشكل عام للغاية بشأن متطلبات السرية التي تقوم عليها الاتصالات الإلكترونية مع الدول الأجنبية، لتجنب الإفصاح عن معلومات حساسة للعام.

- على الرغم من أن الإفصاح عن معلومات جهات الاتصال المعنية على الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية يجعلها متاحة، غير أنه ليس من السهل دائماً على السلطات المختصة الأجنبية العثور على المعلومات على الموقع الإلكتروني، لا سيما بسبب الفروق اللغوية.

من هذا المنظور، يمكن أن تكون المعلومات المتبادلة على الموقع الخاص بقاعدة بيانات السلطات المختصة الأمنة التابعة للمنندى العالمي أكثر شمولاً والوصول إليها أسير؛ إذ لا تُتاح إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات المركزية المشار إليها إلا للسلطات المختصة التابعة لأعضاء المنندى العالمي.

لذا، يتعين النظر إلى نهج تضمين المعلومات الخاصة ببيانات الاتصال، من أجل تبادل المعلومات، على موقع إدارة الضرائب على أنه مكمل لقاعدة بيانات السلطات المختصة الأمنة.

الخطابات أو الرسائل الثنائية إلى شركاء عملية تبادل المعلومات

يمكن لوحدة تبادل المعلومات أيضاً إرسال خطابات أو رسائل ثنائية إلى السلطات المختصة التابعة لشركائها في عملية تبادل المعلومات. وقد تكون هذه فرصة جيدة سانحة للتحقق من تحديد الوحدة للسلطات المختصة التابعة لجميع شركائها في عملية تبادل المعلومات بشكل صحيح.

ومع ذلك، قد تكون عملية إرسال الخطابات الثنائية مرهقة، حسب عدد علاقات تبادل المعلومات التي تقيّمها الولاية القضائية. فعلى سبيل المثال، لدى الولايات القضائية المشاركة في اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية بالفعل أكثر من ١٤٠ شريك في عمليات تبادل المعلومات.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، يجوز أن تحبذ وحدة تبادل المعلومات عدم إرسال خطابات ثنائية إلا إلى شركائها الرئيسيين في عملية تبادل المعلومات أو إلى الشركاء الذين لديهم نظام معين في عملية تبادل

يمكن أيضًا معالجة مشكلات محددة أثناء الاجتماعات الثنائية بما في ذلك إجراء اتصال جماعي. يمكن عقد مثل هذه الاجتماعات لمناقشة حالات تبادل المعلومات المعقدة أو عندما يواجه الشركاء مشكلات محددة ومتكررة في اتصالاتهم أو في علاقة تبادل المعلومات القائمة بينهم على نطاق أوسع.

وغالبًا ما تسنح فرص عقد الاجتماعات الثنائية أثناء الاجتماعات الدولية؛ حيث يمكن لممثلي السلطات المختصة الحاضرين تنظيم عقد اجتماعات على هامش الاجتماعات الدولية. ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر السلطات المختصة الذي عقده المنتدى العالمي وتم خلاله تشجيع السلطات المختصة على الاجتماع لمناقشة قضاياهم الثنائية.

حتى في حالة عدم وجود قضايا محددة، يمكن عقد مثل هذه الاجتماعات للإشادة بجهود شريك تبادل المعلومات في حالة معينة أو بعلاقة عمل جيدة مع شريك رئيسي في تبادل المعلومات.

التواصل مع مأموريات الضرائب المحلية والوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى

يمكن أن يؤدي الاتصال الجيد بين وحدة تبادل المعلومات والمأموريات المحلية من ناحية وبين الوحدة والوكالات أو السلطات الأخرى المشاركة في نشاط تبادل المعلومات من ناحية أخرى إلى تعزيز كفاءة عملية تبادل المعلومات بما في ذلك التبادل الطوعي للمعلومات.

التواصل مع المأموريات المحلية التي تبادر بإرسال الطلبات الصادرة أو تستخدم المعلومات الواردة

يجب تشجيع المأموريات المحلية التي تبادر بإرسال الطلبات الصادرة، مثل إدارات التدقيق الضريبي، على تقديم طلب عندما يكون له صلة بقضية ضريبية. ومن أجل ضمان كفاءة عملية إرسال الطلب، يوصى بتلبية بعض المتطلبات الأساسية عند إرسال مسودة الطلب إلى وحدة تبادل المعلومات:

- تحديد جهة التواصل المعنية في وحدة تبادل المعلومات المسؤولة عن استلام مسودة الطلب ومعالجته. ويجب أن يكون التحديد واضحًا، حتى لو كان مجرد عنوان بريد إلكتروني عام أو اسم رئيس وحدة تبادل المعلومات على سبيل المثال، ومتاحًا بشكل صريح على الشبكة الداخلية أو في دليل تبادل المعلومات.
- تحديد المعلومات الأساسية التي يقدمها المدقق الضريبي إلى وحدة تبادل المعلومات. يجب إرسال هذه المعلومات باستخدام النموذج المعد لذلك لتسهيل العملية. كما يجب أن يكون من السهل على جميع المأموريات المحلية التي قد تبادر بتقديم الطلب الوصول إلى النموذج. ويمكن إتاحتها على الشبكة الداخلية و/أو إرفاقه بدليل تبادل المعلومات، وينبغي تذكير مديري المأموريات المعنية بتوافر هذا النموذج أثناء الاجتماعات مع وحدة تبادل المعلومات.

معلومات مستفيضة لتحديد الأشخاص المعنيين الضالعين داخل أراضيها بشكل صحيح. قد يفيد التوقيع على الاتفاق الإداري أيضًا في تحديد شروط وأشكال التعاون الإداري الأخرى مثل حالات محددة يُتوقع فيها الحصول على المعلومات طوعيًا، وأساليب الفحص الضريبي المتزامن والفحص الضريبي الخارجي.

إذا كان هناك تفاهم مشترك حول الجوانب المذكورة أعلاه، فلن يكون هناك داعٍ لإبرام اتفاق إداري. ومع ذلك إذا وقع اتفاق إداري مع شريك في آلية تبادل المعلومات، يوصى بشدة بإتاحته لجميع موظفي الوحدة، الذين سيتعين عليهم إجراء التبادل عمليًا، وتحديثه إذا لزم الأمر، حسب المشكلات التي قد تحدث بعد التوقيع عليه.

معالجة قضايا محددة في الملاحظات أو الاجتماعات الثنائية

يمكن أن يعزز إبداء الملاحظات على الطلبات والردود التي يتم استلامها التواصل مع السلطات المختصة الأخرى ويحسن فعالية عملية تبادل المعلومات.

فيما يخص الطلبات الصادرة، عادة ما تُبدي الملاحظات بشأن الطلبات المرسله في طلبات الإيضاحات التي يجوز تلقيها من السلطات المختصة الموجه إليها الطلبات.

ويجوز للسلطات المختصة التي تطلب المعلومات استخدام طلبات الإيضاحات لتعزيز التواصل مع شركائها في عملية تبادل المعلومات لا سيما من خلال توقع مستوى الإيضاح الذي يطلبه غالبًا شريك معين في عملية تبادل المعلومات ومعالجته عند إرسال الطلبات إلى هذا الشريك على وجه الخصوص. وإلى جانب ذلك يُعد استخدام النموذج المشترك لطلب تبادل المعلومات مفيدًا أيضًا في توقع المشكلات المحتملة التي قد تحدث مع السلطة المختصة الأخرى بشأن طلب معين.

فيما يخص الردود الواردة من سلطة مختصة أجنبية، يبدي المسؤولون الميدانيون الذين يستخدمون المعلومات المتبادلة في إطار التدقيق الضريبي أو التحقيق، الملاحظات.

لذا، يجب أن تطلب وحدة تبادل المعلومات غالبًا الحصول على الملاحظات الميدانية لضمان ألا يخفى عليها أي مشكلة مع شريك أجنبي خاصة أن السلطة المختصة قد لا يكون لديها دائمًا جميع العناصر لتقدير جودة الرد. وعلى أي حال، إذا طلبت سلطة مختصة أجنبية أن تُرسل إليها الملاحظات، يجب على وحدة تبادل المعلومات جمع الملاحظات من المسؤول الميداني الذي طلب المعلومات.

ويوصى بمنح مأمورية الضرائب المحلية وقت كافي حتى تلقي نظرة شاملة على مواطن الضعف والقوة في الرد الذي يتم تلقيه. وفي إطار التبادل الطوعي للمعلومات يوصى بإبداء الملاحظات لأنها الطريقة الوحيدة لإظهار فائدة المعلومات التي وفرها الشريك طوعيًا. كما يشجع إبداء الملاحظات، الشريك على مواصلة إرسال المعلومات طوعيًا.

المربع رقم (١١): التواصل في إطار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات

فيما يخص آلية التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، لا يزال التواصل مع شركاء تبادل المعلومات الأجانب والمأموريات المسؤولة عن جمع البيانات ذات الصلة وتنسيقها مهمًا. ومن ثم فإن الأدوات والتوصيات المذكورة أعلاه ذات صلة بالتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.

ومع ذلك، توجد أدوات أخرى لآلية التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، خاصة "نظام النقل المشترك" الذي يتيح تبادل البيانات بين السلطات المختص بطريقة سليمة.

علاوة على ذلك، هناك جانب آخر من جوانب التواصل في إطار آلية التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات يقع ضمن اختصاص وحدة تبادل المعلومات في بعض الولايات القضائية وهو التواصل مع أصحاب المعلومات (مثل المؤسسات المالية) والممولين. في الواقع، يجب أن يكون لدى الممولين وأصحاب المعلومات رؤية واضحة تمامًا بشأن التزاماتهم في إطار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. وعلى وجه الخصوص، يعد تعريف البيانات التي يجب الإبلاغ عنها وتنسيقها أمرًا أساسيًا للسماح للسلطات المختصة بتبادل بيانات عالية الجودة.

سوف يتطلب معيار الإبلاغ المشترك، على سبيل المثال، من الإدارة الضريبية القيام بما يلي:

- توضيح الالتزامات القانونية والعملية للمؤسسات المالية المُبلّغة، بما في ذلك من خلال توفير المبادئ التوجيهية الرسمية (بشأن المتطلبات القانونية والعملية) وعقد الاجتماعات والحلقات الدراسية مع ممثلي المؤسسات المالية حول متطلبات معيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.
- شرح دواعي تبادل المعلومات للممولين ولماذا يتعين عليهم الامتنال لمتطلبات قانونية محددة، مثل تقديم شهادة إقرار ذاتي. ويمكن إجراء هذا النوع من الاتصال من خلال موقع إلكتروني داخلي أو عن طريق التوجيه.

- تحديد مستوى المراجعة المتوقع: يجب أن تذكر وحدة تبادل المعلومات بوضوح (على سبيل المثال، في دليل تبادل المعلومات) ما إذا كان يجب على مدير المأمورية المحلية مراجعة مسودة الطلب أو يمكن أن يقوم المسؤولون بإرسالها إلى وحدة تبادل المعلومات مباشرة.

يجب على وحدة تبادل المعلومات أيضًا إطلاع المأمورية المحلية التي بدأت الطلب الصادر على مستجدات الحالة موضوع الطلب خاصة إذا كان من الممكن أن تؤثر حالة الطلب على إجراء جارٍ (على سبيل المثال تدقيق أو تحقيق ضريبي). تحقيقًا لهذا الغرض، يجب على وحدة تبادل المعلومات القيام بما يلي:

- إبلاغ المأمورية بتاريخ إرسال الطلب إلى السلطة المختصة الأجنبية.
- إبلاغ المأمورية بأي مراسلات لاحقة مع السلطة المختصة الأجنبية (على سبيل المثال طلب إيضاح، حتى لو كان في استطاعة السلطة المختصة الرد على الطلب دون مساعدة المأمورية المحلية، أو تحديث الحالة، أو معلومات حول تأخير محتمل في الرد).
- إعادة توجيه الرد (بما في ذلك الردود الجزئية) في أسرع وقت ممكن إلى المأمورية التي بادرت بإرسال الطلب بتحديد تاريخ الاستلام.
- طلب إبداء الملاحظات حول جودة الردود التي يقدمها الشركاء وفائدتها؛ إذ من شأن ذلك المساعدة في تحديد أي مشكلة محتملة في مرحلة مبكرة.

يجب أن يسير الاتصال الجيد بين وحدة تبادل المعلومات والمأموريات المحلية الأخرى في كلا الاتجاهين.

على سبيل المثال يجب أن تزود مأموريات الضرائب وحدة تبادل المعلومات بأية معلومات إضافية ربما تكون مفيدة لفهم صلة الطلب المُقدم أو إبلاغ الوحدة بأنه لم تعد هناك حاجة إلى المعلومات المطلوبة لسبب محدد. كما يجب على المأموريات أيضًا تزويد وحدة تبادل المعلومات بملاحظات حول جودة أي معلومات يتم تلقيها عن طريق آلية التبادل الطوعي والإجراءات التي أدت إليها.

التواصل مع المأموريات المحلية والوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى المسؤولة عن جمع المعلومات المطلوبة أو توفيرها

عندما لا تشارك وحدة تبادل المعلومات بشكل مباشر في جمع المعلومات، يعد التواصل بالمأموريات والوكالات أو السلطات المسؤولة عن جمع المعلومات أو توفيرها أمرًا أساسيًا لضمان رد سريع وشامل على طلبات تبادل المعلومات الواردة.

يجب أن يركز التواصل مع هذه المأموريات، داخل الإدارة الضريبية وخارجها، على المتطلبات الأساسية التالية لمعيار تبادل المعلومات عند الطلب:

- التوقيت المناسب للرد: من المفيد بشكل عام ذكر الجدول الزمني الذي يجب التقيد بمواعيده في تقديم المعلومات إلى وحدة تبادل المعلومات. كما يجب أن يتيح الجدول الزمني المقدم إلى المأمورية أو الوكالة أو السلطة المسؤولة عن جمع المعلومات أو توفيرها، لوحدة تبادل المعلومات بالرد على الطلب وفقًا للمعايير الدولية بما في ذلك عندما تذكر الولاية القضائية التي تطلب المعلومات أن طلبها عاجل. ومن الأهمية بمكان كذلك التواصل مع المأمورية أو الوكالة أو السلطة لإعلام الولاية القضائية التي تطلب المعلومات بتحديثات حالة طلبها.

- جودة الرد: نظرًا لأن وحدة تبادل المعلومات هي المسؤولة عن جودة الردود المقدمة واكتمالها، يجب التأكد من أن المأمورية المسؤولة عن جمع المعلومات قد استخدمت صلاحيات الوصول المناسبة للحصول عليها. وإذا لزم الأمر، يجب تكبير هذه المأمورية بصلاحيات الوصول المعتادة التي تتمتع بها الإدارة الضريبية.

يمكن ذكر تلك المتطلبات العامة لآلية تبادل المعلومات وأساليب التواصل بين وحدة تبادل المعلومات والمأموريات أو الوكالات أو السلطات الأخرى في دليل تبادل المعلومات، للمأموريات داخل الإدارة الضريبية، وفي مذكرات التفاهم من أجل الوكالات أو السلطات الحكومية الأخرى.

استمرارية تصريف الأعمال في سياق الأزمة

يمكن أن تتأثر إدارة الضرائب بما في ذلك وحدة تبادل المعلومات بأزمة من الأزمات، أيًا كانت، شأنها في ذلك شأن أي إدارة حكومية أخرى. وتعد الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 خير مثال على الآثار الناجمة عن وقوع أزمة، على وحدة تبادل المعلومات.

في هذه الحالة، تسببت تدابير احتواء الأزمة في تأخير نشاط تبادل المعلومات وحدثت تغييرات في تنظيم العمل اليومي في العديد من الولايات القضائية. كما شهدت بعض الولايات القضائية فيما مضى حالات تعطل فيها نشاط تبادل المعلومات، على سبيل المثال بسبب

كارثة طبيعية أو وقوع حادث في مجال تكنولوجيا المعلومات.

على الرغم من أن معظم الإدارات الضريبية لديها بالفعل خطة عامة لمواصلة تصريف الأعمال في حالة حدوث أزمة، إلا أنه ينبغي وضع اعتبارات محددة في الحسبان لمواصلة نشاط تبادل المعلومات.

سوف تعتمد التدابير المحلية التي سيتم تنفيذها على مستوى وحدة تبادل المعلومات بالطبع على ظروف كل ولاية قضائية وخصوصيتها. كما ستعتمد أيضًا على سيناريو الأزمة. على سبيل المثال، قد تعتمد على التدابير العامة المطبقة على المستوى الوطني، والمدة المتوقعة للأزمة، ونطاق الجهات المتضررة من الأزمة (أي الإدارة الضريبية فحسب، أم جميع الإدارات الحكومية، أم جميع القطاعات الاقتصادية وما إلى ذلك).

فيما يخص وحدة تبادل المعلومات التي تواجه أزمة، يجب أن تتمثل الاعتبارات الأساسية التي توضع في الحسبان في الحفاظ على التواصل مع شركاء عملية تبادل المعلومات، وتحديد الأنشطة المهمة ومواطن الضعف والتعامل مع إدارة الموظفين. على سبيل المثال، في سياق جائحة كوفيد 19، تم التواصل مع العديد من السلطات المختصة بشأن حاجتها للتكيف مع الجائحة؛ حيث كان معظم موظفيها يعملون عن بعد، دون أن يكون لديهم إمكانية الوصول إلى المباني التي تقع بها مكاتبهم أو أتيح لهم إمكانية وصول محدودة إليها. واقت أثر هذا الموقف على الوصول إلى المعلومات وتبادلها، مما تسبب في حدوث بعض حالات التأخير في الرد على طلبات تبادل المعلومات أو في عملية التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.

الحفاظ على الحد الأدنى من التواصل مع الشركاء

في معظم الأوقات، لا تنفذ وحدة تبادل المعلومات نشاط التبادل وحدها. وفي كثير من الحالات، يتعلق الأمر بمأمورية الضرائب المحلية الأخرى التي تبدأ طلبات تبادل المعلومات أو تجمع المعلومات المطلوبة أو السلطات المختصة الأجنبية أو أصحاب المعلومات من الأطراف الثالثة. لذلك، وبالنظر إلى تلك التعاملات المتعددة، فإن الحفاظ على مستوى جيد من التواصل مع الشركاء أثناء الأزمة هو مفتاح الحل لوحدة تبادل المعلومات.

إن وقوع أزمة يقتضي سرعة استجابة وحدة تبادل المعلومات لإعلام جميع أصحاب المصلحة المعنيين بوجود و / أو بأسباب الأزمة. يجب أن يستهدف هذا التواصل أيضًا آثار الأزمة ووسائل التواصل المناسبة، بما في ذلك تحديد جهة التواصل المعنية. كما يمكن أن يعتمد أيضًا على إجراء تحديثات للحالة بوتيرة أسرع.

إدارة وظيفة تبادل المعلومات

فيما يخص التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، يمكن لوحدة تبادل المعلومات أيضًا استخدام التحديثات على الصفحات الإلكترونية المخصصة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات مع وثائق التوجيه و/أو الأسئلة الشائعة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأزمة، لكي تتضح الأمور بشكل أكبر. ويوصى أيضًا بأن تستخدم وحدة تبادل المعلومات الاتصالات المباشرة مع القطاع المالي (باستخدام القنوات عبر الإنترنت أو الاتصال الجماعي) للاستماع إلى مخاوفهم، والتواصل معهم بشأن تدابير التخفيف من آثار الأزمة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية للإبلاغ على سبيل المثال، والرد على أسئلة محددة.

وسائل التواصل المناسبة أثناء الأزمات

لكي يصبح التواصل أكثر كفاءة قدر الإمكان، يجب على الولايات القضائية تحديد جهة التواصل المعنية داخل وحدة تبادل المعلومات ووسائل التواصل التي من المناسب استخدامها أثناء الأزمة. ومن شأن هذا الأمر أن يضمن، رغم وجود عدد ضئيل من موظفي الوحدة والوسائل المعتادة للاتصال، وصول مراسلات أصحاب المصلحة الآخرين إلى وحدة تبادل المعلومات.

يشير تحديد جهات التواصل المعنية، تحسباً لأزمة محتملة، إلى توقع منح تفويضات واضحة إذا لزم الأمر، ولا سيما تفويض صلاحيات السلطة المختصة. قد يعتمد التفويض على سيناريو الأزمة ويأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على كل فرد من موظفي وحدة تبادل المعلومات. إذا كانت الأزمة قد بدأت بالفعل، فلا يزال من الممكن منح التفويض أو مراجعته خاصة في حالة الغياب المفاجئ لأحد أعضاء فريق العمل والذي سبق منحه تفويضًا. إذا كان تحديد جهات الاتصال المعنية ووسائل التواصل المفضلة يتطلب تحديث المعلومات المتاحة على قاعدة بيانات السلطة المختصة الأمانة التابعة للمنندى العالمي، يجب تحديث هذه المعلومات في أسرع وقت ممكن بعد بداية الأزمة.

فيما يخص التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، يمكن أن تواجه وحدة تبادل المعلومات صعوبات في الوصول إلى "نظام النقل المشترك" كالمعتاد (أي يجوز ألا يكون الوصول ممكنًا أو قد لا يكون بالوثيرة ذاتها). للتأكد من أن الولايات القضائية الشريكة على دراية بهذه القيود، يمكن لوحدة تبادل المعلومات أن تطلب من الأمانة العامة لنظام النقل المشترك تحميل رسالة على صفحة المعلومات بشأن استعداد النظام للقيام بعملية التبادل. يُعد التواصل بشأن آثار خرق البيانات المتبادلة أمرًا أساسيًا أيضًا، لا سيما مع شركاء التبادل للسماح لهم بصياغة الردود المناسبة بموجب أطرهم القانونية واتفاقياتهم المحلية.

يمكن لوحدة تبادل المعلومات كذلك التواصل بشأن الإجراءات التي يتم اتخاذها لمعالجة آثار الأزمة.

الأثر الناجم عن الأزمة

قد ينجم عن الأزمة الآثار التالية، على سبيل المثال:

- وجود عدد محدود من موظفي وحدة تبادل المعلومات.
- صعوبات في وسائل التواصل المعتادة. على سبيل المثال، في حالة إغلاق مقرات وحدة تبادل المعلومات لفترة من الوقت، قد تواجه وحدة تبادل المعلومات صعوبات في استرداد النسخ الورقية من رسائل البريد العادية. من ناحية أخرى، في حالة وقوع أزمة بسبب حادث يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، قد تواجه وحدة تبادل المعلومات قيودًا في استخدام الاتصالات الإلكترونية.
- التأخير في الرد على طلبات تبادل المعلومات أو في إرسال طلب صادر إلى شريك أجنبي.
- ضياع بعض المستندات، مثل طلبات تبادل المعلومات أو المعلومات المقدمة بالفعل من أصحاب المعلومات.
- التأخير في الوفاء بالتزامات الإبلاغ (على سبيل المثال التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات).

مع شركاء تبادل المعلومات

يجب أن تذكر وحدة تبادل المعلومات أيضًا عند إبلاغ شركائها، ما إذا كانت جميع جوانب نشاط تبادل المعلومات قد تأثرت بالأزمة أم اقتصر الأمر على بعض الجوانب فحسب، على سبيل المثال في حالة تأثر التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات فحسب بسبب وقوع مشكلة خطيرة في جانب تكنولوجيا المعلومات.

تتمثل إحدى الطرق السريعة للوصول إلى شركاء عملية تبادل المعلومات في سياق الأزمة في مطالبة أمانة المنندى العالمي بإجراء اتصالات واسعة النطاق مع جميع أعضائها أو استخدام قاعدة بيانات السلطات المختصة الأمانة لنقل رسالة عامة إلى جميع شركاء عملية تبادل المعلومات في الولاية القضائية.

يجوز للولاية القضائية كذلك النظر في استكمال التواصل بصورة عامة بإجراء اتصال أكثر تحديدًا تستهدف منه شركاء عملية تبادل المعلومات الذين ربما يكون للأزمة تأثير محدد عليه، فحسب.

على المستوى الوطني

يعتمد التواصل مع أصحاب المعلومات على المستوى الوطني على مدى تأثر المشغلين كذلك بالأزمة. على سبيل المثال، قد يواجه أصحاب المعلومات من الأطراف الثالثة صعوبات أيضًا، بسبب الأزمة، في الرد في الوقت المناسب على طلبات الإدارة الضريبية. لذلك، يمكن لوحدة تبادل المعلومات النظر في التعامل معهم بمزيد من المرونة، بما في ذلك إمكانية طلب تمديد الموعد النهائي لتقديم المعلومات المطلوبة. ويمكن التعامل بمرونة بوجه عام أو على أساس كل حالة على حدة.

تحديثات الحالة بشأن طلبات تبادل المعلومات

المتابعة ذات الصلة لنشاط تبادل المعلومات. قد يؤدي أي تأخير أو إهمال في هذه المهمة إلى حدوث خلل قد يصعب علاجه في المستقبل.

- توفير تحديثات لحالة الطلبات قيد التنفيذ، ولا سيما الطلبات قيد الرد لأكثر من تسعين يوماً .
- إرسال رسائل تذكيرية بالحالات الأقدم التي أبلغت الوحدة بأن الرد عليها أصبح عاجلاً.

وبالمثل، يجب أن تحدد وحدة تبادل المعلومات مواطن الضعف الخطيرة في سياق الأزمة. وعادة ما يكون لدى إدارات الضرائب خارطة مخاطر محددة مسبقاً لكل نشاط من أنشطتها. ومع ذلك ، خلال الأزمة ، يمكن أن تكون هذه المخاطر مختلفة أو ، على النقيض من ذلك، أكثر صلة. ويتحدد المخاطر ذات الصلة بالأزمة في مرحلة مبكرة ، ستكون وحدة تبادل المعلومات في وضع أفضل للتخفيف من وطأتها. وهو أمر مهم بشكل خاص لمسائل السرية في مجال التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.

يتطلب تحديد الأنشطة الأساسية ومواطن الضعف التنسيق داخل الإدارة الضريبية ككل، لا سيما فيما يتعلق بإعادة التوزيع المحتمل للموظفين أو الموارد الأخرى.

الاعتماد على موظفي وحدة تبادل المعلومات وإدارتهم

إبان الأزمة، يتعين تعزيز التنسيق بين موظفي وحدة تبادل المعلومات. وعلى الرغم من ضرورة تحقيق هذا التنسيق في جميع الأوقات، يمكن لظروف العمل الخاصة جداً في سياق الأزمة أن تغير بشكل كبير تنظيم الوحدة ونشاط تبادل المعلومات. علاوة على ذلك، يمكن أن يتأثر موظفو وحدة تبادل المعلومات أنفسهم بالأزمة، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى غياب بعض أفراد الوحدة.

في ظل مثل هذه الظروف، يجب أن يكون موظفو وحدة تبادل المعلومات على دراية تامة بالتغيرات والقيود الجديدة بسبب الأزمة حتى يمكنهم ممارسة أنشطة الوحدة تبعاً لذلك. على سبيل المثال، في حالة إسناد نشاط لأحد أعضاء فريق العمل، يجب أن يعرف هذا الشخص نطاق النشاط ومتطلباته الأساسية. علاوة على ذلك، إذا كانت وحدة تبادل المعلومات غير قادرة على استخدام وسيلة اتصال أثناء الأزمة، يجب أن يكون جميع موظفي وحدة تبادل المعلومات على دراية بهذا القيد.

ومن أجل ضمان التنسيق والوعي المناسبين في وقت الأزمة، يمكن لرئيس وحدة تبادل المعلومات تنظيم عقد اجتماعات دورية مع جميع الموظفين، أو عقد اجتماع مع الموظفين المعنيين فحسب، فيما يتعلق بموضوعات محددة، ومن المحتمل أن تُعقد هذه الاجتماعات بصورة متكررة في بداية الأزمة لتقل وتيرة عقدها بعد ذلك.

ومن أجل ضمان التنسيق والوعي المناسبين في وقت الأزمة، يمكن لرئيس وحدة تبادل المعلومات تنظيم عقد اجتماعات دورية مع جميع الموظفين، أو عقد اجتماع مع الموظفين المعنيين فحسب، فيما يتعلق بموضوعات محددة، ومن المحتمل أن تُعقد هذه الاجتماعات بصورة متكررة في بداية الأزمة لتقل وتيرة عقدها بعد ذلك.

إبان حدوث الأزمات قد يكون معلوماً أن وحدة تبادل المعلومات لن تُدار بالونيرة و الكفاءة ذاتها كالمعتاد. وعلى وجه الخصوص، يمكن توقع حدوث حالات تأخير في عملية تبادل المعلومات، سواء في تبادل المعلومات عند الطلب أو التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. في هذه الحالات ، تكون الخطوة الأولى هي التواصل العام حول تأثير الأزمة.

ومع ذلك، ربما لا يزال لدى شركاء تبادل المعلومات حاجة ملحة للحصول على تحديثات بشأن حالة طلبات تبادل المعلومات الجاري تنفيذها. على سبيل المثال، في حالة طلب جاري الرد عليه بخصوص مسألة عاجلة ، قد يكون من المفيد إبلاغ السلطة المختصة التي تطلب المعلومات بالصعوبات المحتملة في معالجة طلبها بسبب الأزمة. سيساعد ذلك شريك تبادل المعلومات في تنظيم الحالة الضريبية المفتوحة بشكل أفضل مع مراعاة متطلباته القانونية المحددة مثل الجداول الزمنية لإنهاء التدقيق الضريبي أو قانون التقادم. لذلك ، يجب أن تظل وحدة تبادل المعلومات على اتصال قدر الإمكان بشركاء تبادل المعلومات المعنيين عن طريق إرسال تحديثات متكررة لهم حول حالة طلباتهم ، إلى أقصى حد ممكن.

علاوة على ذلك ، حتى في سياق الأزمة ، يجب أن ترسل وحدة تبادل المعلومات إلى شركائها ردوداً جزئية على طلبات تبادل المعلومات، إذا كانت في وضع يتيح لها القيام بذلك. قد يكون هذا هو الحال على وجه الخصوص إذا كان لا يزال في وسع إدارة الضرائب الوصول إلى قواعد البيانات الخاصة بها (على سبيل المثال ، قاعدة بيانات إدارة الضرائب أو مسجل الشركة) ، والتي يمكن أن تسهل جمع الردود الجزئية على طلبات تبادل المعلومات.

تحديد الأنشطة الأساسية ومواطن الضعف

يُعد تحديد الأنشطة الأساسية في وحدة تبادل المعلومات أمراً ضرورياً في سياق الأزمة. وفي واقع الأمر قد تؤدي الأزمة نفسها أو التدابير التي تُتخذ لعلاج أزمة ما إلى تقليل الموارد المتاحة لوحدة تبادل المعلومات للقيام بنشاطها الأساسي. ويتطلب مثل هذا الوضع ترتيب أولويات عمل الوحدة أكثر من المعتاد، من أجل التعامل مع مهامها الأساسية.

يتمثل النشاط الأساسي لوحدة تبادل المعلومات في تبادل المعلومات بصورة فعالة. وفيما يخص آلية تبادل المعلومات عند الطلب، يمكن أن تكون المهام الأساسية التي يتعين القيام بها أثناء الأزمة من بين عدة مهام أخرى وحسب شدة الأزمة هي كالاتي:

- تحديد الطلبات رهن التنفيذ والعاجلة، الواردة والصادرة ، من أجل ترتيب أولويات معالجتها .
- تسجيل طلبات تبادل المعلومات الواردة والصادرة الجديدة وأي مراسلات أخرى ذات صلة بشكل صحيح. وحتى في سياق الأزمة، ويُعد تسجيل طلبات تبادل المعلومات أمراً أساسياً لضمان

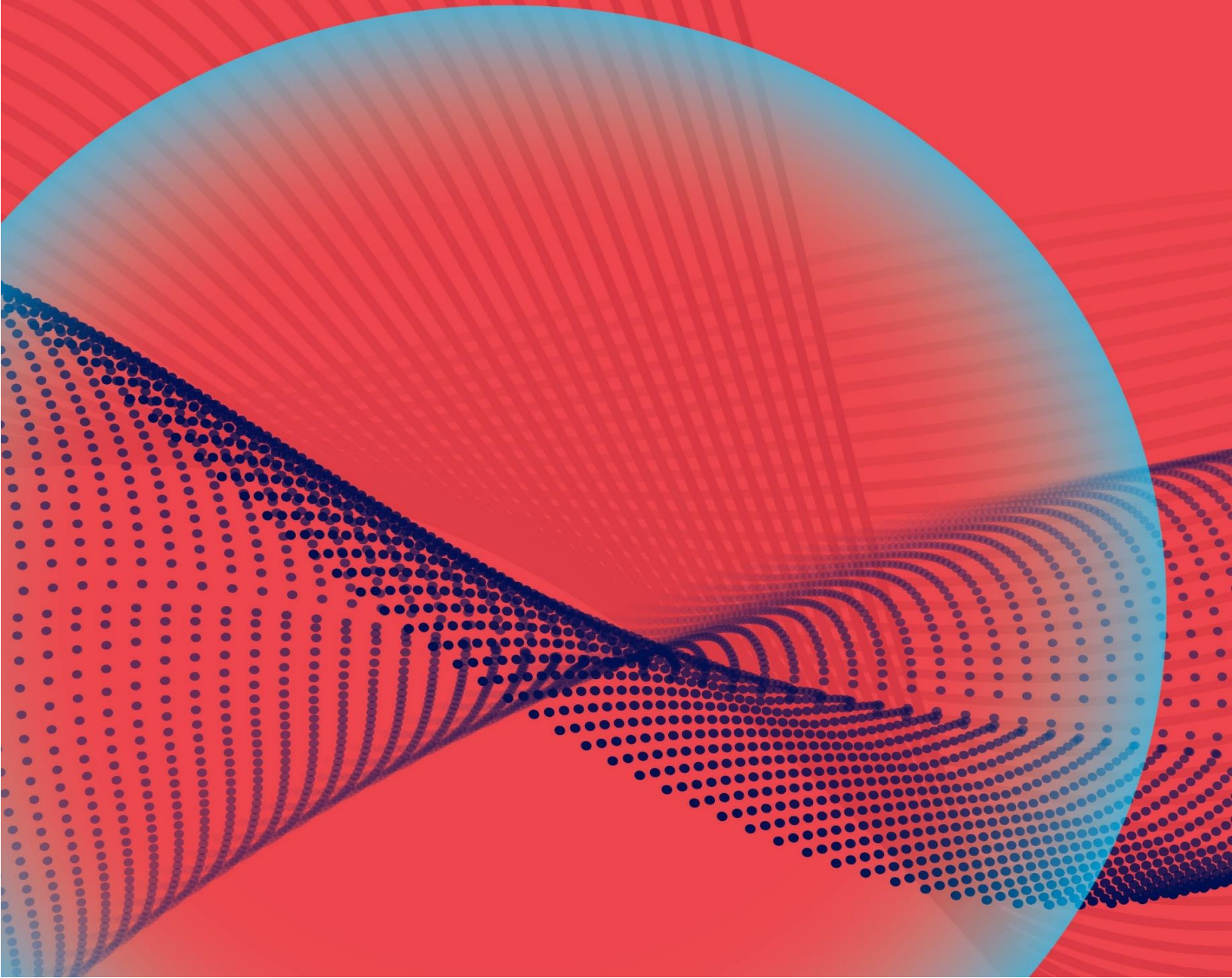
اغتنام فرصة الأزمة

دائمًا ما يكون زمن الأزمة مليئًا بالتحديات بالنسبة لجميع المؤسسات والجهات المتضررة، على الرغم من أن تدابير التخفيف من آثار الأزمة ومعالجتها يمكن أن تساعد في التغلب عليها.

ومع ذلك يمكن أن تكون الأزمة أيضًا فرصة جيدة لتحديد مجالات تحسين عمل المؤسسة أو أساليب عمل وحدة تبادل المعلومات. و يمكن أن تكشف الأزمة عن مخاطر لم تُحدد من قبل ومن ثم يمكن أن تساعد وحدة تبادل المعلومات على دمج هذه المخاطر في عملها اليومي بشكل كامل.

كما يمكن أن تكون أساليب العمل الجديدة المعتمدة خلال الأزمة ذات صلة في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، إذا بذلت وحدة تبادل المعلومات ما في وسعها في سبيل تنفيذ هذه الأساليب، فيجب أن تدرس بعناية ما إذا كانت هناك مصلحة ومنفعة ستعود عليها من الحفاظ على هذه الأساليب بمجرد انتهاء الأزمة لتجنب إهدار جميع الجهود المبذولة أثناء الأزمة.

الملاحق



الملحق رقم (أ). القائمة المرجعية لإنشاء وحدة تبادل المعلومات

يتطلب إنشاء وحدة تبادل معلومات تعمل بكفاءة، وجود بعض الركائز. لذا، يجب على الولايات القضائية التي تنشئ وحدة لتبادل المعلومات النظر بعناية في العناصر التالية:

1. توفير معلومات كافية وحديثة ومناسبة للإدارة العليا لدعم اتخاذ القرار بشأن متطلبات إنشاء وحدة تبادل المعلومات ومكان إنشائها.
2. تحديد مكتب مركزي ليكون مكاناً لإنشاء وحدة تبادل المعلومات، مع مراعاة السياق المحدد للولاية القضائية. وبصفة عامة يجب أن تمارس وحدة تبادل المعلومات عملها بشكل صحيح. وثمة أوجه تآزر واضحة بينها وبين جميع وظائف الامتثال التي تؤديها المؤسسة، بغية توفير دعم إيجابي لجميع الوظائف التي تستلزم الحصول على المعلومات بما يتماشى مع المعايير الدولية لعملية تبادل المعلومات.
3. تطبيق تدابير صارمة للحفاظ على السرية وتوفير وسائل حماية البيانات، بما في ذلك ما يلي:
 - تأمين المباني التي تقع فيها وحدة تبادل المعلومات وجميع سجلات تبادل المعلومات.
 - وضع أقفال لحفظ السجلات/الوثائق مع قصر إمكانية الوصول إليها على موظفي الوحدة.
 - لا يحتفظ بمفاتيح المباني/المكاتب إلا الموظفين المصرح لهم بذلك فحسب.
 - عدم السماح بدخول مباني تبادل المعلومات لغير العاملين في عملية تبادل المعلومات أو للموظفين غير المصرح لهم.
4. يخول وزير المالية صلاحيات السلطة المختصة لتبادل المعلومات إلى رئيس إدارة الضرائب وبعض المسؤولين الذين يتعاملون مع التبادل الفعلي للمعلومات (على سبيل المثال ، رئيس وحدة تبادل المعلومات)، ويكون التفويض كتابياً.
5. اتباع دليل/ إرشادات تبادل المعلومات لتوجيه طريقة إدارة عملية تبادل المعلومات مع الشركاء.
6. إدارة شؤون العاملين مثل الإجازات وأي برامج خارج المكتب على نحو يضمن وجود بعض العاملين لإدارة أنشطة تبادل المعلومات في أي وقت أثناء العام. وهو ما يشمل استخدام عنوان بريد إلكتروني حكومي عام واحد يمكن لجميع موظفي وحدة تبادل المعلومات الوصول إليه.
7. فصل جميع طلبات المعلومات عن المستندات الرسمية اليومية للممولين، مع فحصها وحفظها بملف أو نشرها بما يتماشى مع إرشادات السرية وإجراءاتها.
8. توفير المعدات ذات الصلة مثل أجهزة الكمبيوتر، والهواتف، والطابعات، والناسخ الضوئي، وآلة تمزيق الورق وما إلى ذلك داخل مكتب تبادل المعلومات.
9. إنشاء قاعدة بيانات تتبع الحالات (قاعدة بيانات بسيطة مثل جدول بيانات إكسيل أو برنامج أكثر تعقيداً حسب حجم طلبات تبادل المعلومات التي تتلقها الولاية القضائية أو ترسلها) لتسجيل الطلبات الواردة والصادرة وتتبعها. ويفيد إنشاء قاعدة البيانات في متابعة الحالات ومراقبتها.
10. وضع استراتيجية الأعمال ومقاييس/مؤشرات الأداء لمتابعة تحديد مهام عملية تبادل المعلومات في بداية كل سنة مالية.
11. وضع خطة لاستمرارية سير الأعمال للحفاظ على نشاط تبادل المعلومات إلى أقصى درجة ممكنة أثناء الأزمات.

الملحق رقم (ب). المهارات المثالية التي يتعين توافرها في العاملين بوحدة تبادل المعلومات

فيما يتعلق بجانب الخبرات ذات الصلة، يعمل بوحدة تبادل المعلومات بصفة عامة مسؤولو الضرائب الذين يتمتعون بمهارات متنوعة، ويتعين مراعاة ما يلي، من بين جملة أمور أخرى، عند اختيار الموظفين لإدارة مكتب تبادل المعلومات:

(١) المهارات الضريبية

- الإلمام بالضرائب المحلية.
- الإلمام بالضرائب الدولية (المعاهدات الضريبية، و تبادل المعلومات، والتسعير التحويلي).
- الإلمام بالإجراءات الضريبية لا سيما القواعد التي تخضع لها عملية جمع المعلومات.
- الإلمام بالمحاسبة والتحقق الضريبية والتدقيق الضريبي.
- الإلمام بالإجراءات الإدارية.

(٢) التفكير التحليلي

- القدرة على التفكير بشكل منهجي في المشكلات وإيجاد الحل السليم لها.
- حب الاستطلاع الفكري -- الاهتمام بكونه مصدرًا للمعرفة بالنسبة لأصحاب المصلحة.
- القدرة على تنظيم الوقت وتحديد أولويات المبادرات المتعددة في ظل بيئة سريعة التوتيرة.
- القدرة على تفسير البيانات الواردة في التقارير وتقديم التوصيات لتحسين الأداء.
- القدرة على وضع حلول مبتكرة للمشكلات.

(٣) مهارات التواصل

- مهارات تواصل شفوية وكتابية قوية.
- الاستعداد لتحمل المسؤولية عند الضرورة.
- البراعة في شرح المفاهيم المعقدة وتبسيطها (شخصيًا، عبر الهاتف، وعبر البريد الإلكتروني).
- التمتع بالقدرة على تعليم عدة أفراد في وقت واحد.
- التحدث بعدة لغات إذا أمكن ذلك (تحدث اللغة الإنجليزية على الأقل).

٤) مهارات التفاوض:

- يجب أن يكون المسؤول الضريبي إيجابيًا ويسعده مساعدة جميع أصحاب المصلحة.
- يتمتع بالنزاهة ويراعي أصحاب المصلحة.
- يتصف بالإصرار والعزيمة.
- يتصف بسرعة استيعاب المفاهيم التكنولوجية.
- يؤدي دور حلقة الوصل بين الولاية القضائية وغيرها من الولايات القضائية الأخرى.
- التحلي بالصبر.
- يتخذ المواقف السليمة.

٥) القيادة:

- الالتزام بالتميز المهني والأخلاق.
- القدرة على بناء علاقات تعاون تستفيد من ديناميكيات الفريق.
- القدرة على رؤية الصورة الشاملة / صاحب رؤية / لديه القدرة على التفكير الاستراتيجي.
- يتمتع بدرجة عالية من التنظيم مع الاهتمام بالتفاصيل.
- يأخذ بزمام المبادرة.

٦) مهارات أخرى:

- مهارات ممتازة في الكمبيوتر ، بما في ذلك برامج الورد وإكسيل، وأوت لوك، و باور بوينت.

الملحق رقم (ج). مثال لنموذج تقييم الأثر لعملية تبادل المعلومات

نوقش نموذج تقييم أثر عملية تبادل المعلومات الحالي ووافق عليه المشاركون في اجتماع "مبادرة إفريقيا" الذي عُقد في أكتوبر ٢٠٢٠، كما وافق عليه المشاركون في مبادرة "إعلان بونتا دل إستي" (Punta del Este Declaration Initiative) في نوفمبر ٢٠٢٠. يمكن للأمانة العامة للمنتدى العالمي توفير النموذج، الذي يتضمن قوائم منسدة، عند الطلب.

مثال نموذجي لتوضيح نموذج تقييم الأثر لعملية تبادل المعلومات

التاريخ: اليوم/ الشهر/ السنة

- نتيجة استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها عند الطلب
- نتيجة استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها طواعية
- نتيجة استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها أوتوماتيكياً

الموظف: [اسم الموظف]

الخدمة: [اسم الخدمة]

[الرقم]	الولاية القضائية التي توفر المعلومات		الرقم المرجعي للحالة المخصص من الولاية القضائية التي توفر المعلومات
	[الرقم]		الرقم المرجعي للحالة محلياً/داخلياً
تاريخ فرض الضريبة		الممول رهن التحقيق	
يوم/شهر/سنة		[تحديد هوية الممول سواء كيان أم فرد]	
طبيعة الضريبة (الضرائب) والفترات الخاضعة للفحص (٣)		من المبلغ المذكور في العمود الأيسر، النسبة المئوية والوعاء الضريبي الإضافي المنسوب إلى تبادل المعلومات (٢):	
الضريبة (الضرائب): [اسم الضريبة (الضرائب)] الفترة (الفترات): من: يوم/شهر/سنة إلى: يوم/شهر/سنة الضريبة (الضرائب): [اسم الضريبة (الضرائب)] الفترة (الفترات): من: يوم/شهر/سنة إلى: يوم/شهر/سنة		النسبة (ب): <u>اختر بنداً</u> . الوعاء الضريبي الإضافي المنسوب لتبادل المعلومات (ج): [المبلغ بالعملة المحلية]	
		الوعاء الضريبي الإضافي (أ): [المبلغ بالعملة المحلية]	

الملاحق

	<p>من المبلغ المذكور في العمود الأيسر، النسبة المئوية والإيرادات الإضافية المنسوبة إلى تبادل المعلومات (٥):</p>	<p>الإيرادات الإضافية التي تم تحديدها (٤):</p>
	<p>النسبة (هـ) <u>اختر بندًا</u> ▼</p> <p>الإجمالي المنسوب إلى تبادل المعلومات (و): [المبلغ بالعملة المحلية]</p>	<p>الضرائب: [المبلغ بالعملة المحلية]</p> <p>العقوبات: [المبلغ بالعملة المحلية]</p> <p>الفوائد: [المبلغ بالعملة المحلية]</p> <p>إجمالي الإيرادات الإضافية التي تم تحديدها (د): [المبلغ بالعملة المحلية]</p>
<p>الإطار العام للحالة (٦)</p>		
<p>لا <input type="checkbox"/></p> <p>نعم، يرجى التحديد: نعم، يرجى التحديد: <input type="checkbox"/></p>	<p>استخدام لأغراض أخرى (٧)</p>	

ملاحظات حول نموذج تقييم الاثر لعملية تبادل المعلومات

يجب الاستعانة بهذا النموذج في الحالات التي استخدمت فيها المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال آلية تبادل المعلومات عند الطلب، أو طواعية أو أوتوماتيكياً.

١. **الوعاء الضريبي الإضافي الذي تم تحديده:** يشير إلى الوعاء الضريبي الإضافي الذي تم تحديده فيما يخص الحالة. وهو الفرق بين الوعاء الضريبي الذي تعرفه الإدارة الضريبية (على سبيل المثال الوعاء الضريبي الذي أقر به الممول) والوعاء الضريبي الذي تم تحديده بعد اتخاذ إجراءات الرقابة الداخلية أو التحقيقات التي تجريها الإدارة الضريبية، بصرف النظر عما إذا تم استخدام تبادل المعلومات أم لا. وقد يأتي هذا الوعاء نتيجة لعدم الإقرار بقيمة الدخل، أو الإقرار بأقل من قيمته، أو لحصم النفقات غير المصرح بها أو الوهمية، وما إلى ذلك.

٢. **النسبة والوعاء الضريبي المنسوب لتبادل المعلومات:** يجب على المسؤول الذي يتعامل مع الحالة تقييم إلى أي مدى ساهمت المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال آلية تبادل المعلومات في زيادة أو تأمين الوعاء الضريبي الإضافي المحدد. ولتسهيل التقييم، يجب على المسؤول استخدام أقرب نسبة مئوية مقترحة في القائمة.

بعدها يمكن حساب الوعاء الضريبي المنسوب إلى تبادل المعلومات كالآتي:

$$[(ج) \times (ب) \div (د)]$$

٣. **طبيعة الضرائب والفترة الخاضعة للتدقيق:** الضريبة أو الضرائب قيد التحقيق والفترة أو الفترات ذات الصلة الخاضعة للتدقيق.

٤. **الإيرادات الإضافية التي تم تحديدها:** تشير إلى المبلغ الإجمالي للإيرادات المحددة في الحالة، بما في ذلك الغرامات والفوائد.

٥. **النسبة والإيرادات الإضافية المنسوبة لتبادل المعلومات:** يجوز أن يكون استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها عند الطلب، أو أوتوماتيكياً، أو طواعية بشكل مباشر أو غير مباشر، قد أدى إلى تحديد إيرادات إضافية. ولتسهيل التقييم، يجب على المسؤول استخدام أقرب نسبة مئوية مقترحة في القائمة.

ثم يمكن بعد ذلك حساب الإيرادات الإضافية المنسوبة إلى تبادل المعلومات كالآتي:

$$[(د) \times (هـ) \div (و)]$$

٦. **الإطار العام للحالة:** يُرجى ذكر وصف موجز للحالة والتحقيق والمعلومات التي تم الحصول عليها وكيفية استخدامها لتحقيق النتيجة النهائية.

٧. **الاستخدام لأغراض أخرى:** يُرجى توضيح ما إذا تم استخدام المعلومات لأغراض أخرى غير الأغراض الضريبية. يمكن أيضاً استخدام المعلومات لمكافحة الجرائم الخطيرة الأخرى (مثل غسل الأموال والفساد) بالسماح باستخدام المعلومات التي يتلقاها بلد ما لأغراض غير ضريبية، بشرط استيفاء شروط معينة (أي أن هذا الاستخدام مسموح به بموجب قوانين الطرف الموجه إليه طلب المعلومات والطرف الذي يطلب المعلومات والحصول على تفويض مسبق من الطرف الموجه إليه الطلب).

الملحق رقم (د). أمثلة على مذكرة تفاهم موقعة بين الإدارة الضريبية والوكالات الحكومية الأخرى لتبادل المعلومات على الصعيد المحلي

المثال رقم (١)

بروتوكول بين [الإدارة الضريبية] و [الوكالة الحكومية]

اتفق كل من:

- [الإدارة الضريبية] ويمثلها [الاسم والمسمى الوظيفي]
- [الوكالة] ويمثلها [الاسم والمسمى الوظيفي] على الأحكام التالية:

المادة (١) - الغرض

الغرض من هذا البروتوكول هو تحديد إجراءات تنفيذ عمليات تبادل المعلومات بين [الإدارة الضريبية] و [الوكالة] المنصوص عليها في [الأساس القانوني المحلي].

المادة (٢) - الإطار القانوني

وفقاً للأحكام التشريعية سالفه الذكر، تتبادل [الإدارة الضريبية] و [الوكالة] أي معلومات يحتمل أن تكون مفيدة لأداء مهام كل منهما، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات في مجال التعاون الإداري الدولي. تتم عمليات تبادل المعلومات طوعاً أو عند الطلب.

المادة (٣) - طرق نقل المعلومات

٣-١ شكل عملية نقل المعلومات ومحتواها

تُثقل المعلومات بين [الوكالة] و [الإدارة الضريبية] بإرسال مذكرة تحدد على وجه الخصوص:

- أسماء الأشخاص (أفراد أو كيانات قانونية) المعنيين.
- البيانات وأي معلومات أخرى ذات صلة تحتفظ بها [الوكالة] أو [الإدارة الضريبية] فيما يتعلق بالشخص المعني.

لتسهيل الاستفادة من المعلومات التي يتم نقلها، يُحدد الأشخاص المعنيون قدر الإمكان:

- للأشخاص الطبيعية: بالاسم وتاريخ الميلاد ورقم التعريف الضريبي للممول (TIN) والعنوان.
- للكيانات الاعتبارية: باسم الشركة وعنوان المركز الرئيسي وطبيعة النشاط ورقم التسجيل في سجل الشركات.

في حالة إرسال المعلومات نفسها بالتزامن مع إرسالها إلى سلطات أخرى (مثل السلطات القضائية)، يوصى بالاتصال بهذه السلطات قبل اتخاذ أي إجراء لضمان تنسيق التحقيقات المختلفة الجارية.

٣-٢ دائرة نقل المعلومات

يتم إرسال المذكرات/المعلومات عن طريق البريد الإلكتروني فحسب مشفوعة بمرفق محمي بكلمة مرور إلى:

- [الإدارة الضريبية]، على العنوان العام التالي: [عنوان البريد الإلكتروني العام]
- [الوكالة]، على العنوان العام التالي: [عنوان البريد الإلكتروني العام]

في حالة طلب نقل المعلومات، تُرسل هذه المعلومات في أسرع وقت ممكن، بقدر الإمكان، في غضون الموعد النهائي الذي تحدده الإدارة التي تطلب المعلومات.

٣-٣ سرية المعلومات

يجوز [للإدارة الضريبية] و [الوكالة] استخدام المعلومات الواردة في المذكرات بحرية في أعمال الاستقصاء والبحث. ومع ذلك، يجب أن تظل مذكرة النقل وثيقة داخلية، ولا يجوز الإفصاح عنها دون الحصول على إذن صريح من الإدارة التي أرسلتها.

يجب الحفاظ على أي معلومات تخضع لاتفاق دولي واستخدامها بشكل صارم وفقاً لأحكام ذلك الاتفاق.

المادة (٤) – المتابعة

تجري [الإدارة الضريبية] و [الوكالة] تقييماً مشتركاً لاحتياجاتهما من المعلومات، وتعلم كل منهما كيفية استخدام المعلومات التي تتبادلانها، فضلاً عن تقييم فعالية عمليات التبادل التي تتم بينهما.

يتم إجراء تقييم كمي ونوعي لعمليات التبادل التي تمت كل عام ويشمل التقييم ما يلي:

- كم المعلومات المنقولة وطبيعتها.
- نتائج عمليات التدقيق والتحقيقات التي أجريت بعد نقل المعلومات (عدد عمليات التدقيق، المبلغ الإجمالي للتعديلات الضريبية، التحليل النوعي للنتائج التي تم الحصول عليها، العواقب على المستوى الجنائي).

لتسهيل عملية تبادل المعلومات، تُحدد جهات الاتصال داخل [الإدارة الضريبية] و [الوكالة]:

- [الإدارة الضريبية] ، [بيانات الاتصال]

- [الوكالة] ، [بيانات الاتصال]

يقع على عاتق جهات الاتصال المشار إليها المسؤولية عما يلي:

- ضمان تنفيذ هذا البروتوكول.
- إثبات المراجعة السنوية لعمليات التبادل.
- تقييم احتياجات [الإدارة الضريبية] و [الوكالة] من المعلومات من أجل تحسين جودة عمليات التبادل.
- الرد على الطلبات الخاصة.

المادة (٥) – تاريخ الإنفاذ

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليه من الأطراف المتعاقدة.

مذكرة تفاهم بين الإدارة الضريبية و [الوكالة الحكومية]

يستند النص أدناه إلى مثال مذكرة تفاهم موقعة بين إدارة الضرائب والوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي. تم إضافة بعض الإرشادات بخط مانل لإبراز ما يمكن الإشارة إليه في حالة توقيع مذكرة التفاهم مع وكالة أخرى.

حُررت مذكرة التفاهم الحالية (المشار إليها فيما بعد في هذه الوثيقة باسم "مذكرة التفاهم") في [المكان] بتاريخ [التاريخ]،

بين كل من:

[الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي] و [الإدارة الضريبية] المشار إليهما مجتمعين فيما بعد بـ "الطرفين".

يشهد الطرفان بما يلي:

حيث يوافق الطرفان رسميًا على الشروط المنطبقة على العلاقة بين [الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي] و [الإدارة الضريبية] وما يخص عملية تبادل المعلومات بشأن حالات الاشتباه في الإدلاء بإقرارات خاطئة تتعلق بالضرائب/اشتراكات الضمان، وأنها ستكون نقطة محورية لوضع إرشادات المسار السريع بشأن المسائل الضريبية، والوصول إلى المعلومات بسجل اشتراكات [الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي]، ومعيار للتحقيق ومقاضاة الجناة وتبادل إحصاءات الأجور في محاولة لتعزيز الامتثال للقوانين التي ينفذها الطرفان في [القطر] وأية مسائل أخرى محل اهتمام مشترك في تنفيذ تفويض الطرفين.

[يعتمد محتوى الفقرة السابقة على عمليات تبادل المعلومات المطلوبة لإدارة الضرائب والوكالة المستهدفة]

وحيث يرغب الطرفان في تعزيز إطار عمل من أجل معالجة مخاوف المشتركين المتعلقة بالضرائب والتي تؤثر على أهليتهم للامتثال، والوفاء بالمسؤوليات القانونية التي يتعين على كل من الطرفين الاضطلاع بها بموجب التشريعات التي يخضع لها كل منهما، وأي قوانين وقواعد وأنظمة أخرى معمول بها، فقد اتفقا على التوقيع على مذكرة التفاهم الحالية وفق الشروط التالية:

ليعلم كافة بموجب هذه الوثيقة ما يلي:

المجالات والأنشطة الرئيسية للتعاون

[سيُستند محتوى الجدول أدناه على عمليات تبادل المعلومات المطلوبة للإدارة الضريبية والوكالة المستهدفة]

البند	المطلوب/الهدف
تبادل المعلومات بين [الإدارة الضريبية] و [الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي]	<ul style="list-style-type: none"> اتفق كل من [الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي] و [الإدارة الضريبية] على تبادل المعلومات، كل حسب اختصاصه، بشأن أي مسائل متعلقة بالمولدين/ المشتركين من أجل منفعتهم المتبادلة. أي عملية احتيالي يتم اكتشافها في سياق العمل المعتاد. معلومات عن الشركات التي تم دمجها أو تصفيتها. معلومات عن حملة المبلغين عن المخالفات.

البند	المطلوب/الهدف
معالجة المخاوف الضريبية للمشاركين بتعزيز الإطار الحالي.	عقد اجتماعات تشاورية ربع سنوية بين الطرفين؛ ومع ذلك، يجب استخدام الاجتماعات المخصصة والبريد الإلكتروني التشاوري عند الحاجة.
التدريب، ووضع معايير المقارنة وعقد دورات للتوعية	<ul style="list-style-type: none"> عقد اجتماعات دورية بين الطرفين والممول/المشارك بغرض التوعية. التعاون بين الأطراف فيما يتعلق بتطوير وتبادل قواعد البيانات ومعايير المقارنة ذات الصلة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. عقد برامج حوارية إذاعية مشتركة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.
تحديد المشاركين المخالفين في المجال العام لتمكين [الإدارة الضريبية] من تتبع الامتثال الضريبي وإنفاذه	تحدد [الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي] و [الإدارة الضريبية] الممولين/المشاركين غير المسجلين حسب الأصول مع ذكر البيانات المحدثة لرقم التعريف الضريبي (TIN) ورقم الضمان الاجتماعي الوطني

طريقة توصيل المعلومات

تُقدّم المعلومات الواردة أعلاه كتابيًا في صورة نسخة ورقية أو إلكترونية، أو رسالة فاكس، أو بريد إلكتروني إلى مكاتب المفوض العام [إدارة الضرائب] أو الرئيس التنفيذي [الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي]. ويقع على عاتق المفوض العام والرئيس التنفيذي مسؤولية التبليغ بالطلبات وتلقي المعلومات المذكورة أعلاه.

يمكن تقديم المعلومات بناءً على طلب كتابي أو طوعاً.

السرية

يتعهد الطرفان بما يلي:

- معاملة المعلومات المقدمة من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر بمنتهى السرية، وفقاً لمذكرة التفاهم الحالية، وكذلك أي مسألة أخرى تنشأ أثناء تطبيق مذكرة التفاهم، وتُمنح تلك المعلومات على أقل تقدير حماية وسرية مماثلتين لتلك الممنوحة للنوع ذاته من المعلومات بموجب القانون المحلي المعمول به.
- عدم استخدام المعلومات التي يتم تلقيها من الطرف الآخر أثناء تنفيذ مذكرة التفاهم الحالية إلا لأغراض الوفاء بالتزاماته بموجبها فحسب، وألا يُفصح أي من الطرفين عن المعلومات غير العامة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الطرف الذي يمتلك المعلومات غير العامة.
- يتم الحفاظ على أي معلومات تخضع لاتفاق دولي واستخدامها بشكل صارم طبقاً لأحكام ذلك الاتفاق.

الاحتفاظ بالسلطة القانونية والالتزامات القائمة

- يحتفظ كل طرف من طرفي مذكرة التفاهم الحالية بجميع الحقوق والالتزامات بموجب القوانين واللوائح الرهنة، ولن تقيد مذكرة التفاهم الصلاحيات الإشرافية والوظيفية لأي من الطرفين.
- لا تتضمن مذكرة التفاهم الحالية ما يُقيد اختصاصات الطرفين أو يوسع نطاقها أو يعدلها. كما لا تؤثر مذكرة التفاهم الحالية أو إنهائها على حقوق والتزامات الطرفين بموجب القوانين المعمول بها أو ما يُعد تفسيراً لهذه القوانين أو اللوائح.

متابعة الامتثال

يقوم كل طرف من طرفي هذه الوثيقة بتعيين شخص أو أشخاص كتابيًا ليكونا جهة الاتصال الرئيسية بينهما لمتابعة الامتثال لمذكرة التفاهم، ولضمان كفاءة وفعالية التنسيق و عملية تبادل المعلومات بين الطرفين. يجوز لأي من الطرفين تغيير جهات الاتصال الرئيسية الخاصة به بإرسال إخطار كتابي للطرف الآخر.

التعديل

لا يتم إجراء أي تغييرات أو تعديلات على مذكرة التفاهم الحالية إلا اتفاق كتابي متبادل بين طرفيه بموجب هذه الاتفاقية، وتصيح هذه التغييرات أو التعديلات جزءًا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

الفسخ

يجوز لأي من الطرفين طلب فسخ مذكرة التفاهم بإرسال إخطار كتابي برغبته في فسخها قبل ثلاثة أشهر من الفسخ.

النزاعات

أي نزاع ينشأ عن تفسير مذكرة التفاهم الحالية أو تنفيذها يُحل بالاتفاق المشترك بين الطرفين أو ممثليهم المعيّنين. في حالة عدم الوصول إلى الاتفاق، يُحال النزاع إلى التحكيم وفقًا لأحكام [النزاعات].

تاريخ النفاذ

تدخل مذكرة التفاهم الحالية حيز النفاذ في تاريخ توقيعها من الطرفين.

الإخطارات

يُقدم أي إخطار أو طلب مطلوب أو مسموح به بموجب مذكرة التفاهم الحالية، مكتوبًا على العنوان الموضح أدناه الخاص بكل طرف أو كما يتم تعديله من وقت لآخر بإخطار الطرف الآخر. يُعد الاتصال عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس طريقة اتصال مقبولة.

- عن [الإدارة الضريبية]:

المفوض العام،

[بيانات الاتصال]

- عن [الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعي]

الرئيس التنفيذي،

[بيانات الاتصال]

إشهادًا لما تقدم، حرر الطرفان مذكرة التفاهم الحالية أصولاً وفقاً لقوانين كل منهما في اليوم والشهر والسنة المذكورين في صدر مذكرة التفاهم.

[الاسم]
المفوض العام

[الاسم]
الرئيس التنفيذي

الملحق رقم (هـ). تحديد مكان إنشاء وحدات تبادل المعلومات ومواردها في الولايات القضائية المختارة

ملحوظة: البيانات الواردة أدناه مستمدة من تقارير مراجعة النظراء التي يجريها المنتدى العالمي للولايات القضائية المصنفة بأنها "ممتثلة" أو "ممتثلة إلى حد كبير" للعنصر (ج)/٥، الذي يتناول تنظيم عملية تبادل المعلومات عمليًا وتشغيلها ويعكس وضع كل هذه الولايات القضائية أثناء فترة المراجعة وفي نهايتها.

الولاية القضائية (تاريخ المراجعة)	نشاط عملية تبادل المعلومات (عدد الطلبات إنشاء الفترة قيد المراجعة)	مكان إنشاء وحدة تبادل المعلومات داخل الهيئة	مورد وحدة تبادل المعلومات	الملاحظات
جنوب أفريقيا (تقرير ٢٠١٣)	٧٣ طلبًا/ سنة (وارد) ٢٠٠٨-٢٠١٠	تم إنشاء وحدة تبادل المعلومات بقسم تخطيط مخاطر الإنفاذ (DERP) داخل مصلحة الإيرادات بجنوب إفريقيا	<ul style="list-style-type: none"> عدد الموظفين = ٦ موظفين (اعتبارًا من ٢٠١١. قبل ٢٠١١: كان عدد الموظفين، موظفان) هناك ميزانية مخصصة لقسم تخطيط مخاطر الإنفاذ (هل تكفي معالجة طلبات تبادل المعلومات؟) دليل تبادل المعلومات لضمان الحفاظ على العملية التنظيمية الحالية في المستقبل فترة تدريب الموظفين الجدد بوحدة تبادل المعلومات وإعدادهم ٦ أشهر، تحت إشراف مسؤولين أكثر خبرة التدريب: داخليًا: عقد دورات تدريبية على الضرائب الدولية، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات، لحوالي ٦٠ موظفًا سنويًا (بما في ذلك مسؤولي وحدة تبادل المعلومات وموظفي الإدارة الإقليمية) على المستوى الدولي: مشاركة العاملين بوحدة تبادل المعلومات في الدورات التدريبية التي يعقدها كل من المنتدى العالمي والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب كما يشارك مسؤولو وحدة تبادل المعلومات في بعض الأحيان كمدرسين في تلك التدريبات. المشاركة في أعمال منظمة التعاون والتنمية بشأن تبادل المعلومات والامتثال الضريبي. 	<p>الوحدة مسؤولة عن عملية التبادل الدولي للمعلومات (عند الطلب، وطوعًا، وأوتوماتيكيًا)، بالإضافة إلى تبادل المعلومات على الصعيد الوطني</p>
أستراليا (تقرير ٢٠١٧)	١٩٨ طلبًا/ سنة (وارد) ١٢٥ طلبًا/ سنة (صادر) (أبريل ٢٠١٣ - مارس ٢٠١٦)	تم إنشاء وحدة تبادل المعلومات بقسم العلاقات الدولية التابع لقسم "الشركات الدولية والكبرى" المعني بالأنشطة التجارية بمكتب الضرائب الأسترالي (ATO)	<ul style="list-style-type: none"> عدد العاملين = ١٠ موظفين (مدير ونايان للمدير و٧ موظفين) فترة إعداد للموظفين الجدد مع تدريب مكثف على عملية تبادل المعلومات تُعد "بيانات ممارسة تطبيق القانون" (LAPS) التي تستعرض إجراءات تبادل المعلومات عمليًا، جزءًا مكملًا لدليل عملية تبادل المعلومات المستند إلى دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (شاركت أستراليا في إعداد هذا الدليل). تضطلع وحدة تبادل المعلومات بالمسؤولية عن: تطبيق ترتيبات السلطة المختصة في أستراليا إدارة سير عمليات محددة تتعلق بالبيانات تبادل المعلومات طوعًا وأوتوماتيكيًا تنسيق المشاركة الشاملة لمكتب الضرائب الأسترالي في بيئة تبادل المعلومات الدولية التفاوض بشأن اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية مع البلدان الأخرى إدارة المشاركة في عملية مراجعة النظراء التي يجريها المنتدى العالمي. تحتفظ وحدة تبادل المعلومات بصفحة «ewiki» على الشبكة الداخلية لمكتب الضرائب الأسترالي تحتوي على معلومات عن الوحدة ووثائق التدريب والمعلومات المتعلقة بعملية معالجة الطلبات الواردة والصادرة برنامج مخصص لعملية تبادل المعلومات: «SIEBEL» 	<ul style="list-style-type: none"> يتم التعامل مع ٧٥ إلى ٨٠٪ من الطلبات الواردة مباشرة من خلال عملية تبادل المعلومات باستخدام قواعد البيانات الداخلية والوصول المباشر إلى قواعد البيانات الخارجية. يتعامل «مراقبو المعلومات» (جهات الاتصال) بالشعب الأخرى التابعة لمكتب الضرائب الأسترالي مع ٢٠ إلى ٢٥٪ من الطلبات الواردة

الملاحق

الملاحظات	مورد وحدة تبادل المعلومات	موقع وحدة تبادل المعلومات داخل الإدارة الضريبية	نشاط تبادل المعلومات (عدد الطلبات أثناء الفترة قيد المراجعة)	الولاية القضائية (تاريخ المراجعة)
لا تجمع الوحدة المعلومات مباشرة للرد على طلبات تبادل المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> عدد الموظفين = ١١ موظفًا (من ٢٠١٢) و يتولى ٣ موظفون من " الإدارة العامة للضرائب" المسؤولية عن عملية تبادل المعلومات في حالات الاحتيال والتهرب الضريبي. تعد وحدة تبادل المعلومات الإرشادات لمساعدة مأموريات الضرائب المحلية في التعامل مع عملية تبادل المعلومات. التدريب: منذ إعادة هيكلة وكالة " تمويل الخدمات العامة الفيدرالية " في عام ٢٠٠٩ ، أكمل جميع موظفي مكتب الاتصال المركزي للضرائب المباشرة تدريبًا مخصصًا على عملية تبادل المعلومات. يتكون التدريب من خطوتين: (١) تدريب عام على عملية التبادل، والأساس القانوني والالتزامات المتعلقة بالالتقيد بالمواعيد المحددة والسرية، و (٢) تدريب عملي يقدمه مسؤولون أكثر خبرة. يتقرر عقد الدورات التدريبية واجتماعات الفريق في كل مرة يتم فيها إنشاء برنامج جديد أو قاعدة بيانات جديدة أو في كل مرة يُسن بند قانوني جديد فيما يتعلق بعملية تبادل المعلومات. المشاركة في العديد من الاجتماعات الدولية المتعلقة بعملية تبادل المعلومات. تتاح المعلومات عن عملية تبادل المعلومات على الشبكة الداخلية للإدارة العامة للضرائب (معلومات عامة عن التعاون الإداري الدولي، نماذج طلبات تبادل المعلومات، والتدريب على هذه النماذج وما إلى ذلك). برنامج مخصص لعملية تبادل المعلومات «STIR-INT»: يتم تشغيل هذا البرنامج منذ يناير ٢٠١٢. يتيح هذا البرنامج الاحتفاظ بجميع المراسلات الواردة والصادرة التي تخص كل حالة والوثائق ذات الصلة. يحتوي كل ملف أيضًا على معلومات عن هوية الشخص المعني (فرد أو كيان) والسلطات المختصة الوطنية والدولية، بالإضافة إلى تحليل موجز للحالة. كما يتيح البرنامج كذلك متابعة حالة كل طلب إلى جانب إعداد إحصائيات وتذكيرات تلقائية. <p>يرتبط البرنامج سالف الذكر ببرنامج آخر لتكنولوجيا المعلومات (إدارة المهام) صُمم من أجل متابعة جميع المهام المخصصة لكل مسئول ضريبي.</p>	<p>وحدة تبادل المعلومات هي "شعبة تبادل المعلومات - الضرائب المباشرة" (IEOI-DT) وهي جزء من (مكتب الاتصال المركزي للضرائب المباشرة) (CLO) وهو عبارة عن شعبة محددة تابعة لوكالة إدارة "تمويل الخدمات العامة الفيدرالية" (FPS Finance).</p> <p>تتقسم وكالة "تمويل الخدمات العامة الفيدرالية" إلى ست إدارات عامة: الإدارة العامة للضرائب (AGFisc)، والإدارة العامة للتفتيش العام على الضرائب الاستثنائية؛ إدارة الضرائب والتحصيل؛ الإدارة العامة للخزائن؛ الإدارة العامة للميراث؛ الإدارة العامة للجمارك ورسوم الإنتاج</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، توفر خدمات الدعم المركزية خدمات إدارية لهذه الإدارات الست</p>	<p>٦١٦ طلبًا /سنة (وارد)</p> <p>٣٨١ طلبًا/سنة(صادر)</p> <p>(أكتوبر ٢٠١٣ - سبتمبر ٢٠١٦)</p>	<p>بلجيكا</p> <p>(تقرير ٢٠١٨)</p>
كان تنظيم وحدة تبادل المعلومات حديث للغاية إبان المراجعة التي أجريت عام ٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> عدد الموظفين: ٤ مسؤولين بدوام جزئي (إجمالي موظفي الإدارة العامة للتحقيقات الضريبية = ١٦ موظفًا). نظرًا للنشاط المحدود لوحدة تبادل المعلومات، يخصص الموظفون جزءًا من وقت العمل لأداء الأعمال البحثية الأخرى لتبادل المعلومات للأغراض الداخلية أكمل جميع موظفي إدارة التحقيقات الضريبية تدريبًا على تبادل المعلومات عقدته الأمانة العامة للمنتدى العالمي. لدى وحدة تبادل المعلومات أجهزة خاصة بتكنولوجيا المعلومات وخزائن لتخزين النسخ الورقية من الملفات، وجميع البرامج المخصصة لإدارة التحقيقات الضريبية. ليس لدي الوحدة ميزانية خاصة بها. 	<p>خول وزير المالية، المدير العام للضرائب، وهو رئيس إدارة الضرائب في بوركنيا فاسو، صلاحيات السلطة المختصة.</p> <p>تتبع وحدة تبادل المعلومات ، وهي قسم إدارة المعلومات الضريبية، سلطة إدارة التحقيقات الضريبية (DERF)</p>	<p>طلب واحد / سنة (وارد)</p> <p>(يوليو ٢٠١٢ - يونيو ٢٠١٥)</p>	<p>بوركنيا فاسو</p> <p>(تقرير ٢٠١٦)</p>
تعالج وحدة تبادل المعلومات الطلبات الواردة والصادرة - كما تجمع المعلومات المطلوبة مباشرة بما في ذلك بتطبيق صلاحيات الوصول المحددة الخاصة بها (الحق في الحصول على المعلومات)				

الملاحظات	موقع وحدة تبادل المعلومات	موقع وحدة تبادل المعلومات داخل الإدارة الضريبية	نشاط تبادل المعلومات (عدد الطلبات أثناء الفترة قيد المراجعة)	الولاية القضائية (تاريخ المراجعة)
<p>كان تنظيم الوحدة حديثاً إبان خضوع الكاميرون لمراجعة النظراء تتعامل الوحدة مع الطلبات الواردة والصادرة.</p> <p>تجمع المعلومات المطلوبة مباشرة بممارسة صلاحية بحث محددة (الحق في الحصول على المعلومات)</p>	<p>عدد الموظفين = ٤ مفتشين ضريبيين يعملون بدوام جزئي (رئيس الوحدة و ٣ مفتشين ضريبيين).</p> <p>نظراً لنشاط المحدود لوحدة تبادل المعلومات، يخصص الموظفون جزءاً من وقت العمل في أداء الأعمال البحثية الأخرى بوحدة تبادل المعلومات للأغراض الداخلية</p> <p>تضطلع الوحدة بمسؤولية تنسيق الأنشطة المتعلقة بعملية تبادل المعلومات</p> <p>أكمل جميع موظفي الإدارة العامة للتحقيقات الضريبية تدريباً على تبادل المعلومات عقدته الأمانة العامة للمنتدى العالمي.</p> <p>لدى الوحدة أجهزة تكنولوجيا المعلومات ومجلد لإدارة طلبات الحصول على المعلومات يسمى «نظام التتبع» وفره المنتدى العالمي.</p> <p>لدواعي تأمين وضمان سرية المعلومات المتعلقة بنشاطها، تخصص الوحدة غرفة ملفات أمنة وخزائن برموز.</p> <p>ليس للوحدة موارد مالية مخصصة لها؛ حيث تُمول عملياتها من الميزانية العامة للإدارة العامة للضرائب</p> <p>تتمتع الوحدة بإمكانية الوصول إلى جميع قواعد بيانات الإدارة العامة (الإقرارات الضريبية، والضوابط، والتحقيقات، وما إلى ذلك).</p>	<p>السلطة المختصة هي وزير المالية الذي يفوض صلاحياته إلى المدير العام للضرائب</p> <p>تتبع وحدة تبادل المعلومات (UEIR) المدير العام للضرائب، يقسم التشريع والعلاقات الضريبية الدولية.</p>	<p>طلبان/سنة (وارد) (يوليو ٢٠١٢ - يونيو ٢٠١٥)</p>	<p>الكاميرون (تقرير ٢٠١٦)</p>
<p>تعالج الوحدة طلبات تبادل المعلومات مباشرة وعن طريق جهات الاتصال (موظفو خدمة الضرائب) (TSO) في معظم الحالات. يدير ٤٥ موظفاً موزعين على ٥ مناطق، عملية تبادل المعلومات مع الوحدة</p>	<p>عدد الموظفين = ١٢ موظفاً</p> <p>يستعرض دليل تبادل المعلومات معالجة الطلبات الواردة والصادرة بالإضافة إلى الإجراءات التي يجب على كل موظف اتخاذها باستفاضة. ويشمل الدليل المرجعي لخدمات تبادل المعلومات آليات تبادل المعلومات عند الطلب، وأتوماتيكياً وطوعياً، وتبادل المعلومات في إطار مشاركة كندا في (فريق العمل الدولي المشترك المعنى بالمعلومات المتبادلة والتعاون) (JITSIC).</p> <p>تلقي مسؤولو الوحدة وغيرهم من الموظفين المعنيين تدريباً على عملية تبادل المعلومات</p> <p>لدى الوحدة برنامج مخصص لتبادل المعلومات (EITS نظام تتبع المعلومات الإلكتروني)</p>	<p>تم إنشاء قسم خدمات السلطة المختصة بالإدارة العامة للشركات الدولية والكبرى التابعة لفرع برامج الامتثال بالمقر الرئيسي لوكالة الإيرادات الكندية (CRA)</p>	<p>٢٨٦ طلباً/سنة (وارد) ٩٨ طلباً/سنة (صادر) (يوليو ٢٠١٢ - يونيو ٢٠١٦)</p>	<p>كندا (تقرير ٢٠١٧)</p>
<p>تقوم وحدة تبادل المعلومات بمعالجة جميع الطلبات الواردة، باستثناء الطلبات المرسله من ولاية قضائية مسؤول عنها الملحق الضريبي أو المرسله بموجب اتفاق سلطة مختصة عبر الحدود.</p> <p>تعالج الوحدة أيضاً الطلبات الصادرة التي تُعالج مركزياً من شعب التدقيق الوطنية أو الإقليمية (تعالج الطلبات الصادرة للشركاء ذوي المكانة الرفيعة على المستوى المركزي)، باستثناء الطلبات المرسله إلى البلدان المسؤول عنها الملحق الضريبي أو الخاضعة لاتفاق سلطة مختصة عبر الحدود</p>	<p>عدد الموظفين = ٧ موظفين</p> <p>تُعقد الدورات التدريبية بانتظام لجميع الموظفين المشاركين في عملية تبادل المعلومات (حوالي ٥٠ موظفاً من الوحدة المركزية والمكاتب الإقليمية) على المساعدة الإدارية الدولية.</p> <p>دليل داخلي لعملية تبادل المعلومات</p> <p>تعقد دورات لتعليم اللغات (الإنجليزية والإسبانية).</p> <p>تخصص المدرسة الوطنية للمالية العامة أسبوعاً من التدريب على الضرائب الدولية.</p> <p>برنامج مخصص لتبادل المعلومات: «AAI» (المساعدة الإدارية الدولية) الذي يتيح متابعة الطلبات الواردة والصادرة (البيانات الإحصائية، الشعبه المسؤولة عن جمع المعلومات، التقييد بالمواعيد، إنشاء التنكيرات، وما إلى ذلك).</p> <p>تعالج الوحدة الطلب إذا كانت المعلومات متوفرة لدى السلطات الضريبية (أي موجودة في قواعد بيانات إدارة الضرائب على سبيل المثال). إذا كانت المعلومات في حوزة طرف ثالث أو ممول، يقع على عاتق المكتب الإقليمي، الذي يدير ملف الممول المعني، مسؤولية جمع المعلومات حسب الطلب.</p>	<p>تم إنشاء وحدة تبادل المعلومات بمكتب الشؤون الدولية بإدارة الضرائب. تخضع جميع الشعب التي قد يتم الاتصال بها لجمع المعلومات المطلوبة لسلطة الوحدة.</p> <p>يدعم عمل وحدة تبادل المعلومات.</p> <p>٥ ملحقين ضريبيين يقع مقرهم في عواصم الشركاء الرئيسيين لفرنسا في عملية تبادل المعلومات</p> <p>خدمات التدقيق الضريبي على الصعيد الوطني والإقليمي.</p>	<p>٧٩٠ طلباً/سنة (وارد) ٢٧٠٥ طلب/سنة (صادر) (أكتوبر ٢٠١٣ - سبتمبر ٢٠١٦)</p>	<p>فرنسا (تقرير ٢٠١٨)</p>

الولاية القضائية (تاريخ المراجعة)	نشاط تبادل المعلومات (عدد الطلبات أثناء الفترة قيد المراجعة)	موقع وحدة تبادل المعلومات داخل الإدارة الضريبية	موارد وحدة تبادل المعلومات	الملاحظات
الجابون (تقرير ٢٠١٦)	٠/سنة (وارد) (يناير ٢٠١٢ - ديسمبر ٢٠١٤)	الوحدة (CER) تابعة للمدير العام للضرائب (DGI)، وتتبع شعبة العلاقات الدولية بقسم التشريع والتقاضي	<ul style="list-style-type: none"> عدد الموظفين = ٤ موظفين (رئيس الوحدة + ٣ مفتشين مركزيين). يتضمن دليل تبادل المعلومات العمليات التي يجب اتباعها عند تلقي طلب الحصول على المعلومات لدى الوحدة برنامج لمعالجة طلبات تبادل المعلومات الوحدة لديها مكتب أمن داخل مكتب مدير عام الضرائب وتتوافر لديها الموارد المادية (كمبيوتر، طابعة، ناسخ ضوئي، هاتف، خزانة وما إلى ذلك). اعترفت السلطات في الجابون بزيادة الموارد البشرية والمادية المخصصة للوحدة وفقاً لتطور نشاط تبادل المعلومات 	<p>تم إنشاء الوحدة مؤخرًا أثناء عملية المراجعة</p> <p>تعالج الوحدة الطلبات الواردة والصادرة. وتجمع المعلومات مباشرة بممارسة صلاحيات بحث محددة (الحق في الحصول على المعلومات).</p>
اليابان (تقرير ٢٠١٨)	١٧٥ طلبًا/سنة (وارد) ٤٦٠ طلبًا/سنة (صادر) (أبريل ٢٠١٤ - مارس ٢٠١٧)	وحدة تبادل المعلومات تابعة لقسم العمليات الدولية في وكالة الضرائب الوطنية (NTA)	<ul style="list-style-type: none"> هناك ١٦ موظفًا يضطلعون بمسؤولية تبادل المعلومات، وجميعهم لديهم خبرة كفاخصين ميدانيين ومسؤولين عن التحصيل. يتولى القسم الأول لعملية تبادل المعلومات المسؤولة عن معيار الإبلاغ المشترك وإبلاغ كل دولة على حدة، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) منذ يوليو ٢٠١٧، ويتعامل القسم الثاني لعملية تبادل المعلومات الذي يعمل به ٥ موظفين، مع أنواع أخرى من عملية تبادل المعلومات بما في ذلك تبادل المعلومات عند الطلب. تأسس الفريق المعني بمشروع معيار الإبلاغ المشترك في يوليو ٢٠١٧، وهو مسؤول عن تطوير معيار الإبلاغ المشترك وإبلاغ كل دولة على حدة. تُعقد دورات تدريبية منتظمة على الضرائب الدولية تُشر دليل تبادل المعلومات المستند إلى نموذج منظمة التعاون والتنمية والإجراءات الإدارية على موقع وكالة الضرائب الوطنية (NTA) قوائم مرجعية ونماذج لجمع المعلومات 	
الهند (تقرير ٢٠١٧)	٩٩ طلبًا/سنة (وارد) ١٢٦٢ طلبًا/سنة (صادر)	السلطة المختصة هي وزير المالية الذي يفوض صلاحياته للأمناء المشتركين الأول والثاني لشؤون الضرائب الأجنبية والبحوث الضريبية تقع الوحدة المركزية لتبادل المعلومات في القسمين الأول والثاني لشؤون الضرائب الأجنبية والبحوث الضريبية التابعين للمجلس المركزي للضرائب المباشرة بوزارة المالية.	<ul style="list-style-type: none"> عدد العاملين في الوحدة المركزية لتبادل المعلومات = ١٩ مسؤولاً عقدت عدة دورات تدريبية على تبادل المعلومات: للشعب المحلية (إدارة الطلبات الواردة والصادرة)، أقيمت دورة في الأكاديمية الوطنية للضرائب المباشرة (NADT) حول معالجة المعلومات الحساسة، إلى جانب عقد أكثر من ٣٠ دورة تدريبية مماثلة في جميع أنحاء الهند، بما في ذلك في معاهد التدريب الإقليمية. عقد كذلك برنامج "تدريب المدرب" في الأكاديمية الوطنية للضرائب المباشرة في مايو ٢٠١٥ بدعم من الأمانة العامة للمنندى العالمي. كان المشاركون في هذا البرنامج مسؤولين الوحدة المركزية وكبار المديرين من ١٨ منطقة محلية (تنقسم الدولة إلى ١٨ منطقة لأغراض ضريبية الدخل) وبعد ذلك أجرى هؤلاء المسؤولون الثمانية عشر تدريبات للموظفين في مناطقهم. دليل تبادل المعلومات متاح ويمكن لجميع المسؤولين الوصول إليه على الموقع الإلكتروني. لدى الوحدة أيضًا خطة عمل لمدة عامين بشأن نشاط تبادل المعلومات (على سبيل المثال، إعداد تقرير ربع سنوي ترفعه الشعب المحلية إلى الوحدة المركزية). يوجد برنامج لمعالجة طلبات الحصول على المعلومات. تؤخذ عملية تبادل المعلومات في الاعتبار في تقييم الأداء السنوي للموظفين المشاركين فيها. 	<p>نظام تبادل المعلومات لا مركزي. تستقبل الوحدة الطلبات الواردة وتعيد توجيهها بشكل عام إلى سلطات الضرائب المحلية التي تجمع المعلومات المطلوبة.</p>

الولاية القضائية (تاريخ المراجعة)	نشاط تبادل المعلومات (عدد الطلبات أثناء الفترة قيد المراجعة)	موقع وحدة تبادل المعلومات داخل الإدارة الضريبية	موارد وحدة تبادل المعلومات	الملاحظات
المغرب (تقرير ٢٠١٦)	٦٠ طلبًا/سنة (وارد) (يناير ٢٠١٢ - ديسمبر ٢٠١٤)	السلطة المختصة هي وزير المالية الذي فوض المهام إلى مدير عام إدارة الضرائب، وقد قام المدير العام للضرائب بدوره بتفويض إدارة التشريع والدراسات والتعاون الدولي (DLECI)	<ul style="list-style-type: none"> عدد الموظفين = ٣ موظفين (رئيس الوحدة - و ٢ من الموظفين) تتبنى الوحدة من المخطط التنظيمي الجديد لمكتب مدير عام الضرائب - مارس ٢٠١٦ (تبسيط التنظيم وكذلك دورة تبادل المعلومات التي تنطوي بصفة خاصة على تخفيض كبير في عدد المسؤولين الذين يعملون كسلطة مختصة) تعتمد الوظائف التشغيلية للسلطة المختصة داخل إدارة التشريع والدراسات والتعاون الدولي على النظام المركزي في الإدارة. لدى رئيس الوحدة خبرة في تبادل المعلومات (حضور العديد من الدورات التدريبية وخبرته كمقيم بألية مراجعة النظراء). حضر المسؤولان اللذان تم تعيينهما حديثًا العديد من الدورات التدريبية التي عقدتها الأمانة العامة للمنتدى العالمي بشأن تبادل المعلومات 	تم إنشاء الوحدة رسميًا وتزويدها بالموظفين بعد خضوع المغرب لمراجعة النظراء
موريشيوس (تقرير ٢٠١٧)	١٦٠ طلبًا/سنة (وارد) (أبريل ٢٠١٣ - مارس ٢٠١٦)	تم إنشاء الوحدة بقسم الضرائب الدولية التابع لإدارة كبار الممولين بهيئة الإيرادات في موريشيوس (MRA)	<ul style="list-style-type: none"> عدد الموظفين = ٨ موظفين بدوام جزئي (موظفان بدوام كامل سابقًا) يعمل الموظفون المشاركون في عملية تبادل المعلومات بدوام جزئي (الوقت المخصص لتبادل المعلومات يعتمد على حجم الطلبات الواردة. أثناء فترات الذروة التي تشهدها الطلبات الواردة، يخصص الموظفون وقتهم بالكامل لتبادل المعلومات، بينما يعملون على حالات أخرى في الفترات التي تهدأ فيها وتيرة العمل) في عام ٢٠١٥، قامت هيئة الإيرادات بتوسيع نطاق عمل وحدة تبادل المعلومات ونقحت مهمات العمل لاستيعاب تدفق الطلبات الواردة أثناء كل فترة سنوية. مؤهلات الموظفين: المحاسبة والاقتصاد والقانون توفر هيئة الإيرادات التدريب الأولي، بما في ذلك التدريب على عملية تبادل المعلومات، لجميع الموظفين الجدد يتم تدريب مسؤولي الوحدة على دليل الإجراءات الخاص بعملية تبادل المعلومات 	الوحدة مسؤولة عن إدارة الطلبات الواردة وإعداد الطلبات الصادرة
موناكو (تقرير ٢٠١٨)	١١٠ طلبًا/سنة (وارد) ٣ طلبات / سنة (صادر) (أكتوبر ٢٠١٣ - سبتمبر ٢٠١٦)	توجد وحدتان: <ul style="list-style-type: none"> إدارة خدمة الضرائب (الطلبات الواردة من فرنسا) قسم تبادل المعلومات التابع لإدارة المالية والاقتصاد بوزارة المالية (للطلبات الواردة من الدول الأخرى) 	<ul style="list-style-type: none"> عدد العاملين: الإدارة العامة لخدمة الضرائب: ٣ موظفين قسم تبادل المعلومات: ٣ مسؤولين (يتولون عملية التفاوض بشأن اتفاقات تبادل المعلومات والمشاركة في الأعمال المتعلقة بعملية التبادل) 	الوحدة مسؤولة عن إدارة الطلبات الواردة والصادرة تجمع الوحدة المعلومات مباشرة (حقوق الاتصال وما إلى ذلك)

الولاية القضائية (تاريخ المراجعة)	نشاط تبادل المعلومات (عدد الطلبات أثناء الفترة قيد المراجعة)	موقع وحدة تبادل المعلومات داخل الإدارة الضريبية	موارد وحدة تبادل المعلومات	الملاحظات
السنغال (تقرير ٢٠١٦)	٣ طلبات/سنة (وارد) (يوليو ٢٠١٢-يونيو ٢٠١٥)	تتبع وحدة تبادل المعلومات مدير عام الضرائب التابع لإدارة التشريع والدراسات والتقاضي	<ul style="list-style-type: none"> عدد الموظفين = موظفان بدوام كامل (وكيل إداري كفاء ومفتش ضريبي) يرأس الوحدة رئيس الضرائب الدولية والمجتمعية الوحدة مجهزة بأجهزة كمبيوتر وأجهزة مثل الناسخ الضوئي إلى جانب الخزانات الآمنة كان دليل تبادل المعلومات قيد الإعداد وقت مراجعة النظراء حضر جميع موظفي الوحدة دورة تدريبية حول تبادل المعلومات استضافتها أمانة المنتدى العالمي لا تملك الوحدة موارد مالية خاصة بها، حيث يتم تمويل عملياتها من خلال الميزانية العامة للإدارة العامة للضرائب تتمتع الوحدة بإمكانية الوصول إلى جميع قواعد البيانات (إدارة الإقرارات، والضوابط، والتحقق وما إلى ذلك) 	<p>كان تنظيم الوحدة جديداً في الوقت الذي خضعت فيه السنغال للمراجعة</p> <p>الوحدة مسؤولة عن التنسيق ومراقبة معالجة طلبات تبادل المعلومات</p> <p>تضطلع الخدمات التشغيلية بمسؤولية جمع المعلومات</p>
إسبانيا (تقرير ٢٠١٩)	٥٩٠ طلباً/سنة (وارد) ٦٧٠ طلباً/سنة (صادر) ٢٠١٧-٢٠١٥	يتم تفويض وظيفة السلطة المختصة بتبادل المعلومات إلى رئيس المكتب الإعلامي في وكالة الضرائب الوطنية (AEAT)	<ul style="list-style-type: none"> عدد الموظفين = ١٧ موظفًا (رئيس ، ومفتشان ضريبيان، وثمانية خبراء ضريبيين، وثلاثة وكلاء، وموظفان إداريان بدوام كامل، وموظف إداري بدوام جزئي) قضى الموظفون ٣ سنوات في المتوسط بالمكتب الإعلامي تم تدريب جميع الموظفين في الكلية الإسبانية العامة للضرائب، وتلقوا تدريباً أساسياً على تبادل المعلومات. يتلقون كل عام بعض الدورات التدريبية على عمليات التدقيق، وغيرها من الأمور ذات الصلة يعتمد المكتب الإعلامي على تطبيقه المخصص لتكنولوجيا المعلومات في التعامل مع طلبات المعلومات. والذي يتيح معرفة المرحلة التي وصل إليها طلب تبادل المعلومات من حيث الإجراءات لحظياً. يتم إعداد الإحصائيات على أساس شهري للتحقق من درجة الامتثال عند التعامل مع الطلبات. كما يتم تجميع هذه المعلومات سنوياً وإدراجها بتقرير المكتب الإعلامي 	<p>كان تنظيم الوحدة جديداً في الوقت الذي خضعت فيه السنغال للمراجعة</p> <p>الوحدة مسؤولة عن التنسيق ومراقبة معالجة طلبات تبادل المعلومات</p> <p>تضطلع الخدمات التشغيلية بمسؤولية جمع المعلومات</p>
سويسرا (تقرير ٢٠٢٠)	١٠٨٤ طلباً/سنة (وارد) ٢٢ طلباً/سنة (صادر) (يوليو ٢٠١٥ - يونيو ٢٠١٨)	السلطة المختصة في سويسرا فيما يتعلق بتبادل المعلومات هي مفوض (إدارة الضرائب الفيدرالية). تم تفويض اختصاص المسائل المتعلقة بطلبات تبادل المعلومات عند الطلب إلى وحدة تبادل المعلومات التابعة لإدارة الضرائب الفيدرالية.	<ul style="list-style-type: none"> عدد الموظفين = ٨٧,٥ موظفًا يعملون بعدد ساعات تساوي العمل بدوام كامل في تبادل المعلومات عند الطلب. تتكون الوحدة من ٥١ محامياً و ٢٥ متخصصاً تقنياً يرأسهم ١٣ رئيساً و ٣ رؤساء أقسام ورئيس قسم يدعمهم ٦ مساعدين إداريين. شارك عدد من موظفي وحدة تبادل المعلومات في الندوات التي نظمتها أمانة المنتدى العالمي. يتم تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية داخلية مرتين في العام لتزويد الموظفين بمزيد من المعرفة حول موضوعات محددة، وإطلاعهم على أحدث القضايا ذات الصلة بعملهم. بالإضافة إلى ذلك، تعقد الاجتماعات لموظفي الوحدة وللفريق العمل بشكل منتظم لإطلاع الجميع على القضايا الحالية ذات الصلة بعملهم، أو بالزيارات أو الطلبات الخاصة أو الأحكام القضائية. طورت إدارة الضرائب الفيدرالية نظام الكمبيوتر الخاص بها ، والذي يعمل منذ عام ٢٠١٦ ، للتعامل مع البيانات الضخمة المتعلقة بجميع الطلبات (الصادرة والواردة). أتاح هذا النظام الجديد إضفاء الطابع الآلي على بعض خطوات الإجراءات المتعلقة بالطلبات بشأن مجموعة الطلبات المجمع، ويضمن معالجة أسرع للحالات. 	<p>تضاعف عدد موظفي وحدة تبادل المعلومات تقريباً بين مراجعة عام ٢٠١٦ ومراجعة عام ٢٠٢٠</p> <p>تتضمن وظيفة تبادل المعلومات عند الطلب عملية الإخطار</p>

الملحق رقم (و). مصادر مفيدة

المعلومات ذات الصلة بالمعايير الدولية بشأن الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات

- معيار تبادل المعلومات عند الطلب
<http://www.oecd.org/tax/transparency/documents/terms-of-reference.pdf>
- معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية في المسائل الضريبية
<https://www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/standard-for-automatic-exchange-of-financial-account-information-in-tax-matters-second-edition-9789264267992-en.htm>
- تبادل المعلومات عند الطلب:
<https://www.oecd.org/tax/transparency/what-we-do/>

الأدلة والمبادئ التوجيهية العملية

- دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تنفيذ أحكام تبادل المعلومات للأغراض الضريبية:
<https://www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/36647823.pdf>
- دليل عمل تبادل المعلومات الصادر عن المنتدى العالمي : <http://www.oecd.org/tax/transparency/documents/EOI-manual.pdf>
- الدليل العملي للمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب بشأن تبادل المعلومات للبلدان النامية
https://irp-cdn.multiscreensite.com/a521d626/files/uploaded/A_Practical_Guide_ENG_web_version.pdf
- الحفاظ على سلامة المعلومات: دليل منظمة التعاون والتنمية بشأن حماية سرية المعلومات المتبادلة للأغراض الضريبية:
<https://www.oecd.org/ctp/exchange-of-tax-information/keeping-it-safe-report.pdf>
- مجموعة أدوات الانضمام إلى اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية:
https://www.oecd.org/tax/transparency/documents/MAAC-toolkit_en.pdf
- مجموعة أدوات السرية وإدارة أمن المعلومات
https://www.oecd.org/tax/transparency/documents/confidentiality-ism-toolkit_en.pdf

مواقع إلكترونية ذات صلة

- المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية
<http://www.oecd.org/tax/transparency/>
- تقارير مراجعة النظراء لتبادل المعلومات عند الطلب التي يعدها المنتدى العالمي
https://www.oecd-ilibrary.org/taxation/global-forum-on-transparency-and-exchange-of-information-for-tax-purposes-peer-reviews_2219469x
- المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب
<https://www.ataftax.org/>



For more information:



www.ataftax.org



communication@ataftax.org



[@ATAFtax](https://twitter.com/ATAFtax)



For more information:



www.oecd.org/tax/transparency



gftaxcooperation@oecd.org



[@OECDtax](https://twitter.com/OECDtax) | [#TaxTransparency](https://twitter.com/TaxTransparency)